العدد السادس من السنة الثالثة — جمادى الأولى سنة ١٣٦١ — يونيه سنة ١٩٤٢

مجلة

الشؤون الاجتماعية

تصدرها شهريا وزارة الشؤون الاجتماعية

(بالمجان)

مدير التحرير : حسن الشريف : تليفون ٨٥٣١٢

القاهرة

طبعت بالمطبعة الأميرية ببولاق

١٩٤٢

فهرس العدد

		صفحة
نهضة مصر الصناعية	إسماعيل صدقي باشا	٣
مستقبل مصر الاقتصادي بعد ربع قرن	محمد بهي الدين بركات باشا...	٨
في سبيل الإصلاح الاجتماعي	محمد العشماوي بك...	١٩
الخطوة الأولى في الاتجاه الصحيح...	... ...	٢٣
نحو سياسة قمحية ثابتة	عبد القادر الجمال باشا...	٢٩
أثر الزراعيين في الزراعة المصرية	فؤاد أباظه باشا...	٣٤
الصحافة والإذاعة والسينما	... ...	٣٩
الحياة العلمية في مصر بعد ربع قرن	علي بك مصطفى مشرفة...	٤٣
المجتمع الصالح هو المجتمع المتوازن	الأستاذ سيد قطب	٥٦
صورة العالم الحديث	الأستاذ محمد لطفي جمعه	٦٧
وظيفة الإرشاد الاجتماعي ووسائله	... ...	٧٦
مشارب اللبن	... ...	٨١
كيف يعالجون التضخم	... ...	٨٥
الجمعيات الدينية وأثرها في مصر	الأستاذ أبو الوفا المراغي	٩٣
الوسائل التي تساعد على تحسين أحوال العمل...	الأستاذ ابراهيم القطريفي	٩٦
الحيلة في درء الأخطار...	الأستاذ محمد أبو بكر ابراهيم...	١٠٤
هذا التعليم وهؤلاء المعلمون	الأستاذ عماد الدين عبد الحميد	١٠٧
حدائق الموتى	... ...	١١٢
طريقة صنع الزوجات والامهات	... ...	١١٦
مثل من أسباب البؤس والتشرد	... ...	١١٩

نهضة مصر الصناعية

بقلم حضرة صاحب الدولة إسماعيل صدقى باشا

نشأت صناعاتنا الحديثة ، إلا ما ندر منها ، فى خلال الحرب الماضية وبعدها ، وخصوصا بعد إعلان استقلال مصر فى سنة ١٩٢٢ . أما قبل ذلك فلم يكن فى بلادنا إلا بضع صناعات يصح أن تنعت بالكبرى ، وهى صناعات السكر والكحول والسجاير وحلج القطن والخزف ، وقليل من الصناعات المتوسطة والصغرى ، أهمها صناعات الزيت وضرب الأرز والغزل ونسج الحرير اليدوى والدباغة ، وهذه الصناعات كما يرى القارئ تتصل جميعا ، إلا واحدة أو اثنتين منها ، بالزراعة التى كانت ولا تزال وستظل عماد حياة البلاد .

أقول صناعاتنا الحديثة فلا أدخل فى عدادها ما كان فى البلاد منذ أقدم العصور وما فيها اليوم من حرف وصناعات يدوية يخطئها العد مما لا يخلو منه بلد من البلدان صناعيا كان أو زراعيا .

وعلى هذا فقد كنا قبل حرب سنة ١٩١٤ نصدر كل أو جل ما ننتجه من الخامات والمنتجات الزراعية الغذائية وغيرها ، ونستورد ما نحتاج إليه من السلع التامة الصنع ، بل كنا نصدر قمحنا ونستورد آلاف الأطنان من الدقيق .

ظلت البلاد إلى عشرين سنة خلت محتفظة بصبغتها الزراعية البحتة ، لا طوعا ، بل كرها ، مع إدراكها أن مستوى معيشة الفلاح أصبح لا يناسب تطور البيئة الاجتماعية التى تحيط به ولا يمكنه من مجاراة مطالبه المتزايدة بسبب هذا التطور ، وأن لا سبيل إلى تمكينه من ذلك إلا بتدبير مورد آخر من موارد الثروة القومية تدعم به الزراعة . وهذا فضلا عن أن الزراعة فى ذاتها أصبحت لا تكفى بتاتا للوفاء بحاجة الأهلين الذين يزداد عددهم ازديادا مطردا قلما نجد له مثيلا فى بلد آخر ، فقد بلغ عددهم خمسة أضعافه فى خلال قرن واحد ، فى حين لم يتسع نطاق الأراضى الصالحة للزراعة فى هذه المدة نفسها إلا بقدر الضعف ، وأنه لا بد لنا من تدبير سبيل الارتزاق لمن تضيق بهم الزراعة وفسح مجال العمل لشبابنا المثقفين الذين يزداد عددهم هم أيضا يوما عن يوم .

أدركنا كل ذلك فكان من الطبيعى أن نحول وجهنا شطر ميدان الصناعة، ذلك الميدان الذى كان فيه لمصر القدح المعلى فى العصور الخالية ، ولكننا اضطررنا إلى الاحتفاظ بصبغة بلادنا الزراعية كما قلت لأسباب ، فمن قائل إن نجاح الصناعة فى بلد من البلدان يتوقف على ما تحويه أرضها من الفحم والحديد ، ومن قائل إن الأيدى العاملة فى مصر يتعذر تدريبها على الأساليب الفنية الحديثة ، ومن قائل إن بلادنا تفتقر إلى رءوس الأموال التى يستطاع استثمارها فى وجوه صناعية ، إلى غير ذلك من الأسباب الوهمية التى أثبتت نهضتنا الصناعية بطلانها فيما بعد .

والحقيقة هى أن قعود مصر عن النزول إلى ميدان الصناعة كان يرجع إلى أسباب أخرى ليس هذا مقام الخوض فيها . وحسبنا أن نقول إن التعريفة الجمركية كان قوامها فيما سبق سياسة " الباب المفتوح " أى حرية التجارة المطلقة ، ومعنى هذا فتح الباب على مصراعيه للمصنوعات الأجنبية تجيئنا من كل حج فتغمر بها الأسواق ، وربما كان المستهلك يستفيد من هذه السياسة بسبب ما ينشأ عنها من تنافس بين البلدان التى تسعى لترويج سلعها فى مصر وبالتالى من رخص أثمانها . ولكن هذا الرخص بالذات مضافا إليه من ناحية أن الرسم الجمركى كان يسيرا وواحدا لجميع الأصناف دون تفرقة بينها ، ومن ناحية أخرى أن المصانع المصرية كانت تفرض على منتجاتها ضريبة تعادل ذلك الرسم ، كل هذا كان من شأنه طبعا أن يحول دون نهوض الصناعات القومية .

ثم قامت الحرب فى سنة ١٩١٤ فألقت علينا درسا كان قاسيا ولكننا فهمناه فكان كالدواء المر يفيد منه المريض وإن لم يستسغه ، فقد انسدت أمام مصر سبل الإصدار والاستيراد وأدركنا نتيجة اتكالنا على مصدر واحد من مصادر الدخل، واعتمادنا على المصنوعات الأجنبية ولا سيما ما كان منها ضروريا أو لا غنى لنا عنه .

وكان من أثر هذه الحالة الجديدة التى فوجئنا بها أن احتلنا فى حدود مقدورنا على أن نستعيض عما كنا نستورده من الخارج بما نستطيع صنعه فى مصر ، وقد نجحنا فى ذلك بعض الشىء ولكن هذا النجاح كان مرجعه إلى سبب زائل هو الحرب ، حتى إذا ما رجعت الأمور إلى مجراها وأخذت السلع الأجنبية تنهال على أسواقنا وعادت المنافسة إلى الاحتدام وجدنا أنفسنا فى نفس الموقف الذى كنا فيه قبل قيام الحرب .

ولم يغب هذا الخطر عن أولياء الأمور فقرروا إنشاء لجنة التجارة والصناعة فى سنة ١٩١٦ وهى اللجنة التى أسندت رياستها إلىّ ، وكان الغرض من إنشائها بحث التدابير المؤدية إلى

إيجاد توازن جديد لتصريف الحاصلات المصرية ، و إلى استبدال الأصناف التى انقطع ورودها بغيرها من الأصناف المصنوعة فى الديار المصرية ، والقيام بالمباحث التى تتعلق بصفة عامة بأمر ترقية الصناعة والتجارة فى مصر .

وقد وضعت هذه اللجنة تقريرا مفصلا بعد فاتحة عهد النهضة الصناعية وان لم يتح لمصر أن تنهضها إلا منذ إعلان استقلالها فى سنة ١٩٢٢

كانت هذه الخطوة الأولى فى سبيل نهضتها الصناعية. أما الخطوة الثانية فكانت إنشاء الاتحاد المصرى للصناعات فى سنة ١٩٢٢ ، وقيامه بنشر الدعاية للصناعة القومية ، وتوجيهه نظر أولياء الأمور إلى ما فى نظامنا الاقتصادى عموما ونظامنا الصناعى على التخصيص من مواضع نقص وعيوب يجب تلافيها ، ومطالبته بتعديل التعريفة الجمركية ، و بإنشاء وزارة للتجارة والصناعة تمهيدا لقيام صناعة البلاد على أسس تضمن لها الفلاح .

وأما الخطوة الثالثة فكانت قيام جماعة مصر وتوليها إنشاء شركات هذا البنك . وهى خطوة مباركة ضربت بها تلك الجماعة مثلا أعلى لصدق العزيمة وكان لها أبعد أثر فى شحذ الهمم وبث روح الإقدام على الصناعة .

وأما الخطوة الرابعة فهى ذلك الإصلاح الجمركى الذى تم فى سنة ١٩٣٠ وكان لاتحاد الصناعات نصيب كبير فى تحقيقه وهو الذى هيأ لصناعتنا الجو الصالح لنموها وازدهارها بفضل ما كفله لها من حماية معتدلة. ومع أن هذا الإصلاح مالى فى قوامه أكثر منه حمائيا بالمعنى الصحيح ، فقد كان له أعظم الأثر إن لم يكن الأثر كله فى قيام صناعتنا الحديثة التى نراها اليوم.

وأما الخطوة الخامسة فكانت إنشاء وزارة التجارة والصناعة فى سنة ١٩٣٥ ولا حاجة بنا إلى الافاضة فيما تبذله هذه الوزارة من جهود فى سبيل نصرة الصناعة القومية .

تمت هذه الخطوات الخمس فيما لا يزيد على عشرين سنة وفقت البلاد فى خلالها إلى إقامة مجموعة بديعة من الصناعات ما فتئت تكبر يوما بعد يوم . ولولا هذه الصناعات لكان موقفنا اليوم مما لا نحسد عليه فى وسط هذه الويلات التى تكتنف العالم والتى نحمد الله على أنه بفضل معونة حلفائنا لم يصبنا من أذاها شىء يذكر إلى جانب ما أصاب غيرنا من الأمم .

على أن ذلك ليس معناه أننا بلغنا الغاية من تقدمنا فى ميدان الصناعة فاننا ما زلنا فى مستهل هذا التقدم ، وعلينا أن ندخل على بلادنا الشىء الكثير من الصناعات الجديدة التى تفتقر إليها ، كما أن علينا أن ندعم أسس صناعاتنا القائمة خصوصا ما أنشئ منها فى خلال الحرب الحاضرة . وهذا لا يتأتى إلا بما تسديه الحكومة من معونة تقوم على سياسة رشيدة

متماسكة الأطراف، على أن تقصر هذه المعونة على الصناعات التى يرجى لها النجاح صيانة لها من العثار ومن عبث المنافسين متى وضعت الحرب أوزارها . ثم علينا أن نتوسع فى الانتاج ونحسن طرقه ونوعه وإن كنا قد بلغنا فى بعض الفروع مبلغا يدعو الى الإعجاب . وعلينا كذلك أن نزيد من وجوه الانتفاع بمنتجاتنا الزراعية وغيرها من ثرواتنا القومية ولا سيما استنباط القوة الكهربائية من مساقط خزان أسوان واستغلال مناجم الحديد .

ولبلوغ هذه الغايات نحتاج إلى الشيء الكثير من بذل التضحية والجهد ومن الإرشاد والمعونة من جانب الحكومة والتصافى بين عنصرى الانتاج الأساسيين أى العمل ورأس المال .

أما التضحية والجهد فقد أقنا الدليل بما فعلناه فى خلال العشرين سنة الماضية على أننا ندرك شأنهما وما علينا إلا أن نثابر فى بذلها . وأما الإرشاد فقد فكرنا فى إيجاد أداته وها هو معهد فؤاد الأول للبحوث العلمية ينتظر حلول اليوم الذى يبرز فيه من حيز المشروع إلى حيز العمل الجدى .

وإنه لمن دواعى الأسف أن هذا المعهد لم يتح له حتى الآن أن يبدأ بعمله وأن تفوتنا معونته فى هذا الوقت الذى لم تشعر البلاد فى أى وقت مضى بما تشعر فيه من حاجتها إلى البحوث العلمية التى تكفل لإنتاجنا توجيها يتفق مع حاجات الحالة الحاضرة . وفى رأيى أن ما قد تختص به الحكومة هذا المعهد من المال هو أجدى النفقات العامة فى حاضر البلاد ومستقبلها .

وأما معونة الحكومة فكل ما نرجوه هو أن تعمل فى حدود استطاعتها على تسهيل مهمة المنتجين وعلى تفادى ما يمكن تفاديه من مصاعب تقوم فى وجوههم وتعرقل أعمالهم على نحو ما حدث فى خلال الأشهر الأخيرة مما لا يتسع له المقام .

وأما التصافى بين عنصرى الانتاج فهو أمر يتعلق أيضا بأولياء الأمور والسبيل إليه هو سلوك جادة الاعتدال فى وضع القوانين المتعلقة بشؤون العمل لكيلا تكون مثارا لمنازعات لا طائل فيها من شأنها أن تعود على العمال أنفسهم بالضرر وألا يكون من ورائها إثقال كاهل الصناعة بأعباء لا قبل لها بها .

كل هذه أمور ما برح الاتحاد المصرى للصناعات ينادى بها . وقد كان أول من طالب بسن القوانين الكفيلة بتحسين حال العمال وتنظيم علاقتهم بأصحاب الأعمال وتعيين ما لكل من الفريقين على الآخر من حقوق وواجبات لتستقيم الحال ويسود الوئام بينهما وتتضافر جهودهما فى سبيل خير البلاد .

وبمناسبة ذكر هذا الاتحاد الذى أفخر برياسته والذى لم أقتر عن العناية به منذ قيامه، أود أن أنوه بما كان له فى نهضتنا الصناعية من أثر بعيد سواء بفضل جهود أعضائه وما أدخلوه على البلاد من صناعات جديدة تضيق هذه الكلمة عن سردها، ومنها ما كان أكثر الناس تفاؤلا يشكون فى نجاحه عندنا، أو باتصاله الدائم بالأوساط الحكومية وتعاونه معها على ما فيه خير الصناعة وبالتالى على ما فيه خير البلاد عموما من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية .

كذلك أود أن أذكر حقيقة ربما غابت عن الكثيرين وهى أن إنشاء هذا الاتحاد يرجع الفضل فيه مباشرة الى صاحب الجلالة المغفور له فؤاد الأول ، فقد فكر جلالته فى إنشائه فى سنة ١٩١٠ وتحدث فى شأنه وقتئذ الى نفر من أساطين الصناعة من مصريين ونزلاء فالتفوا حوله وشرعوا جميعا فى إعداد العدة لإخراج هذه الفكرة الى حيز العمل . ولكن ظروفا حالت دون ذلك فلم ينشأ الاتحاد الا فى سنة ١٩٢٢ ومن ثم أخذ فى القيام برسالته مؤمنا فيها بالغرض الذى أنشئ من اجله وهو خدمة الصناعة غير مفرق فى ذلك بين مصلحة عامل ومصلحة صاحب عمل .

فإذا كان للاتحاد نصيب فى نهضتنا الصناعية وتقدم صناعتنا وهو ما لا شك فيه فان الفضل فى ذلك يرجع الى جلالة مليكنا الراحل تغمده الله برحمته ورضوانه . والذى نرجو جميعا هو أن يتم لصناعتنا هذا التقدم ويبلغ ذراه فى عهد مليكنا المحبوب صاحب الجلالة فاروق الأول فإننا واثقون بأنه سيسير فى معاصرتها على غرار والده العظيم، بارك الله فى حياته وتولاه بعنايته وحفظه .

اسماعيل صدقى

مستقبل مصر الاقتصادى بعد ربع قرن

لحضرة صاحب السعادة الدكتور محمد بهى الدين بركات باشا

محاضرة ألقيت بقاعة بورت بالجامعة الأمريكية من سلسلة محاضرات "مصر بعد ربع قرن" المحرر

حضرات السيدات ، حضرات السادة :

عند ما دعتنى الجامعة الأمريكية إلى إلقاء كلمة عن مستقبل مصر الاقتصادى بعد خمسة وعشرين عاما ، شعرت بأن ذلك يكاد يكون ضربا من المحال . ذلك أن العالم لايزال إبان حرب اشتعلت منذ عامين وثمانية أشهر ، وهى لا تزال تزداد كل يوم شدة على شدة ، ولا تزال جهود جبارة تسخر لها من الشرق والغرب ؛ فالأفكار تصطدم ، والآراء تتغير ، والمبادئ تتحول ، والعالم يغلى ويثور ، ولا يستطيع رجل فى الدنيا بأسرها أن يعرف — حتى على وجه التقريب — أى نظام سيخرج إلى المجتمع من هذه الحرب الطاحنة ، ولا أى اقتصاد سيسوده ، ولا أى دستور سيهتدى إليه هذا الصراع العالمى الجبار .

وما لى أن أذهب بعيدا فى التدليل ونحن — فى جيلنا الحاضر — قد شاهد أغلبنا الحرب العالمية الماضية وقد كانت فى مبدأ أمرها شعلة صغيرة فى البلقان . ثم أخذت تتطور وتتطور حتى انتهت — فيما انتهت إليه — بإعلان البلشفية فى روسيا ، فقاطعها العالم المتمدن بأجمعه ، واعتبرها بلادا نجسة تحرم الاتصال بها ، واعتبرت زيارتها نزوعا إلى الثورة على الجنس البشرى ، وخطرا لا يصح لمواطن أن يقترب منه ، بل جرما لا يسمح لأحد أن يقترفه .

وكان مما انتهت إليه تلك الحرب إنشاء عصبة الأمم . وتكلم الناس عن عهد السلام والرخاء الذى اهتدى إلى سبيله أقطاب السياسة الأوروبية بما أوتوا من سعة فكر وغزير علم وحسن تدبير وبصر بالأمور ، ماضيها وحاضرها ومستقبلها . ولكن هذه الآمال لم تلبث أن تتضاءل غداة توقيع عهد العصبة : إذ بدأت إيطاليا فى سنة ١٩٢٣ بتهديد هذه العصبة وبالاعتداء على كورفو . ثم انسحبت البرازيل فى سنة ١٩٢٦ ، ثم اقتحمت اليابان فى سنة ١٩٣٣ أرض الصين زميلتها فى العصبة ، ووضعت يدها على منشوريا وثبت باعلان انسحابها ، ثم قامت إيطاليا بحملتها ضد الحبشه فى سنة ١٩٣٥ ، وهى حملة مهما قيل

عنها وعما كابدته فيها إيطاليا من العذاب ، فانها كانت نذيرا صادقا بفشل عصبة الأمم وانتهاء عهدها . وبدأت ألمانيا فى الوقت عينه تتمرد على المعاهدات وعلى أحكام دستور العصبة مرة بعد مرة . فى حين أخذت انجلترا وفرنسا تتنافسان وتتنازعان . وألمانيا تتحدى هذه تارة وتلك تارة . وهى تستعد للحرب سرا وعلنا . حتى جعلت من بلادها كلها ثكنة حربية . فلما أتمت عدتها أعلنت الحرب على فرنسا وانجلترا بعد أن استوثقت من معونة روسيا لها مقابل اقتسام بولندا بينهما . وعند ذلك رأينا المبادئ النازية تنشر وتطبق فى غرب بولندا بينما تنشر بجانبها المبادئ والتعاليم البلشفية فى نصفها الشرقى . ولقد ظن الناس حينذاك أن الفلك انتهت دورته وأن صداقة ألمانيا بروسيا لن تنفصم عراها ، فكلتا هما دكتاتورية مطلقة ، وكلتا هما لا تعترف بحرية شخصية ولا بحقوق فردية ، ولا تدين بحكم برلمانى ولا بدستور .

ولكن العام لم يكد ينقضى حتى رأينا ألمانيا تهاجم حليفتها الجديدة روسيا ، وروسيا تمد يدها الى بريطانيا وأمريكا. كما رأينا فى نفس الوقت ألمانيا — ممثلة الجنس الآرى — تمد يدها إلى الجنس الأصفر فتحالف اليابان .

فما الذى يستطيع — أيها السادة — أن يقوله قائل والحمى تتناوب العالم بأجمعه ، لم يسلم منها شعب من الشعوب ، والحوادث تتوالى سراعا بما يخلف كل ظن ويخطئ كل نبوءة ؟

كل هذه الخواطر مرت بنفسى . وكأنها مرت أيضا بنفس حضرة سكرتير الخدمة العامة للجامعة الأمريكية. إذ ما كاد يقول لى إنه يطلب كلمة عن مصر الاقتصادية بعد خمسة وعشرين عاما ، حتى سارع إلى القول : أى ما ترجوه لها بعد خمسة وعشرين عاما . عند ذلك اتقيا فى معنى الحديث الذى أود أن أقدمه لكم الليلة .

حضرات السادة

يجب علينا — من أجل أن نبحث مستقبل مصر الاقتصادى بعد ربع قرن — أن نعرف على وجه الإجمال ما هى حالتها الاقتصادية الآن . ومن أهم نقط هذا البحث معرفة حالة السكان فى مصر وما هم عليه . ولقد كان للأبحاث التى قام بها حضرات الدكتور وندل كليلاند مدير قسم الخدمة العامة ومريت بك غالى وغيرهما فى هذا الشأن أكبر الأثر فى توجيه الرأى العام المصرى إلى الأزمة الخطيرة التى تجتازها هذه البلاد من الناحية الاقتصادية والاجتماعية .

فمصر — كما تعلمون حضراتكم — لا يزال يصدق عليها قول هيرودوتس " إنها هبة من هبات النيل " . فهى فى مساحتها العامة واسعة الأرجاء لا تضارعها فى اتساع رقعتها سوى البلاد الكبيرة فى أوروبا . فطولها من الشمال إلى الجنوب ١٠٧٠ كيلو مترا ، ومن الشرق

إلى الغرب ١٢٣٠ كيلو مترا . أى أنها تبلغ نحو مليون و ربع مليون من الكيلو مترات المربعة ، أى أكثر من ثلاثمائة مليون فدان . ولكن البلاد المصرية تظلم نفسها وتظلم الحقيقة إذا هى نظرت الى تلك المساحة جميعها باعتبارها أرضا صالحة .

فالواقع أن مصر محرومة من الأمطار ، محرومة من الانتفاع بصحاريها للزراعة ، فهى لاتستطيع أن تنتفع إلا بزراعة الجزء الضئيل الذى تصل إليه مياه النيل ، أو الذى يمكن وصولها إليه . وهو صغير جدا بالنسبة إلى مجموع المساحة المصرية . إذ كان مجموع الأراضى المنزرعة فى سنة ١٩٤٠ هو ٥,٣٥٥,٤٨٤ فدانا وكان مجموع الأراضى غير المنزرعة ٣,٠٠٦,٥٣٧ فدانا . و إذا رجعنا إلى بضع عشرات من السنين وجدنا أن مجموع المساحة المنزرعة فى سنة ١٩٠٤ مثلا كان ٥,٢٧٤,١٩١ فدانا . وكان عدد السكان فى نفس السنة ١٠,٨١٤,٠٠٠ فاذا أضفنا إلى ذلك أن عدد السكان حسب آخر إحصاء فى سنة ١٩٣٧ بلغ ١٥,٩٣٢,٦٩٤ تبين لنا أنه فى حين زاد عدد السكان بنسبة ٤٧,٣ ٪ تقريبا لم تزد مساحة الأرض المنزرعة إلا بمقدار ٨١,٢٩٣ فدانا أى بنسبة ١,٥ ٪ تقريبا . فاذا وضعنا بجانب ذلك أن كثافة السكان فى ١٩٠٤ كانت ٣١٣ شخصا لكل كيلومتر مربع ، وأنها حسب إحصاء سنة ١٩٣٧ تبلغ ٤٥٣ شخصا تقريبا للكيلو متر المربع — أى أن نسبة الزيادة حتى الإحصاء الأخير بلغت ١٤٠ شخصا تقريبا فى الكيلومتر المربع الواحد . إذا تأملنا هذا هالنا الأمر . لأن هذه النسبة فى كثافة السكان تزيد عنها فى أى بلد آخر . ومن هـذا يتضح لحضراتكم أن أول مايجب أن تبحث عنه مصر . هو استصلاح تلك الملايين من الافدنة البور — ذلك واجب الحكومة الأول لتلطيف أزمة السكان وتخفيف حالة الفقر التى ترزح فيها البلاد .

إنها لا شك واصلة إلى الأخذ بهـذا الطريق من طرق الإصلاح . وسيساعد على ذلك ما نراه من تطور فى الأفكار وتغير فى فهم الناس لنظم الدولة ومهمة الدولة .

فالعقيدة التى كانت راسخة فيما مضى من الزمان ، من أن مهمة الحكومات إنما هى حفظ الأمن وضمان احترام المعاملات والحرص على تنفيذ مايتفق عليه الأفراد بمحض إرادتهم . هذه العقيدة قدتحولت بل تلاشت أمام فكرة الصالح الاجتماعى أو صالح الدولة . لذلك لانرى غضاضة فى القول بأن الحكومة تستطيع أن تجعل حدا لعدد السكان فى كل قرية . وأن تجبر الزائدين عن هذا العدد على الهجرة إلى الأراضى التى لم تستصلح بعد من الأراضى البور .

ولعل هذا الحل هو الأقرب إلى الذهن . رغم أن الكثير من الكتاب والمفكرين اتجهت أفكارهم إلى المطالبة بالهجرة إلى السودان ، أو المطـالبة بتحديد النسل لمنع الزيادة فى عدد السكان ، ولم يتجهوا إلى دراسة هذه الفكرة على بساطتها وأهميتها . والواقع — أيها السادة — أن الهجرة إلى السودان عسيرة بسبب حالته الجوية ، والتوسع فى زراعة أراضيه عسير بسبب الاضطرار

إلى رفع مياه الرى نحو عشرة أمتار. مما يكلف نفقات باهظة . أما الهجرة إلى أرض البرارى فى شمال مديرية الغربية ، أو فى مديرية البحيرة أو الشرقية أو الدقهلية ، فهى أمر سهل ميسور إذا ما تولته حكومة حازمة تنظر إلى مصلحة الشعب وتعالج مشكلاته بالوسائل العملية .

فاذا ما تسنى لنا الأخذ بهذا التدبير أمكن إنقاص نسبة السكان إلى ٢٥٨ فى الكيلومتر المربع. وبذا نكون قد خففنا الضغط بنسبة تبلغ الثلث. وهى نسبة لا يستهان بها. وبكلمة أخرى نكون قد أضفنا إلى المساحة التى ينتفع بها كل ساكن فى مصر نحو ٥٠ ٪ وهو توسيع فى الرزق وفى الإنتاج، وزيادة فى الرخاء نحن لابد واصلون إليها بعد خمسة وعشرين عاما من اليوم .

على أن الأمر لن يقف عند هذا الحد، بل يجب أن يسابر توسيع المساحة إتقان الاستغلال. فكل من شاهد الأراضى المصرية يدهش أشد الدهشة عند ما يرى أرضا تغل سبعة قناطير من القطن وبجانبها، وفى نفس الحوض، أخرى لا تغل سوى أربعة قناطير . كما يشاهد أرضا تنتج التسعة والعشرة من أرادب القمح — بجانب أرض لا تنتج نصف هذا المحصول. لو تقصى الانسان السبب فى ذلك لوجده يرجع إلى طريقة استغلال كل من الأرضين .

ولا يفوتنى أن أشير فى هذا المقام إلى تلك المساحات الشاسعة التى يطبق عليها نظام الأوقاف فى مصر والتى تبلغ مساحتها ٦٥٠,٠٠٠ فدان. وهى تكاد أن تكون شبه معطلة من الاستثمار. فاستغلالها وغلتها هما دائما أقل من متوسط الزراعة العادية. لا يخرج عن ذلك الأطيان التى تتولاها وزارة الأوقاف ومساحتها تبلغ ١٨٠,٠٠٠ فدانا . والغريب أن وزارة الأوقاف وهى جهة حكومية يتولاها وزير مسئول ويشرف عليها البرلمان. ومع ذلك فهى لا تكاد تفضل أى ناظر من نظار الأوقاف الذين تجأر هى نفسها بالشكوى من سوء تصرفاتهم. ومن الغريب أن الوزارة تقتضى من المستحقين أجرا على إدارتها كثيرا ما يزيد على ما يتناولونه هم أنفسهم .

وتلك حقائق صارخة إن يكن قد طال العهد على إهمال تلافيها حتى الآن، فانى أرجو ألا يمتد إلى خمسة وعشرين عاما قادمة من الزمان .

على أننا إذا ما دققنا النظر فى أسباب هذا التفاوت فى الغلة بين الأراضى التى يكون أصل تربتها من نوع واحد وجدناه راجعا : أولا — إلى نظام الدورة الزراعية ، ثانيا — إلى نوع خدمة الأرض، ثالثا — إلى طريقة انتقاء البذور ، رابعا — إلى درجة توافر الصرف المنتظم .

فأما تنظيم الدورات الزراعية وحسن إعداد الأرض للزراعة فأمران أساسيان لا حاجة بنا إلى التعليق عليهما .

وأما انتقاء البذور فيكفينى أن أقول بصدده إن وزارة الزراعة قد وفقت من وراء العناية به أيما توفيق فى رفع رتبة القطن المصرى ، وفى توليد أصناف جديدة منه كان لها أكبر الأثر فى زيادة إيراد الزراع المصريين ، وفى حفظ سمعة القطن المصرى .

فلماذا لاتتبع الحكومة بالنسبة للقمح، والأرز، والذرة، نفس السياسة التى رأت ثمارها وتحقق الكل من رشادها وحسن صوابها بالنسبة للقطن ؟

واذا كانت الحكومة تعنى بالتقاوى وانتقائها فلماذا لاتعنى بأمر تعميم ماكينات الدراس حتى تختفى الشكوى من عدم جودة محاصيلنا الحيوية ونظافتها ، وحتى يكون الإقبال عليها والثمن الذى يدفع فيها فى الأسواق الأجنبية موازيين لما هما عليه فى البلاد التى تنتج مثل هذه المحاصيل ؟ وبذلك ترقى رتبتها و يرتفع ثمنها وتدر خيرا عميما على البلاد .

ولا يظن أحد أنى فى هذا أحاول المستحيل ، لأن ماكينة الدراس تتكلف كثيرا ، ولا يستطيع الحصول عليها إلا كبار الملاك ؛ ولكن أين النقابات الزراعية ؟ ولماذا لا تقوم هى بهذه المهمة ؟

لاشك أن ربع القرن الذى سيمضى من اليوم كفيل بتعميم هذه النقابات ونشرها فى البلاد كفيل بنشر التعاون والاستفادة منه فى كل نواحى الإنتاج .

وأخيرا نسمع كلنا الشكوى من أن كثيرا من أراضى القطن قد بدأت تنحط درجته وأخذ يقل محصولها بسبب عدم وجود المصارف الصالحة .

ولقد أصغت الحكومة إلى هذه الشكوى فشرعت تشق المصارف فى الوجهين القبلى والبحرى ، ولكن هل أنتجت تلك المصارف ما كان يرجى منها من فائدة ؟

الجواب هو ، مع الأسف ، كلا ! وما ذلك إلا لأن الحكومة شقت المصارف ولكن الملاك لم يعرفوا كيف ينتفعون بها : إما لجهلهم و إما لفقرهم .

ولذلك فان من يجوب البلاد يدهش عند ما يلاحظ وجود المصرف العام ثم لا يجد أنابيب للصرف عليه من الأراضى المجاورة . مع أن المقرر والمعروف أن سحب الماء فى المصرف إنما يكون على مسافة لاتزيد عن سبعين أو مائة متر فقط .

فاذا اقتصر الأمر على المصارف العامة وحدها كانت الفائدة ضئيلة بجانب ما يستطاع الوصول إليه من النتائج إذا ما أكملت هذه المصارف بمصارف فرعية تستطيع سحب المياه على مسافة تتفاوت بين الثلاثين مترا — فى الأراضى التى يراد استصلاحها استصلاحا كاملا — ومائة متر فى الأراضى التى تعتبر من الدرجة الأولى .

ولكن إنشاء مثل هذه المصارف لم يتعوده الزراع فى غير مناطق البرارى والأراضى المتميزة بضعفها ، بل كثيرا مايتعطل هذا الإصلاح بسبب وجود جيران مشاكسين أو جهلة لايقدرون مزية التعاون ، ولا يفهمون معنى الصالح العام .

ولذلك كان من الواجب وجود تشريع يجبر الملاك على إنشاء المصارف الفرعية حتى لاتبقى أرض بغير صرف .

ومن حسن الحظ أننا فى أوقات الحرب نكون أكثر استعدادا لفهم معنى التضامن الاجتماعى، واستساغة ماقد يستلزمه من قيود، فكما أننا ألفنا الآن الحد من حرية زراعة القطن، والإجبار على زراعة الخضر والحبوب كذلك يمكننا أن نفهم تشريعا إجباريا لحسن الاستغلال، على النحو الذى اتبعناه فى سياستنا القطنية فكان له أحسن النتائج .

ويقينى أننا اذا ما أضفنا إلى سياسة التوسع فى الأراضى المنزرعة، سياسة تحسين الإنتاج وتنظيم الصرف، أمكننا أن نحصل على مايوازى ضعف المحاصيل التى تنتجها البلاد الآن، فيكون ذلك مفتاح الثروة الجديدة لها ولأبنائها .

حضرات السادة :

لا أود أن أترك الكلام على سياستنا فى الاقتصاد الزراعى، من غير أن أشير بكلمة إلى ما كانت عليه سياستنا القمحية حتى بدء الحرب الحاضرة، اذ كانت الضريبة الجمركية محددة على القمح المستورد بحيث لايقل ثمنه عن ١٧٠ قرشا للإردب داخل البلاد .

فاذا ما لاحظنا أن القمح والذرة ترتبط أثمانهما إلى حد كبير، وأنهما فى بلادنا غذاء الطبقة الفقيرة الأساسى، تبين لنا أن هذه الزيادة بمثابة ضريبة تحصل فى الغالب من الطبقة العاملة، لتدخل فى جيوب المتجرين من المزارعين، لذلك نرى من الواجب إلغاءها رأفة بالطبقات العاملة .

ويقينى أن توفير الغذاء لتلك الطبقة هو العنصر الأول فى سبيل تحسين حالتها المعيشية . ذلك — أيها السادة — طريق سهل لرفع الأجور وضمان ثباتها، لأننا نعرف أن الناس إذا ما اعتادوا دفع أجور معينة، فانهم يألفونها ويصعب عليهم تغييرها .

فتقلبات الأسعار وتغيرها لايؤثران فى قيمة أجور عمال الزراعة أو الصناعة إلا اذا امتدا زمنا طويلا وكانا سببا فى اضطراب التوازن .

واذن فان إرخاص العيش للعمال هو خير مايخدمون به، وقد يأتى على ذلك اعتراض هو أن الملاك قد يكفون عن زراعة الحبوب اذا ما مالت أثمانها الى القلة، ولكنا نرى هنا كذلك أن التشريع يمكن أن يحسم الأمر وينظم الحال بما فيه مصلحة المجموع، وذلك إما بتحديد مساحة القطن بحيث لاتتجاوز نسبة معينة . أو بفرض زراعة الحبوب فى نسبة معينة من الأراضى المملوكة للزراع .

وقبل أن أنتهى من الكلام عن سياستنا الزراعيـة ، يهمنى أن أشير إلى ما نشاهده فى بلادنا من نقص فى الألبان واللحوم ، رغم أن الأولى غذاء صـالح جدا . بل إن اللبن يعتبر من الأغذية الأساسية التى تشتد حاجة العمال إليهـا فى سبيل الصحة والنشاط والحياة . ومع ذلك فهم يكادون أن يكونوا محرومين منه . فمصر لا تزال إلى اليوم تستورد منتجات الألبـان واللحوم من الخارج ، وفى هـذا عار أى عار على بلاد زراعية . ويقينى أن كثيرا من الأراضى التى تستصلح يمكن أن تستخدم لتربية المـاشية والعناية بمنتجات الألبان ، وبذلك نوفر للشعب الغذاء ، بل ونستطيع أن نصدر للخارج فضلة هذه المنتجات .

وإن شئتم — أيها السادة — أن ألخص هـذا البرنامج الزراعى الذى أود أن يتم إنفاذه فى ربع قرن ، والذى أرجو أن يرى ثماره مستمعى من الشباب . فهو ما يأتى :

أولا — استكمال زراعة الثمـانية ملايين فدان حتى يتسع للسكان مجالهم الحيوى ، إذ تزيد الأراضى المنزرعة أكثر من ٥٠٪ من مساحتها الحاضرة .

ثانيا — العناية بالإنتاج من حيث انتقاء الحبوب ، وانتظام الدورة الزراعية ، وحسن خدمة الأرض .

ثالثا — العناية بالصرف وجعله إجباريا لجميع الأراضى ، وهـذا يستتبع طبعا تعميم المصارف فى البلاد .

رابعا — العدول عن السياسة القمحية الحاضرة ، وجعل الحبوب رخيصة ، على أن تكون زراعتها إجبارية إذا ما اقتضى الحال .

خامسا — الإكثار من تربية المواشى ، والعناية بمنتجات الألبان ، وإيجاد شروط خاصة لمنح الأراضى المستصلحة لمن يقومون على العناية بهذا الشق من إنتاجنا الزراعى .

يقابل ذلك — أيها السادة — ما نرجو أن يكون من الاهتمام بأمر الصناعة فى مصر . فليس منا من لا يذكر أن مشروع الكهرباء بأسـوان ، سيكون من نتائجه تسهيل رفع المياه فى تلك الجهات ، ومد صناعات كثيرة بالكهرباء ، وخاصـة صناعة السماد . فتمسى البلاد فى غير حاجة إلى استيراد المخصبات من الخارج ، وتتقى شر أزمة كالتى نحن فيها الآن .

كذلك استخراج الحـديد فى أسوان سيكون من نتائجه تحويل تلك المنطقة إلى منطقة صناعية ، وزيادة الثروة القومية زيادة لا يستهان بهـا ، وهل لى أن أذكر بجانب ذلك ما عساه أن يكشف من آبار البترول ، وما لا بد من العمل على كشفه واستغلاله من مناجم الفوسفات والمنجنيز وكربونات وكبريتات الصودا وغيرهـا ، كما

أشير فوق هـذا إلى كثير من الصناعات التي يمكن أن تزدهر فى البـلاد . فصناعة الغزل والنسيج ، وصناعة الجلود ، وصناعة الورق ، وصناعة الزجاج وغيرها — كل أولئك من الصناعات التى ستساعد على تحول عدد كبير من السكان عن الزراعة ، واشتغالهم بالإنتاج الصناعى ، فضلا عن العدد الكبير الذى سيتفرغ إلى الصناعات الزراعية كصناعات الألبان التى أشرت إليها ، وحفظ الفواكه والخضر واللحوم وغيرها .

كذلك أود أن أشير بكلمة صغيرة إلى الميدان التجارى . فمصر لها من المحاصيل ما تحتاج إليه بلاد أوروبا وأمريكا والشرق . فقطنها يصدر إلى انجلترا وإلى مختلف أقطار أوروبا وإلى اليابان ، وأرزها وقمحها يجدان سوقا رائجة فى بلاد الشرق الأوسط ، وبصلها مطلوب فى الأسواق الأوروبية هو وغيره من الحاصلات ، وهى تنقل ذلك كله على مراكب أجنبية كما تستورد أغلب ما تحتاج إليه على مراكب أجنبية كذلك ؛ ولا شك أن الحرب إذا ما انتهت ستعقبها زيادة عدد المراكب المملوكة لمصر ، فتستطيع نقل كل ما تحتاج إلى نقله على مراكب مصرية ؛ بل تستطيع أن تفيد البلاد القريبة منا وتسهل لها سبل النقل . فالأسطول البحرى والأسطول الجوى سيكون لهما نشاط وازدهار ، وسيقومان بأعظم الخدمات للتجارة المصرية وللشرق الأدنى والأوسط .

فاذا ما نحن نظرنا — أيها السادة — إلى هذا المستقبل الصناعى التجارى الباهر ، وأضفناه إلى ما يمكن أن نصل إليه من مضاعفة ثروتنا الزراعيـة أمكننا أن نتطلع إلى الإصلاحات الاجتماعية والاصلاحات الاقتصادية بغير قليل من الثقة والجرأة .

فميزانيتنا الآن بها عيب أسـاسى من حيث توزيع أعباء الضرائب وجبايتها ، فبينما نحن نندب حظ عامة الشعب وحظ طبقاته الفقيرة ونسعى إلى تحسين حالتهـا ، إذا بنا نبهظها بالضرائب غير المباشرة . فالحكومة تحصل ضريبـة إنتاج على السكر تبلغ (٢,٠٠٠,٠٠٠) من الجنيهات ، وتحصل ضريبـة جمركية على التبغ مقدارهـا (٨,٦٩٤,٠٠٠) من الجنيهات وتحصل على القمح الضريبة التى ذكرتها ، والتى تضمن معها أن القمح الأجنبي لا يمكن أن يباع فى مصر بسعر يقل عن مائة وسبعين قرشا للإردب وأذكركم مرة أخرى بأنى أتكلم عن أسعار ما قبل الحرب ، وأن هـذا السعر كان حينذاك مبهظا .

مثل هذه الضرائب يجب أن تزول ، وستزول فى غضون ربع القرن الذى نتكلم عنه .

كذلك ستنمو وتكبر تلك الحركة الموفقة التى بدئت فى سـنة ١٩٣٨ حين تقـدمت الحكومة للبرلمـان بمشروع قانون يقضى بتخفيض ضريبـة الأطيان لصغار الملاك الذين لا تتجاوز الضريبة المربوطة على جميع أطيانهم عشرة جنيهات تخفيضا تدريجيا على عدد من السنوات ، وبنسب تتراوح بين ٨٪ و ٣٠٪ ، وقد نحت الميزانية الجديدة هـذا النحو

بأن تقرر فيها إعفاء صغار الملاك الذين لا تتجاوز الضرائب المربوطة على أطيانهم خمسين قرشا إعفاء تاما من الضريبة ، ثم رفع نسب الإعفاء الجزئى لمن عداهم بمقدار يتراوح بين ٣٠٪ و ٦٠٪ وتحديد حد أعلى لما يخفف عن كاهل البعض منهم . ولست أشك فى أن هذه الحركة ستنمو وتطرد حتى يتقرر إعفاء أصحاب الملكيات الصغيرة من الضريبة إعفاء تاما .

ولقد يتساءل البعض : أنى لنا أن نسد النقص الذى سيترتب على زوال تلك الضرائب التى أشرت إليها فيما قدمت ، وعلى هذا التخفيض فى ضريبة الأطيان ؟ والجواب على هذا سهل :

أولا — ستدفع الأراضى الجديدة ضرائب جديدة .

ثانيا — ستكون الضريبة على الأطيان تصاعدية تزيد عما هى عليه الآن بكثير .

ثالثا — ستكون الضريبة المقررة على دخل رأس المال ، وعلى الربح الصناعى والتجارى تصاعدية كذلك . فبينما هى الآن ١٠٪ بنسبة ثابتة ، فانها ستتدرج فى الزيادة .

رابعا — كلنا يعرف الشكوى المستفيضة التى سبق أن تكلم عنها كثير من الكتاب والباحثين من فتك الأمراض فتكا ذريعا بالمصريين عامة و بالطبقات الفقيرة منهم خاصة . حتى إننا نعرف أنه عند فحص طلاب الجامعة — وهم من وسط يمثل طبقات الشعب العليا — لم يوجد من بينهم من يصلح للخدمة العسكرية سوى نسبة لا تزيد على السدس ، أما خمسة الأسداس الأخرى فهم غير صالحين جثمانيا للخدمة العسكرية ، وأما باقى طبقات الشعب فان الأمراض تفتك بهم بنسبة لا يكاد يصدقها العقل .

فلقد بلغ عدد المصابين بالرمد الحبيبى ١٤,٥٠٠,٠٠٠ أى ٩٠٪ من السكان .

وعدد المصابين بالبلهارسيا ١٢,٠٠٠,٠٠٠ أى ٧٥٪ من السكان .

وعد المصابين بالأنكلستوما ٨,٠٠٠,٠٠٠ أى ٥٠٪ من السكان .

وعدد المصابين بالديدان المعوية الأخرى ٨,٠٠٠,٠٠٠ أى ٥٠٪ من السكان .

هذا غير المصابين بالأمراض الأخرى معدية وغير معدية ، والمشوهين وذوى العاهات المختلفة .

ولئن أردتم ترجمة الأرقام بالأرقام فإنى أنقل اليكم ما جاء فى بحث قيم نشره الأستاذ الدكتور عبد الواحد الوكيل بك ، وهو الحجة الذى تعرفونه فى شؤون الصحة العامة . حيث قال :

" هذه هى أمراض المصريين ، إذا جمعناها بعضها إلى بعض مرضا مرضا ، وجدنا جملتها زهاء ٥٠ مليونا ، أى إنها تكفى لإصابة شعب من خمسين مليون نفس ، بحيث يصيب كل شخص منهم مرض واحد . فاذا وزعناها على المصريين أصاب كل شخص فى المتوسط ثلاثة أمراض فى وقت واحد " .

" واذا اتبعنا ما يفعله الإحصائيون الأمريكان، وأردنا أن نترجم هذه الأرقام بالجنيهات التي تخسرها الأمة فى المجهود القومى بسبب هذه الأمراض ، واذا قدرنا أن متوسط قيمة المجهود الذى يبذله الشخص السليم فى السنة — سواء فى الإنتاج أو غيره — يساوى ١٢ جنيها فقط ، وأن المصاب بثلاثة أمراض يهبط مجهوده إلى النصف (وهو تقدير كثير التواضع) رأينا أن ما تخسره البلاد بسبب هـذه الأمراض هو زهاء (١٠٠,٠٠٠,٠٠٠) من الجنيهات فى كل عام ، بخلاف الآلام البدنية التى لا يمكن تقديرها ، وهى خسارة جديرة أن تفتح العيون دهشة ، وتملأ القلوب اهتماما " .

فتصوروا — أيها السادة — مقدار ما تستطيع الدولة أن تكسبه إن هى ضاعفت عنايتها بصحة الشعب ، وردّت إليه هذه الثروة الطائلة من النشاط والحيوية الضائعين . فيصبح شعبا منتجا غنيا قادرا على إنماء موارده الخاصة وموارد الخزانة العـامة جميعا .

نعم قد شرعت بعض الحكومات فى رسم سياسة لمـد القرى بالميـاه الصالحة ولإيجاد وحدات صحية للعلاج ، ولقد أفادت هذه السياسة فائدة تذكر فتشكر ، ولكنها ما زالت بعيدة جدا عن أن تفى بحاجة البلاد . فلماذا لا يفرض على أصحاب الأملاك الزراعية التى تتجاوز مساحة معينة أن يمدّوا عزبهم بل وقراهم بالميـاه الصالحة للشرب ، وهى فى الغالب لا تكلف كثيرا ، لأن الميـاه الارتوازية يسهل رفعها فى مصر الوسطى والعليـا ، وفى مناطق الدلتا ما عدا الجهات البحرية منها .

ثم لمـاذا لا يفرض على هؤلاء الملاك إنشاء دورات مياه صالحة وعمل حمامات لأهل العزب ، ومدهم بجانب من الملابس والصابون والمـاء الساخن ؟

وأخيرا لمـاذا لا تدرس نظم مطاعم الشعب على الطريقة التى اتبعها أحد المديرين فى أسيوط ؟

كل هذه أنواع من الإصلاحات يقوم بها بعض الملاك فى قراهم أو عزبهم ، فلماذا لا يكون تنفيذها إجبـاريا على جميع الملاك فتتحسن الصحة العـامة ، ويزداد الإنتاج فى البلاد ؟ إذ من الثابت المشاهد فى كل بلاد العالم أن سلامة الصحة العـامة شرط أساسى لكل إصلاح خلقى أو اجتماعى أو اقتصادى ، وبغيرها لا يمكن أن يتوافر للبلاد ذلك العامل الزراعى أو الصناعى القوى المنتج الذى يوجد فى البلاد الأخرى .

أيها السادة

أرجو ألا يعتبر واحد منكم هذا البرنامج جريئا أو متطرفا فإننا نرى الضرائب قد وصلت فى انجلترا الى ٩٥ ٪ وقد تصل إلى أكثر من ذلك . إذ أنها تجبى بحيث لا يبقى لشخص مهما كان ثراؤه مبلغ يزيد على سبعة آلاف جنيه . كما نرى اتجاها مشابها فى الولايات المتحدة — حيث يبلغ إيراد بعض الأفراد ملايين الدولارات — فقد تقدم رئيسها أخيرا بمشروع يقضى

بألا يبقى لأمريكى إيراد يزيد عن الخمسة والعشرين ألف دولار فى العام، أى ستة آلاف جنيه تقريبا ، وأما ما زاد عن ذلك فهو ضريبة تؤول إلى الخزانة العامة .

ولقد عرفنا من تجارب الحرب الماضية أن كل خطوة تخطوها الشعوب فى هذا الميدان قلما ترجع فيها ثانية إلى الوراء. فعند ما تنتهى هذه الحرب سترداد مطالب العمال وستقترب طبقات الشعب بعضها من بعض، وستبقى نظم الضرائب الحاضرة إن لم يكن على النحو الذى هى عليه اليوم فعلى نحو لا يتفاوت عنه كثيرا فى أسسه .

فهل يعقل أن يكون الناس فى مصر بعد الحرب أكثر ثراء منهم فى انجلترا أو أمريكا ؟ لا بل لعلكم لا تنسون أن هذه النزعة إنما ولدت فى ألمانيا النازية ، وفى إيطاليا الفاشستية قبل أن توجد فى انجلترا وأمريكا .

وإن أنس لا أنس ضريبة التركات ، فإن رتبت الضرائب حسب العدالة فى فرضها جاءت هذه الضريبة أولاها . ولكن الغريب أنها لم تنشأ فى مصر إلى اليوم وأن مشروعها لا يزال مهملا فى مجلس الشيوخ رغم أنه يقررها بنسب غاية فى الاعتدال . إذ هى تبدأ من ٢٪ ولا تزيد على ١٠٪ من صافى نصيب الوارث ، مع إعفاء الميراث الصغير وجزء ثابت من الميراث الكبير . وقد كان من نتيجة إهمالها هذا الإهمال أن ضاعت على خزانة الدولة مبالغ طائلة لا تعوض — هذه الضريبة ستقرر حتما وستزيد وتكبر نسبها ، وستمكن الحكومة من تخفيف كثير من الأعباء عن الفقراء والقيام بكثير من أعمال الإصلاح المنشود.

هذه — أيها السادة — هى الأسس التى أعتقد أننا لابد يوما واصلون إليها . وأن الحرب الحاضرة إذا ما انتهت وخبا لهيبها وعادت الطمأنينة النسبية إلى الشعوب ، فانها ستصل بنا حتما إلى تقريرها . فان نحن أخذنا فى دراستها من الآن بحزم وهوادة أمكننا الوصول إلى كل تلك الاصلاحات عن طريق التطور التدريجى الذى يقى البلاد وساكنيها شر الهزات العنيفة ويحفظها من الانقلابات الخطيرة .

وإن نحن تباطأنا فى ذلك اضطررنا إلى إجرائها تحت ضغط الحوادث فنصل إلى نتائج أقل فائدة، وهى مع ذلك أكبر أثرا وأشد خطرا وأكثر تعريضا للبلاد .

فهل لحكومتنا وبرلماننا : شيوخه ونوابه أن يعدوا للغد عدته من قبل أن يدهمهم الغد بمفاجآته . وأن ييسروا لهم الحوادث قبل أن يفاجأوا بما تخبئه لهم من انقلابات خطيرة وهزات عنيفة؟

إنهم إن فعلوا أمسكوا بالزمام وقبضوا على ناصية الأمور قبل أن تأخذ الأمور بنواصيهم.

ذلك ما أرجوه ، وأرجو أن يحققه المستقبل القريب فننجو بأنفسنا وبلادنا .

" واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة " .

والله أسأل أن يسدد خطانا ويلهمنا سبيل الرشاد .

محمد بهى الدين بركات

فى سبيل الإصلاح الاجتماعى

لحضرة صاحب السعادة الأستاذ الكبير محمد العشماوى بك

المستشار الملكى ونائب رئيس رابطة الاصلاح الاجتماعى

فى سبيل الإصلاح الاجتماعى والدعوة اليه والتواصى به والعمل فى ميادينه المختلفة ، قامت رابطة الإصلاح الاجتماعى ، بوحى من الضمير الحى ودافع من الإيمان القوى بقضية الإصلاح ، مستشعرة ما تتطلبه من جهود وتضحيات ، مقدرة لعظم المشاكل الاجتماعية التى يواجهها المجتمع المصرى والتى لم تلق من العناية ما يتناسب مع خطرها وأثرها البعيد فى حاضر نهضتنا ومستقبل حياتنا .

وفى سبيل الإصلاح الإجتماعى تقدمت الرابطة بما تيسر لها من عتاد ، وما انضوى تحت لوائها من أفراد ، لتساهم فى معركة الإصلاح ، لم يثنها قلة العدد ، ولا ضعف الموارد ، عن ارتياد هذه الميادين مع اتساعها وتشعبها ، وما تتطلبه من جهود كبيرة وموارد عظيمة . ولكنه جهد المقل تبذله قياما بالواجب وتلبية لداعى الوطنية واستجابة لدعوة البر الخالص التى فرضها الله على كل قادر بقدر ما توافر له من مال أو رأى أو عمل ، لتقوم الحياة الاجتماعية على أساس من التضامن والتراحم والتعاون .

فدعت الرابطة الى التضامن الاجتماعى فى أوضاع الحياة كلها ، حتى يساهم فى الإصلاح كل من من الله عليه ببسطة فى المال أو الفكر أو القوة أو الجاه أو التجربة ، رعاية لهذه النعم وقضاء لحق الله والوطن .

ودعت الى مواجهة مشاكل الريف فى شجاعة وحزم وجد ، ذلك الريف الخصيب مصدر الخير والثروة الذى يتقلب أهله على الأذى والفقر والجهل والمرض ، تسمعه الأمانى المعسولة فى طرائق إصلاحه ، ثم يخيم الصمت الرهيب .

ودعت إلى النهوض بالاسرة والعمل على إصلاحها وتوفير أسباب التماسك بينها والقضاء على عوامل الانحلال فيها تقديرا لما للأسرة من أثر بعيد فى صلاح المجتمع إن صلحت أو فساده إن فسدت .

ودعت إلى تدارك الانحلال الخلقى الذى يتفاقم يوما بعد يوم ويكاد يعصف بصفات الرجولة فينا ، وروح الطموح والاعتماد على النفس فى شبابنا ، ويصرفنا عن جد الحياة إلى التردى فى فسوقها وشهواتها الوضيعة .

ودعت الى العناية بالطفولة فى شتى مراحلها ومختلف نواحيها ، حرصا منها على كيان المجتمع وما يتهدده من انهيار محقق إذا أهملنا تربية الجيل الناشئ فى أحضاننا .

ودعت إلى خوض معركة الإصلاح الاجتماعى دون هوادة أو مهادنة ، وحشد قوى الدولة وقوى الجماعات والأفراد فى ميادينها لتكفل للوطن سلامته الروحية والمادية ، وتوفر لنهضة البلاد عناصر القوة وأسباب الازدهار .

ودعت إلى توحيد أسس الثقافة العامة أو تقارب مصادرها لتتوحد النظرة إلى الحياة أو تتقارب ، ولا تتباين بتباين نوع الثقافة فتختل معايير الإصلاح ، ويقع الانقسام بين طبقات الأمة فى التفكير والخطة والأهداف .

ودعت الى تنظيم الإحسان الذى يبذل على غير هدى ، وفى غير وجوهه ، فيذهب عبثا دون أن تجنى منه البلاد نفعا ، أو تدفع به غائلة .

ودعت إلى العناية بتنشئة الشباب وتوجيهه توجيها يمكن البلاد من الانتفاع الكامل بثمرة جهوده فى ميادين الثقافة والاقتصاد والاجتماع فيمتلئ فراغه بالتفكير السليم والعمل المثمر وتغرس فيه فضيلة الإيثار والطموح .

وأبانت عن خطر سياسة الارتجال فى مرافقنا كلها ، إذ يقتصر الجهد على خطرات من الرأى مرتجلة ، تواجه بها كل مشكلة ، وتحل بها كل عقدة ، حتى أصبح الارتجال سياسة قومية ثابتة ، ووسيلتنا فى كل ما يعرض لنا من مشكلات .

وعنيت بدراسة طائفة من مشكلاتنا الاجتماعية الكبرى فيما عقدته من مؤتمرات وأذاعته من بحوث وتوفرت عليه من دراسات ، وتقدمت بالأولى الأمر بنتيجة بحوثها ودعت إلى النظر فيما كشفت عنه هذه البحوث مما يستحق التفكير العميق والعمل العاجل .

ولم يقف جهد الرابطة عند الجهر بطلب الإصلاح والدعوة إليه والتواصى به والدرس والبحث فى مشكلاته ، ولكنها قرنت القول بالعمل دعما لجهودها ولتعطى المثل فى نوع من الاصلاح الذى تحتاج إليه البلاد فى بعض النواحى .

فأنشأت دارا لكفالة الطفل وأخرى لكفالة الفتاة لتوفر لمن فقدوا رعاية الأسرة الصالحة هذه الرعاية ، وتجنب طائفة من أطفالنا وفتياتنا طريق الغواية والشر وخطر البؤس والمرض ، ولتخرج منهم مواطنين صالحين يساهمون فى الخير العام .

وقامت بمشروع لرعاية الأسر الفقيرة رعاية اجتماعية وصحية واقتصادية تهون عليهم قسوة الحياة، وتمكن القادرين من أفرادها من العمل الشريف الذى يزيد فى مورد الأسرة ويقيها شر الحاجة .

وأنشأت معهـدا لدراسات الطفولة يزود طائفة من الفتيات المثقفات بدراسة علمية وعملية تمكنهن من العمل فى ميادين الطفولة على أساس من التربية القويمة والتوجيه العلمى الصحيح .

وقد كان من توفيق الله وفضله أن لقيت جهـود الرابطة التأييد والتشجيع ، فتفضل حضرة صاحب الجلالة مولانا الملك المعظم فشمل حفلاتها برعايته السامية ، وأفاض عليها قبسا من نور رحمتـه وبره ، وفيضا من كريم عطفه ، وتلقت من نوال طائفة من المحسنين ما ساعدها على المضى فى طريقها الى الأمام ، وآزرتها الوزارات التى تتصل أعمالها بها أكبر مؤازرة ، وفى مقدمتها وزارات المعارف والشئون الاجتماعية والأوقاف . ولقيت التشجيع العظيم ممن اشتركوا فى إقامة حفلاتها وممن شهدوها على السواء ، فكان هذا التشجيع الكريم حافزا لها على المزيد .

أما بعد : فلتكن دعوتنا الى الإصلاح قوية صريحة جريئة :

" يجب أن تتغير أوضاع الحياة المصرية لتقوم على أساس صحيح من التضحية والتضامن الاجتماعى والتكافل العام " .

" يجب أن نمجد العمل الصالح ونستنكر الفساد فى أية صورة من صوره دون تردد أو مداورة أو خوف أو نفاق " .

" يجب أن تتاح لكل فرد وسائل الحياة الكريمة المثمرة ، ولكل قادر وسائل العمل ولكل عاجز أسباب الرعاية " .

" يجب أن نوسع آفاق الحرية لتتنافس الجهود فى الفكر والعمل المثمر ، وأن نقضى على تلك الحرية الشائنة التى كادت تنشر الفوضى فى كل مكان وتعصف بتقاليدنا الصالحة وتراثنا المجيد وتهز أركان المجتمع هزات يخشى عليه منها التداعى والانهيار " .

" يجب أن نستغل قوى الشباب وما أودعه الله فيه من حيوية وطموح لخير الوطن ، وأن نقيم على تلك الكواهل الفتية بناء المستقبل " .

" يجب أن نستشعر الغضب مما يؤذى الدين والخلق الكريم والوطنية الصحيحة ، فتكون قوة الرأى العام أمضى سلاحا من سطوة القانون " .

"يجب أن يكون تشريعنا عاملا قويا من عوامل رفع المستوى الاجتماعى، وأن يكون مستمدا من صميم حياتنا، ومتأثرا بطابع قوميتنا، ومجد ماضينا وألا يكون كالثوب المرقع يعوزه التنسيق والانسجام، ويطغى عليه التقليد والارتجال" .

"يجب أن تصطلى البلاد معركة الاصلاح الاجتماعى حامية الوطيس لاتعرف هوادة ولا سلاما ولا استجماما، فيقضى على عوامل الفساد والشر فى حياتنا العامة والخاصة على السواء. وأن ننظم القيادة ونرسم الخطط ونحشد القوى ونجند الجنود، لنكفل الفوز والسلامة والقوة والمنعة" .

"لَّا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِّن نَّجْوَاهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَاحٍ بَيْنَ النَّاسِ" .

وسلام على العاملين .

محمد العشماوى

من كلام الامام على

— لا تجعلوا علمكم جهلا، ويقينكم شكا. إذا علمتم فاعملوا، وإذا تيقنتم فأقدموا .

— كفاك من عقلك ما أوضح لك سبل غيك من رشدك .

الخطوة الأولى

فى الاتجاه الصحيح

"لقد كان من أهم الأغراض التى سعت من أجلها مصر لذلك اعلال الامتيازات الأجنبية واطلاق يدها فى شؤونها المالية رفع العبء الذى ظل هذه العصور المتطاولة وهو جاثم على صدر فئة من دافعى الضرائب هى كما قلنا أحقُّ الفئات بالعطف والرعاية، نعنى بها طبقة صغار الملاك الزراعيين ممن يدفعون ضريبة أطيان قدرها عشرة جنيهات فأقل، فهذه الطبقة التى يناهز أفرادها مليونين ونصف مليون نسمة والتى تمثل مجموع عائلاتها نحو نصف سكان القطر قاطبة، والتى هى بلا ريب عماد الثروة الزراعية ومصدر الرخاء فى البلاد انما تعتصر مايسد الرمق من دخل ضئيل لا يكاد يفى بأبسط ضروريات الحياة فى أدنى مستوى معقول، ومع ذلك فقد ظلت هذه الطبقة الى الأمس القريب مرهقة بالضريبة تدفعها بنفس النسبة التى يدفعها المالك العقارى الكبير، وتدفعها فى الوقت الذى أعفى فيه من الضريبة مالك الثروة المنقولة مهما ضخمت ومالك العقار المبنى اذا لم تجاوز قيمته حدا معينا"...

"لقد تبينتم الروح التى استرشدنا بها فى الاعفاء أو التخفيف من الضرائب القائمة، ولا يدهشكم أن أقول إن هذه الروح نفسها هى التى أوحت الينا فرض الضرائب الجديدة على غير الفلاحين وصغار المؤجرين، فالاعفاء من الضريبة فى الحالة الأولى وفرض الضريبة فى الحالة الثانية انما هما مظهران مختلفان لجوهر واحد، هو تحقيق العدالة الاجتماعية فى توزيع المغارم، والمغانم، على الناس بالقسطاس.

"وقد ينظر الى الضريبة الجديدة بعين السخط من دافعيها رغم أنهم من فريق القادرين على التمام ... ولكن هذه التضحية التافهة من الأفراد هى مصدر النعمة السابغة للمجموع، وانما أساس الاجتماع المساهمة لا المساومة، ومن الظلم البين للمجموع أن ينتفع الفرد ولا ينفع، وأن يقبض ولا يدفع!

"ولقد راعينا فى فرض الضرائب الجديدة أن تكون خفيفة العبء من ناحية، وأن تنفع من ناحية أخرى على الكماليات أو على المنتفعين بحالة الحرب".

"بيان وزير المالية"

لم يكن بد من التنويه على صفحات هذه المجلة بالسياسة المالية التى فصلها بيان معالى وزير المالية فى مجلس النواب، ولو أنها بسبب صدورها شهرية قد سبقتها الصحف اليومية والأسبوعية إلى الحديث عن هذه السياسة. فمجلة الشئون الاجتماعية هى أولى الصحف بهذا الحديث لتخصصها فى المسائل الاجتماعية من جهة، ولأنها طالما دعت دعوات حارة إلى مثل هذه السياسة فى كل عدد من اعدادها على وجه التقريب من جهة أخرى فهى أول من يستبشر بالخطوة الأولى فى هذا الاتجاه الصحيح.

تنهض هذه السياسة على أسس ثلاثة :

الأول : إعفاء من لاتتجاوز الضريبة على جميع أطيانه خمسين قرشا من هذه الضريبة وتخفيضها ٦٠ ٪ إذا زادت على خمسين قرشا ولم تتجاوز جنيها . و ٤٠ ٪ إذا زادت على الجنيه ولم تتجاوز الجنيهين . و ٣٠ ٪ إذا زادت على جنيهين ولم تتجاوز خمسة الجنيهات .

والثانى : زيادة سعر الضريبة المقررة على إيرادات رءوس الأموال المنقولة والأرباح التجارية والصناعية من ١٠ ٪ إلى ١٢ ٪ وعدم إعفاء مبلغ الحد الأدنى للأرباح التجارية والصناعية إذا تجاوزت الأرباح هذا الحد .

والثالث : رفع فئات الدمغة ورسوم الإنتاج والضريبة على بعض الكماليات ووسائل الترف كالمراهنات والياناصيب والكحول الق والبيرة والملاهى .

وقد وصف البيان هذه السياسة بأنها " الألف والباء فى قاموس العدالة الاجتماعية" وهو وصف حقيق لهذه الخطوة الأولى فى جميع هذه الاتجاهات التى نرى أن نتحدث عن كل منها باختصار .

فأما الإعفاء والتخفيض من ضريبة الأطيان لصغار الملاك فهى الخطوة الأولى فى سبيل التخفيف اليسير عن كاهل نصف السكان الذين قضوا الأجيال وراء الأجيال وهم يرزحون تحت ضغط الفقر والاضطهاد والاستغلال و يعيشون عيشة لا يرضاها العبيد ولا تقبلها السوائم ولا يستطيعها العبيد والسوائم لو رضوا بها ، فقيمة الدخل السنوى لهذه المخلوقات التى تعد بالملايين لا يمكن أن يعيش بها مقدار عددهم من الكلاب أو الخيول أو البغال !

وليس فى هذا القول مبالغة فان الدخل الفردى لطبقة العمال الزراعيين ومن هم فى حكمهم من صغار الملاك لا يتجاوز خمسة قروش فى اليوم بحسب الأجر المرفوع الذى قرره القانون أخيرا ولم ينفذ إلا فى مزارع الحكومة و بعض الدوائر التى استجابت لندائها . فهل تكفى هذه القروش الخمسة لإطعام حصان من خيل الحكومة ولا نقول حصانا من خيل السباق فهذه خيول مترفة نأنف أن تهبط الى درجة الآدميين فى هذه البلاد ! هل تكفى هذه القروش الخمسة كلبا من كلاب الحراسة ولا نقول من كلاب الزينة ، فهذه كلاب مترفة تأنف أن تسوى بالآدميين من الفلاحين والعمال !

إنها لا تكفى ولا شك ، وقد انقضت الأجيال وراء الأجيال وهـــذه الملايين تعيش فى هذا الحرمان وتخضع مع ذلك لضريبة الأطيان . وفى هذا يقول البيان :

" وقد كان المفروض بعد أن تحررت مصر من قيودها المالية أن يكون أول هم الشارع المصرى إنصاف هذه الفئة من المولين ومعاملتها على قدم المساواة بغيرها من الطبقات ولكن الذى حدث أنه بينما روعى فى التشريعات المالية التى صدرت إثر إلغاء الامتيازات

الأجنبية إعفاء حد أدنى من الدخل فيما يختص بضريبة الأرباح التجارية والصناعية وضريبة كسب العمل ، تركت ضريبة الأطيان كما هى تسرى على ربع الأرض جميعه دون إعفاء ما ، وبذلك أصبح المالك الزراعى الصغير هو وحده دون أصحاب الدخول الصغيرة الذى لا يتمتع بحق الإعفاء " .

ولا يجد الإنسان ما يقوله فى السياسة الجديدة إلا أن يثنى عليها فيما أخذت به من الإعفاء والتخفيض ، وإلا أن يطلب الخطوة التالية التى لا تستقيم خطوات هـذه السياسة بغيرها تلك هى خطوة تدرج الضريبة حسب تدرج الملكية الكبيرة ، كما تدرج التخفيف حسب تدرج الملكية الصغيرة . ولن يجد أحد اعتراضا جديا على الحكومة حين تأخذ بسياسة " الضرائب المتصاعدة " لأنها أبسط قواعد العدل الاجتماعى التى تنطق بها البداهة ولا تحوج إلى المجادلة والحجة .

فمن ذا يستطيع أن يجادل فى أن مالك الألف فدان أقدر على أداء الضريبة من مالك المائة ومن ذا يجادل فى أن مالك عشرات الألوف أقدر من مالك الألف المفرد ؟ لن يستطيع أحد أن يجادل فى عدالة توزيع التكاليف على هذا النحو ، ولن يقول أحد إن هـذا يحدث اضطرابا فى قواعد الاقتصاد الأهلى وإلا كان أداء صغار الملاك ومتوسطيهم — ممن لم يتداولهم الإعفاء والتخفيض — لنفس الضريبة التى يؤديها كبار الملاك مزعزعا لقواعد الاقتصاد الأهلى لتجاوزه مقدرتهم الحقيقية .

ونحن نقول هذا ولا نغفل القوى الخفية التى يملكها أصحاب الملكيات الكبيرة ، والتى تحارب كل وزارة تهم بإجراء العدل الاجتماعى فى أبسط الحدود . ولكن هذه الوزارة تستند إلى ثقة الملايين ومعظمهم من الفقراء ، فهى التى تملك أن تجابه هذه القوى الخفية ، وأن تجرى العدالة الضرورية . ولا بأس عليها من أن تكشف هـذه القوى الخفية وأن تحرجها بهذا الكشف وتستعين به على إقرار العدالة الأولية .

وأما زيادة سـعر الضريبة على إيرادات رءوس الأموال المنقولة والأرباح التجارية والصناعية وعدم إعفاء مبلغ الحد الأدنى إذا تجاوزته الأرباح ، فهو كذلك حق وعدل ، ولا سيما فى هذه الظروف الاستثنائية التى زادت من قيمة الأرباح زيادة كبيرة .

فإذا كان هناك ما يقال فهو المطالبة بالخطوة التالية وهى أيضا ودائما " الضرائب التصاعدية " على هذه الإيرادات والأرباح ، وما قيل عن القوى الخفية التى تحارب هذا الاتجاه فى دوائر الملاك يقال هنا بنصه بل يقال أكثر منه ، إذ أن أصحاب رءوس الأموال الكبيرة أقـدر وأبرع من كبار الملاك فى المداورة والمحاورة والحيلولة دون الاتجاهات التى تكفهم بعض التضحيات التى لم يألفوها ، وإن كان أمثالهم فى كل بلد يحتملون أضعافها دون شكوى ولا تذمر .

ألا إن مصلحة المجموع يجب أن تعلو على مصلحة الأفراد الطبقات ، وفى كل بلاد العالم تحتمل رءوس الأموال الكبيرة تكاليف أبهظ بما لا يقاس إليه ما نقترح أن تحتمله هنا ؛ لما نقترح إلا إجراء العدالة الاجتماعية فى أبسط حدودها ، وهى ألا تسوى الإيرادات الصغيرة والمتوسطة بالإيرادات العالية فى فئة الضريبة .

وأما رفع فئات الضريبة على الكماليات وأدوات الترف فهو أعدل القرارات جميعا ، وهو أحق الأعمال بالتشجيع والتمجيد ، فإذا جاز لنا أن نقول شيئا ، فهو أن هناك كماليات أخرى لم يشملها هـذا القرار ومن الواجب أن يشملها وفى مقدمتها وسائل الزينة للنساء وللرجال الذين يحفلون بما يحفل به النساء حتى فى أزمنة الشدة والغلاء .

ولعل من أعجب ما يكشف عنه البيان مما يؤيد ما نقوله عن النفوذ الخفى الذى يعطل الاتجاهات العادلة حين تمس بعض المصالح الصغيرة لأصحاب هذا النفوذ قوله عن ضريبة المراهنات :

" فى سنة ١٩٤٠ اقترح رفع رسم الدمغة على المراهنات والياناصيب من ٥٪ الى ١٥٪ على المبالغ التى تدفع جوائز للراهنين والرابحين . ولكن هذا الاقتراح على وجاهته الظاهرة لقى معارضة شديدة من بعض الماليين المسيطرين على مراهنات الخيل ، فرفض ولم يتعد بحثه دائرة المجلس الاقتصادى . على أن المشاهد الذى تؤيده الاحصاءات أن أعمال المراهنات فى رواج مطرد ، حتى لقد زاد المحصل من الضريبة المفروضة عليها من ٦٤,٠٠٠ جنيه فى سنة ١٩٣٩ الى ٧٧,٠٠٠ جنيه فى سنة ١٩٤٠ الى ٩٤,٠٠٠ جنيه فى الأحد عشر شهرا الأولى من سنة ١٩٤١ مما يتوقع معه أن تبلغ جملة الحصيلة أكثر من ١٠٠,٠٠٠ جنيه فى هذه السنة " .

وهذه فضيحة عجيبة ولكنها ليست الوحيدة ، فكثير من القوانين العادلة يلقى مثل هذه المعارضة ، ولا أدل على ذلك من أن قانون ضريبة التركات لم يصدر حتى اليوم فى خلال ثلاث سنوات ، وهى أعدل الضرائب جميعا ولا سيما اذا روعى فيها مبدأ التدرج بحسب قيمة التركة ، اذ أن الوارث السعيد لا يضيره شيئا أن يتسلم الألف ناقصة مائة من مال لم يتعب فى جمعه - !

واذا كان لنا أن نأسف على شىء فيما يختص برفع فئة الضريبة على المراهنات فهو أنها لم تبلغ ١٥٪ كما كان مقترحا سنة ١٩٤٠ بل اكتفت الوزارة بإبلاغها ١٠٪ فقط حتى لا تلقى أية معارضة كما يقول البيان . أما فيما يختص بضريبة الكحول النقى والبيرة — والبيان يقول "إن معظم هذا الكحول يذهب لصنع المشروبات الروحية" — فقد كنا ننتظر ألا تقتصر الزيادة على خمسة مليمات فى اللتر من الكحول وستة فى اللتر من البيرة . فالسادة الذين تتعاطون هذه المشروبات ليس بالكثير عليهم أن يشتروا "مزاجهم" العزيز بأضعاف هذا

السعر ، وأما الفقراء الذين يتناولونها فمن المصلحة الاجتماعية أن تعلو أسعارها على مستوى قدرتهم فيخف استهلاكهم لها .

ولا بد أن هناك اعتبارات اقتصادية وغير اقتصادية دعت الى الاقتصار على هذه الزيادة الطفيفة ولكن هذا الاتجاه الصائب يدل على بدء التحرك ، وسنرتقب اذن خطوات أخرى فى هذا المجال كلما سمحت الظروف والأحوال .

* * *

وننتقل من هـذا إلى النظر فى ناحية أخرى من محتويات البيان ... هـذه الناحية التى تحدث فيها عن التضخم وعن وسائل مكافحته ، فبعد أن سرد الوسائل التى لجأت اليها الأمم المتحاربة لمقاومته قال عن مصر : " مصر ليست بالبلد المحارب ، ولكن وجود القوات البريطانية فيها كاد يجعلها من حيث العوامل الاقتصادية فى مثل موقف البلد المحارب : (أولا) كمية السلع التى فى أسواقها قد نقصت لانخفاض أو انقطاع الوارد ، و (ثانيا) كمية النقد المتداول فيها زادت بما تنفقه القوات البريطانية من جهة وما تنفقه الحكومة على ضرورات الطوارئ من جهة أخرى وما قضت ضرورات الحرب بإبقائه فيها من الأموال التى تتسرب عادة إلى الخارج .

" وما دام هـذا هو وضع مصر فبديهى أنه يتعين على حكومتها ، لكى تأمن عواقب الحالة التى آلت اليها ، أن تأخذ بنفس السياسة الحكيمة التى اتخذتها جميع الحكومات المتحاربة من الجانبين جميعا ، أعنى أن تعمد إلى مكافحة كل ميل إلى ارتفاع تكاليف المعيشة بتقييد الاستهلاك من جهة ، وتشجيع الانتاج من جهة ثانية ، وتحديد أسعار الضروريات من جهة ثالثة ، والعمل على إنقاص كمية النقد المتداول من جهة رابعة " .

ثم يقول :

" من أفعل الوسائل لمكافحة التضخم سحب الزائد من النقد عن حاجة التداول الفعلى عن طريق فرض الضرائب ، والحكومات فى الحرب الحالية تلجأ إلى هذه الوسيلة مدفوعة بعاملين : (الأول) مواجهة نفقات الحرب أو طوارئها و (الثانى) المحافظة على التوازن الاقتصادى بالحد من القوة الشرائية لخفض مستوى الاستهلاك ، وباستئصال كل زيادة غير عادية فى هذه القوة .

ويعرض لضريبة الأرباح الاستثنائية فيقول :

" ولقد كان فرض ضريبة الأرباح الاستثنائية من أفضل مافعلته الحكومات السابقة ، ومن هذا القبيل أيضا ماتعتزمه الحكومة الحالية من فرض ضرائب جديدة لتفادى الأخذ من

الاحتياطى ، ومن ذلك مشروع زيادة ٢٪ على ضريبة الأرباح التجارية والصناعية فإن أصحاب هذه الأرباح هم بالذات الطبقة التى استفادت من الحرب أعظم الاستفادة ، والتى زاد دخلها زيادة هى المظهر الأكبر لما هو واقع الآن من ارتفاع الأسعار واضطراب التوازن ، أما أصحاب الدخول الأخرى ، وهم طبقة الزراع وطبقة أصحاب المهن والماهيات والأجور ، فإما بقى دخلهم على حاله وإما زاد زيادة طفيفة لا يعتد بها وكانت نتيجة لا سببا للغلاء الحالى " .

وهذا كلام واضح صريح فى بيان أسباب التضخم وفى بيان وسائل علاجها ، والذى يعنينا هنا من وسائل العلاج هو ما أكده البيان مرة ومرة وهو ضرورة زيادة الضرائب على المتمتعين بالحالة الاستثنائية الحاضرة ، وقد بينا فيما سبق النواحى التى تحققت فيها هذه الزيادة .

وبقى أن نقول : إن هذا البيان يثبت من ناحية جديدة صواب ماذهب إليه من ضرورة فرض " الضرائب المتصاعدة " فهى وسيلة عملية مضمونة مجربة لمكافحة التضخم فى مثل هذه الظروف ، بل فى الظروف العادية التى ترتفع فيها المقدرة على الشراء عند ذوى الإيراد العالى فيفترقون بطبقتهم عن الطبقات الأخرى ، ويقع بسبب هذا الافتراق ما يقع من الاختلال الاجتماعى فى كيان الشعوب بسبب قلة التوازن بين حياة السكان .

ولا نحب أن نغرق فى الآمال فنتصور أن هناك ضرائب إضافية تفرض حينما يبلغ الربح أو الإيراد حدا معينا ، وينتفع بها فى مواجهة الطوارئ ، وفى الخدمة الاجتماعية التى تحتاج للآلوف والملايين .

وصحيح إن الشئون الاقتصادية حساسة ، ولكن الشئون الاجتماعية فى هذه الأيام حساسة كذلك ، ولم تعد هذه الشئون تتمتع بالبلادة التى كانت تتمتع بها فى الأجيال الغابرة ، وقد أحسن البيان كل الإحسان حينما قال :

" ما الذى يكسبه الفلاح المصرى من الاستقلال إذا ما ظل فى كل عهد من العهود كبش الفداء ومحل الاستغلال ؟ فلنقلها كلمة صريحة ياحضرات النواب ، فلقد عملنا لتخليص المصرى من الاستعمار الأجنبى وقد بقى علينا أن نخلص المصرى من الاستعمار المصرى ! " .

نحو سياسة قمحية ثابتة

لحضرة صاحب السعادة عبد القادر الجمال باشا

المستشار الاقتصادى لبنك التسليف الزراعى المصرى

عرف القطن بمصر فى عهد المغفور له محمد على باشا منذ نيف ومائة سنة تقريبا وأخذت زراعته تتسع لملاءمة جو البلاد لهذا المحصول حتى اشتهرت بجودة قطنها ذى التيلة الطويلة الناصعة البياض. ولكثرة الطلب على القطن وسرعة نفاد محصوله وارتفاع أسعاره عنى الفلاح بإنتاجه وأهمل ماسواه من المحاصيل ومن ضمنها القمح حتى أصبح لا يكفى لسد حاجة الاستهلاك المحلى. واضطررنا إزاء ذلك العجز وأمام الأمر الواقع أن نستورد كميات كبيرة من الدقيق والقمح الأجنبى بلغت فى بعض الأحايين مليونين بل ثلاثة ملايين من الأرادب سنويا. ووجدت البلاد فى ارتفاع سعر القطن ما يعوضها عما تدفعه من ثمن للقمح المستورد. وجاء ارتفاع سعر القطن إبان الحرب العالمية العظمى الأولى وبعد انتهائها بقليل ضغثا على إبالة. فزاد الاهتمام بأمر القطن إلى درجة قصوى ولم تعر البلاد باقى المحاصيل أية أهمية. إلا أن هبوط الأسعار بعد ذلك بصفة مروعة واجه البلاد بالأزمة تلو الأخرى وهى لا تزال إلى الآن حيرى فى أمرها لا تدرى ماذا تزرع بدلا من القطن ويكون لها فيه بعض العوض. فالمنتج الزراعى لايمكنه أن يعرف أين مصلحته دون الإرشاد القويم لأن العالم يخضع لظروف متغيرة لا يتيسر للزارع أن يدركها، فواجب الحكومة هو تنظيم اقتصادنا الزراعى على أسس رشيدة تعود بأعظم الفائدة على البلاد.

وقد بدأ اهتمام الحكومة والمزارعين بالقمح بعد عام ١٩٣٠ حيث فرضت فى شهر سبتمبر سنة ١٩٣٢ ضريبة عالية إلى حد ما على القمح والدقيق الأجنبى المستورد من الخارج كى ترفع من سعر القمح فى داخلية البلاد فيقبل المنتج الزراعى على زراعته وتكتفى البلاد بإنتاجها لسد الاستهلاك المحلى وحتى تزداد مساحة الأراضى التى تزرع القمح فتنقص المساحة التى تزرع قطنا وفعلا وصلنا إلى الغرض الأول وهو اكتفاء البلاد بما تنتجه من القمح فى سنة ١٩٣٩ إذ نقص الوارد من الخارج من الدقيق والقمح ولم يتجاوز أربعة آلاف طن وتدخلت الحكومة فى سوق القمح فضمنت التسليف عليه بفئة عالية فى بعض السنين حفظا لسعره من الهبوط وشجعت التصدير حين زاد المحصول عن حاجة الاستهلاك وذلك بمنح إعانة تصدير لكل مصدر له.

كانت هذه الخطوات هى كل سياسة الحكومات المتعاقبة فى العشر السنين الماضية نحو القمح ، وكان تحديد سعر فئات التسليف على القمح لا ضابط له ولم يبن على أساس اقتصادى صحيح ترتاح اليه الناس بل كثيرا ما تدخلت الأغراض السياسية فى تحديد السعر وضمان التسليف عليه ، ولم يكن تقدير الحكومة لسعر القمح مبنيا على إحصاءات صحيحة إذ الإحصاءات الرسمية الخاصة بالقمح هى إحصاءات تقديرية اجتهادية ولا ترتكز على مسح الأراضى المنزرعة قمحا بالفعل .

سببت هذه السياسة غير الشاملة خسائر جمة لخزانة الدولة فى بعض السنين ، ولم تعلن الحكومة فئات التسليف على القمح فى وقت مبكر وقبل ميعاد زراعة القمح بوقت كاف حتى يدبر المنتج أمره و يكون على بينة مما ينتظره إذا ما هو أقبل على زراعة القمح إقبالا كبيرا . فكانت النتيجة الحتمية لهذه السياسة الارتجالية أن المزارع المصرى لم يزد فى مساحة الأراضى التى يخصصها للقمح شيئا . إذ تدل الاحصاءات الرسمية على أن مساحة الأراضى المنزرعة قمحا ما بين سنة ١٩٢٦ و ١٩٤٠ تبلغ نحو مليون ونصف مليون فدان سنويا بزيادة أو نقصان طفيف لا يؤبه لهما من سنة إلى أخرى . وإنما جاءت زيادة محصول القمح فى البلاد من الزيادة فى متوسط غلة الفدان الواحد إذ ارتفعت من ٤½ أرادب للفدان الواحد فى سنة ١٩٢٦ إلى ستة أرادب وكسور فى سنة ١٩٤٠ أى بما يوازى ٣٣٪

ارتفعت هذه النسبة فى متوسط غلة فدان القمح لزيادة العناية الفنية بالزراعة والإقبال نوعا ما على استعمال أجود التقاوى والإكثار من تسميد الأرض ، وهذه الظاهرة فى إنتاج القمح لها دلالتها وخطورتها فرغما عن ارتفاع سعر القمح إلى حد كان المفروض فيه أن يزيد من إقبال الفلاح المصرى على زيادة مساحة الأراضى المخصصة لزرع القمح نراه قد أحجم عن ذلك بما يشبه الإجماع . فياترى ما السبب فى هذا الإحجام ؟

فى اعتقادى أن السبب الأهم لهذا الإحجام الغريب والذى كان غير متوقع هو عدم اطمئنان المنتج المصرى إلى سياسة الحكومة القمحية لما رآه فيها من ارتجال وعدم وجود سياسة قمحية ثابتة شاملة تنير الطريق أمامه ، سياسة قمحية تقوم على أسس اقتصادية قويمة ، سياسة تبنى على إحصاءات فعلية دقيقة ، سياسة قمحية فطنة لتصدير القمح إذا ما أكثر الفلاح من إنتاجه فيفيض عن حاجة البلاد لصونه حينئذ من تدهور السعر إذ لم تكن هناك سياسة ثابتة للتصدير لتخفف من ضغط كثرة الإنتاج ، سياسة ثابتة للتصدير و إعانته إذا لزم الحال . فاكتفى المنتج برفع مستوى غلة الفدان نوعا ما . ولكن رفع مستوى غلة الفدان لم يصل بعد إلى ما يجب أن يصل اليه . فقد وصلت هذه الزيادة فى إيطاليا مثلا إلى أكثر بكثير مما وصلنا اليه هنا ، وكذلك الحال فى البلاد الأخرى التى تزرع القمح سواء

أكان ذلك فى كندا أم فى الولايات المتحدة أم فى ممالك أوربا المختلفة وغيرها، ولا مانع يقف أمام زيادة غلة الفدان عندنا زيادة كبرى أخرى إذا واصلنا الدعاية لاستعمال التقاوى الجيدة والعناية بالزراعة وخدمتها .

إذن فالحال لدينا لم تزل كما هى والفلاح المصرى مضطر لزراعة القطن فى نفس المساحة التى كان يخصصها له من قبل إذ لم يجد بعد بديلا عنه يستريح اليه ويعود عليه بربح معقول ولا زالت البلاد تعانى أزمات القطن من سنة الى أخرى ولم يتحقق الغرض الثانى من سياسة الحكومة القمحية ألا وهو زيادة مساحة الأراضى التى تزرع القمح ونقصان مساحة الأراضى التى تزرع القطن بالتالى .

ويتضح مما سبق أننى أعنى بحالة زراعة القمح فى أيام السلم إذ حالة الحرب لا تلبث أن تزول إن عاجلا أو آجلا، وما نراه الآن من أزمة القمح مرجعه إلى قلة السماد الموجود لدينا وهو السبب الأول فى العجز الحالى بلا شك . وسيعود السماد يوما ما بعد الحرب إلى حالته العادية ويكثر لدينا فتزول أسباب العجز الحالى وتعود معها مشكلة القمح إلى ما كانت عليه فى سنة ١٩٣٩ أى يصير إنتاج البلاد من زراعة مليون ونصف مليون فدان قمحا كافيا لسد حاجاتها الداخلية وذلك بفضل العناية بغلة الفدان وزيادتها ما استطعنا لذلك سبيلا، فمن هذه الوجهة أى وجهة اكتفاء البلاد بإنتاجها من القمح نجحت الخطوات التى خطتها الحكومة فى هذا السبيل، ولكن الغرض الثانى من سياسة الحكومة القمحية وهو الإكثار من زراعة الحبوب حتى تنقص مساحة الأراضى المنزرعة قطنا كما كان منتظرا لم نصل اليه بعد لنقص الإجراءات التى اتخذت وعدم الوصول بها إلى نهايتها المنطقية . كما كلف هذا النقص فى السياسة القمحية خزانة الدولة مالا كثيرا كان فى الإمكان توفيره لو أحكمت سياسة الحكومة القمحية ووضعت على قواعد اقتصادية سليمة لا يشوبها عيب ولا نقص، ولهذا فنحن نطالب أولى الأمر فينا بالعناية التامة بأمر سياستنا القمحية بصفة نهائية قاطعة .

ومن جهة أخرى وضعت الحكومة حدا عاليا لفئات التسليف المضمونة مما نرى فيه بعض الإرهاق للمستهلكين للقمح وغالبيتهم العظمى من سكان المدن والعمال . ولا ندرى على أى أساس اقتصادى حددت هذه الفئات فكنا نرى القمح فى مصر مرتفع السعر ارتفاعا كبيرا عن سعره فى الأسواق العالمية والقمح أساس الغذاء عندنا ومن حسن السياسة أن يكون غذاء السواد الأعظم من الأمة رخيصا فى متناول الفقير منهم فيرتفع مستوى الحالة الصحية فى البلاد ولا نحمل المستهلك عبئا كبيرا . ولن يتيسر لنا الوصول إلى هذه الغاية إلا بخفض مصاريف الإنتاج الزراعية عندنا بجميع الوسائل الفنية والاقتصادية وتمهيد الوسائل لضغط تكاليف التصريف حتى يجد المنتج للقمح ربحا معقولا يغريه على الاقبال على زراعته وحتى لا ننقل كاهل المستهلك بارتفاع ثمن غذائه الأساسى .

أما إذا سعينا لإنقاص مساحة الأراضى التى تزرع القطن بزراعة جزء منها قمحا فيجب علينا أن نضع سياسة قمحية ثابتة لتصدير القمح الذى سيزيد حتما فى هـذه الحالة عن حاجة البلاد . ولنا فى بعض ممالك الشرق كفلسطين وسوريا وشرق الأردن وتركيا واليونان وقبرص و بلاد العرب أخير سوق لاستيعاب كميات كبيرة من قمحنا لأن هـذه البلاد تطلب أنواعا من القمح كالموجود لدينا بخلاف البلاد الأخرى التى لاتقبل إلا على أنواع من القمح ليست موجودة لدينا بكثرة للآن . غير أننا سنلاقى فى هذه الحالة منافسة شديدة من القمح الذى تنتجه أستراليا وكندا لرخص ثمنه عن ثمن قمحنا ، وفى هذه الحالة لا بد لنا أن نقر إعانة تصدير للقمح حتى نتمكن من مقابلة هذه المنافسة . ولنا فى قربنا من هذه البلاد الشرقية المستهلكة للقمح ميزة تساعدنا بعض المساعدة إذ أن أجر الشحن من مصر سيكون طبعا أقل بكثير من أجر شحن القمح لها من البلاد النائية المنافسة لنا فى هذه الأسواق . وخير للحكومة والبلاد أن تتحمل خسارة طفيفة كإعانة للقمح المصدر عن أن يتكدس القطن لدينا من عام لآخر كما هو واقع فعلا فتضطر الحكومة إلى التدخل وقتئذ لحماية القطن فتخسر فى هـذا التدخل مبالغ عظيمة أكثر مما تخسره كإعانة تصدير للقمح . وإذا عملنا على زيادة علة القدان من القمح لدينا ، ولا عائق هنـاك يحول دون الوصول إلى هـذه الغاية كما وصل اليها غيرنا من البلاد ، و إذا ضغطنا مصاريف الإنتاج والتصريف إلى أقصى حد تيسرت لنا منافسة الممالك الكبيرة الأخرى التى تنتج القمح بدون حاجة إلى إعانة تصدير تذكر ، وفى هذا كل الخير لنا .

وفى حالة العمل على زيادة مساحة الأراضى التى تزرع القمح زيادة كبرى وتصدير الفائض عن الحاجة منه ، يجب علينا وقتئذ إنشاء صوامع كبيرة حديثة بالقرب من موانىء التصدير عندنا ليخزن القمح فيها مددا طالت أو قصرت حسب الظروف وحتى لايتسرب إلى القمح الفساد من تخزينه فى الهواء الطلق كما هو حاصل فعلا ، فمشكلة تخزين القمح فى البلاد مشكلة شائكة لم تصل بعد إلى حلها حلا نهائيا ولا علاج لهـا إلا بإنشاء الصوامع الكبيرة ، وقد سبقتنا فى ذلك بلاد أخرى أقل منا ثروة وشأنا .

حقيقة شرعت الحكومة و بنك التسليف الزراعى المصرى الآن فى بناء نوع من الصوامع الصغيرة جدا فى أماكن عدة فى الأرياف غير أن هذا العلاج لهذه المشكلة لا فائدة ترجى منه لصغر حجم هذه الصويعات وتشتتها فى كل مكان بدلا عن تركيزها وستكون تكاليفها مجتمعة كبيرة ولاتبرر الفائدة التى سنجنيها من إنشائها فهى بمثابة مخدر مؤقت لألم تئن منه البلاد

وبديهى أنه لا يمكن استيفاء البحث فى مشكلة تخزين القمح فى مقال واحد فالمسألة مبهمة النواحى تتطلب بحثا مستفيضا لا يسمح المجال به .

لمسنا فيما سبق بعض عيوب نظامنا الحالى لحماية القمح كما لمسنا عدم كفاية هذا النظام للقيام بالغرض الجليل الذى وضع لأجله إذ ينقصه اتخاذ إجراءات أخرى متممة له حتى يصل إلى نتيجته المنطقية، ألا وهى حماية محصول القمح حماية تامة من كل الوجوه وتصريفه لصالح المنتج والمستهلك معا؛ وفى اعتقادى أنه ليس من المرغوب فيه الوقوف بهذا النظام عند حده الحالى فلا بد من إتمامه أو الرجوع به القهقرى، فترى الحكومة لا هى اقتصرت على رفع الرسوم الجمركية إلى حد معين وتركت أسعار القمح فى داخل البلاد تبنى على أساس اقتصادى من العرض والطلب — وعندها يكون التسليف على القمح عملية تجارية محضة — ولا هى تدخلت كل التدخل فى سوقه متحملة مسؤولية كل ما يقع فى سوق القمح من تقلبات، فتصبح مالكة لما يتبقى من المحصول السنوى تتصرف فيه كما تشاء من تصدير أو خلافه .

بل الواقع أننا نشاهد بعض التردد فى تدخلها يحوط به شىء من الغموض يسبب لسوق القمح تقلقلا وعدم استقرار كما نشاهد أن بعض قراراتها له صفة الارتجال وبعيد كل البعد عن مبادئ النظام المستديم وفى هذا ضرر يقلل من النفع الذى تجنيه البلاد من النظام الموضوع .

ولا نرى أى غضاضة علينا فى اتخاذ خطة قوية جريئة نحو القمح، فطالما كان القمح عرضة لمثل هذا منذ أيام سيدنا يوسف عليه السلام بل نجد فى الأيام القريبة منا أن المغفور له محمد على باشا الكبير قد احتكر تجارة الغلال فى البلاد احتكارا تاما مدة طويلة . والطلب على القمح فى أكثر البلاد غير مرن، فلا ارتفاع سعره يقلل من استهلاكه كثيرا ولا هبوط سعره يزيد الطلب عليه زيادة يؤبه لها ، أما فى مصر حيث الأغلبية العظمى من السكان لا تستعمله كغذاء بل تستهلك الذرة لهذا الغرض ، فترى أن الطلب عليه أكثر مرونة عما فى سواها من البلاد، وإنتاجنا منه لا يزيد كثيرا عما نستهلكه مما يجعله أكثر قابلية للتوجيه الاقتصادى الصحيح، ويتطلب هذا الإصلاح جهدا شاقا يقوم به رجال إخصائيون فى الاقتصاد والزراعة والتجارة وقد تتشعب مباحثهم بحيث يضيع فى خلالها الغرض السامى من المشروع ما لم توجهها نحو الطريق القويم إدارة عليا للقمح تنشأ للسيطرة على هذا المجهود والسير به لصالح البلاد . ففى إنشاء مثل هذه الإدارة نفع عظيم على أن تضم بين أعضائها بعض كبار المشتغلين بمسائل القمح سواء أكانوا من موظفى الحكومة أو خارجها كى يستعان بما لهم من خبرة واسعة عملية وحتى تجئ قراراتها محكمة الوضع لا ارتجال فيها ولا غموض ليحل الاستقرار فى سوق القمح لخير البلاد فعصرنا هذا عصر التخصص التام . ولو كانت هذه الإدارة موجودة فعلا منذ سنتين لما عانينا أزمة القمح الحالية وما جرته على البلاد من ضيق واضطراب .

عبد القادر الجمال

اثر الزراعيين فى الزراعة المصرية

الكلمة التى ألقاها

حضرة صاحب السعادة فؤاد أباظه باشا

فى الحفلة الختامية لطلبة البكالوريوس بكلية الزراعة فى يوم ٢٢ أبريل سنة ١٩٤٢

حضرات عميد وأساتذة الكلية ، سادتى ، أبنائى الطلبة :

دعانى حضرات منظمى هـذا الاحتفال العائلى لألقى كلمة عن أثر الزراعيين فى تقـدم الزراعة المصرية — وليس أحب إلىّ من الاجتماع بأبناء هـذا المعهد وذلك الوسط العلمى الذى يذكرنا بزمن الصبا والتحصيل والأمانى التى كانت تملأ قلوبنا وكلنا آمال فى المستقبل العظيم .

بعد قليل تجتازون أولى مراحل الحياة وتنتهون من دور التحصيل المدرسى وتواجهون حياة جديدة ، ولكن فترة التحصيل لم تنته بهذا الامتحان إذ تتصل بدور التحصيل الحقيق الذى يزيد من اعتداد المرء بنفسه ويساعده على الصمود لأعاصير الحياة .

لا شك أنكم ستصادفون صعابا فى أولى مراحل العمل . غير أن قليلا من الصبر والتأنى والمثابرة على الدرس سيجعلكم تتغلبون عليها وتتدرجون فى نموكم العقلى مع تقدمكم فى العمر ، وفى وسعى أن أسوق إليكم عددا كبيرا من النصائح ، بيد أنى أخص منهـا نصيحتين كثيرا ما ألقاهما علينا ساكن الجنان المغفور له السلطان حسين كامل فى نصائحه لخريجى هـــذا المعهد عند تعيينهم بالجمعية الزراعية الملكية وخصوصا القائمين بالأعمال الفنية وهما : المثابرة فى العمل مع التواضع ، والثانيـة المقارنة والقياس بأعمال السابقين منا ، وإنى لا أشير إلى قواعد الشرف والأمانة وحسن الخلق فهذه أمور لا جدل فيها وأنكم تتحلون بهـا .

فمصر بلد زراعى يحـترف أغلب أهله الزراعة وبذلك يمكن أن يدعى كل مصرى أنه زراعى فلا يضيركم هذا — أما فلاحها الصغير وإن قل ملكه أو رأس ماله فهو عامل مجد إله رأيه العملى الصائب فى كثير مما يقوم به ، إذ توارث قواعدها التى صمدت جيلا بعد جيل. فلا تحاولوا الإقلال من شأنه فإن الكثير مما يعمله تؤيده قواعدنا العلمية ، فيجب علينا إذا

ما اشتغلنا معه ألا نسفه رأيه لأول وهلة بل يجب التمشى معه و وزن خبرته واستخلاص السليم منها وما تقرره قواعدنا العلميـة ، ومهما أسرف الفلاح القح فى تعبيراته على طريقته وسليقته ففى وسعنا أن نستخلص منها شيئا مجديا بقليـل من الصبر والعمل على اكتساب ثقتـه ، و إذا تعمقت فى التمثيل فإن خوليا بسيطا قضى عشر سنوات أو خمس عشرة سنة فى مزرعة ، فى وسعه أن يرشدك إلى الصالح والطالح من أجزاء المزرعة والعالى والواطى ، ومناسبة بعض الأعمال الزراعية مثل الرى وكميته وملاءمتها لكل زرعة فى بقعة خاصة .

وفى الواقع أمكن لكثير من إخوانكم الذين سبقوكم فى التخرج من هذا المعهد أن ينجحوا فى أعمالهم باكتساب ثقة الفلاح الصغير الذى برهن على أنه قابل للاقتناع بكفاءاتكم متى اكتسبتم ثقتـه وأقمتم الدليـل المـادى على خبرتكم — والواقع أن هـذا الفـلاح ينجح لو أعطى زمامه لأمثالكم من ذوى الخبرة الزراعية العلمية والعملية . بيد أن زمامه فى أيدى كبار الملاك ، وكثير منهم يدعى الخبرة الفنية الارتجالية ويديرون مزارعهم بزعمهم على أحسن وجه أو يؤجرونها لصغار الزرّاع من غير رقابة فنية حقة ، وقد لا تكون لدى هؤلاء السادة فكرة طيبة عن مقدرتكم ، وذلك نتيجة عدم تجربتهم إياكم وتباعدهم عن المشتغلين بالعلوم الزراعيـة منكم وانتظارهم أن تصـل وزارة الزراعة أو الجمعية الزراعية أو الكلية إلى عقر دارهم ، وفاتهم أن هذه الهيئات إنما تعمل بصفة عامة للصالح العام ، وقد يكون فى تنفيذ تشريعاتها ما يلائم تمـام الملاءمة ناحية من مصلحتهم المـالية فى الظاهر ، فالكثير قد لا يذكر لوزارة الزراعة إلا إجراءات تنقية الدودة ، وتطبيق قوانين الثلث أو التبخير الإجبـارى وهلم جرا . على أنه بالرغم عن وجود عـدد قليل من طليعة المزارعين الذين خبروا ما تقوم به الهيئات الفنية الزراعية من جهد فى أعمالها وأبحاثها وحبها لتطبيقها فإنه لو أقبل جميع كبار الزراع على بحوثكم لاستفادوا بمجهوداتكم ، واستفادت مزارعهم ، واستفاد بها فلاحها الصغير وتقدمت الزراعة المصرية عامة .

وليس اليوم الذى تتوثق الصـلة بينكم و بين مختلف الزرّاع ببعيد ، فأنتم رسل المعهد والهيئات الزراعية .

و إنى إذا تكلمت عن تاريخ بزوغ فجر النهضة الزراعيـة فإنمـا أشير إلى إنشـاء كليتنا الزراعية فى سنة ١٨٨٩ و بالطبع لا نبخس حق بعض الأفراد الذين نشأوا فى عهد المغفور لهما محمد على باشا واسماعيل باشا الذى كانت تدرس فيـه العلوم الزراعيـة مع غيرها من العلوم فى المدارس الحربية ، وقد بقى لنا من تراث هذا الجيل بضعة مؤلفات زراعية مفيدة من وضع المرحومين أحمد بك ندى وعثمان بك غالب وغيرهما من أعضاء البعثات بأوروبا .

قام أساتذة كلية الزراعة فى أوقات فراغهم على الرغم من ضيقها بدراسات قيمة لا نزال نرجع إلى بعضها حتى الآن مع تحوير بسبب تقدم العصر، وذلك فى مثل أبحاث طمى النيل وفائدته وتحليلات الحاصلات المصرية والدورات الزراعية والبدء فى تغذية الحيوانات تغذية صحيحة على أسس علمية — على أن الفرصة لم تتح لنشر أمثال هذه المباحث التى كانت منحصرة فى دائرة المدرسة الضيقة إلا بعد تكوين الجمعية الزراعية الخديوية فى أبريل سنة ١٨٩٨

وتعتبر الجمعية الزراعية بحق معهدا ثانيا لعدد كبير من خريجى معهدكم كونوا فيه حياتهم الزراعية والفنية ، وكان من معظمهم نواة مصلحة الزراعة المصرية، فمن أقدم المنشآت الفنية فى مصر أقسام الكيميا والنبات والحشرات فى الجمعية الزراعية، إذ أنشئت هذه الأقسام وقت تكوين الجمعية وسارت بالأبحاث شوطا بعيدا حتى وقتنا هذا ، وفيها نبتت أول هيئة فنية مصرية تعنى بشؤون علوم الكيميا الزراعية والنباتية والحشرية .

وكان من نتيجة قيام الجمعية الزراعية بأعمال الأبحاث ونشرها فى مختلف الجهات وإنشائها العلاقات المتينة بينها وبين أعيان المزارعين بواسطة اللجان الزراعية التى كانت مؤلفة فى كل مركز من مراكز القطر ويسوسها خريجو معهدكم وقتئذ فتناقش فى مختلف الشؤون الزراعية — أن مهد السبيل لإنشاء مصلحة الزراعة فى سنة ١٩٠٩ لغرض الاستمرار فيما بدأت به الجمعية من الأعمال وتوسيع نطاقها تحت إشراف الحكومة ، وقد بدأت هذه المصلحة صغيرة ثم كبرت بما انضم إليها من المنشآت والمصالح والهيئات مثل أقسام الطب البيطرى والبساتين بخلاف ما أنشأته من الأقسام الفنية الأخرى كالحشرات والكيمياء والنباتات فصارت وزارة للزراعة فى سنة ١٩١٥ — ويقوم بجميع الأعمال الفنية فيها رجال من معهدكم هذا تدرّجوا فى أعمالها .

كذلك تذكرون مصلحة الأملاك الأميرية وكانت خيرعون لكل باحث فى الشؤون الزراعية ففيها نبغ كثير من الزراعيين العاملين من أبناء معهدكم هذا وكذلك وزارة الأوقاف العمومية والخاصة الملكية وغيرها .

أما نتيجة أبحاث تلك الهيئات فى مصر وأثرها فى تقدم الزراعة فصفحات مشرقة ولا يمكن تفصيلها فى هذه الكلمة كما لا أحاول تخصيص ما قامت به كل هيئة أو اسناد فضل لواحدة منها فالكل متعاونون ويعملون لغاية واحدة . فاذا أشرت إلى أعمال هذه الهيئات فإنى فى الحقيقة أعنى خريجى معهدكم فهم القائمون بعبء هذه الأبحاث — وكان من باكورة الملاحظات أن محصول الأرض المصرية فى الفلال والذرة مثلا كان لا يتناسب مع قوة إنتاجها، والمعروف عن خصبها، ففكر فى استيراد الأسمدة الكيماوية بعد بحث وتمحيص

وتجارب فى مختلف أنحاء البلاد عن المحاصيل المختلفة مع اعتبار أولى وهو أن تكون الأسمدة الكيمائية مساعدة لكميات السماد البلدى والطبيعى فحسب . وقد كان لاستعمال الأسمدة الكيمائية أفضل الأثر فى زيادة غلة الأرض المصرية و إمكان زراعة محاصيل متعاقبة وزيادة الثروة القومية .

وفى باكورة الأبحاث لم تغفل أعمال التنقيب عن مناجم الأسمدة من النترات والفسفات أو مركباتها الطبيعية مثل الطفلة والماروج والكفرى فعرف النافع والضار منها وقيمتها .

وكان من سعة الأبحاث عن الأرض والتربة الزراعية أن سهلت عمليات اصلاح الأرض المجدبة والتى كان نجاح الزراعة بها قليلا . كذلك أمكن الاستفادة بتيسير عوامل الخصب المفيدة فى التربة وعدم عرقلتها باتباع طرق الخدمة الملائمة لها . واستعمال السماد بالطريقة المثلى وأحسن الأوقات المناسبة لاستعماله ، ومن أهم الظواهر معالجة الأرض القلوية والتى ما كانت لتنجح فى اصلاحها طرق الغسيل والصرف فأرشد المزارعون إلى طرق إصلاحها بعد أن ثبت وجودها فى جميع أنحاء القطر ، كما أرشد المزارع لأحسن المواعيد لاستعمال الأسمدة الكيمائية والبلدية ، كما أرشد لأفضل الطرق لتحضير السماد البلدى الطبيعى والسماد البلدى الصناعى من متخلفات الحقل والحيوانات والسلخانات ، وقواعد تسميد كل محصول على حدة فزادت كمية الغلة مما عاد على البلاد بأرباح كثيرة ، ولم يغفل الإرشاد عن مياه الآبار الصالحة للرى والضارة وتأثير سوء الصرف وخير الطرق لصرف الأرض .

وكان تقدم الأبحاث النباتية عظيما فائقا فأدخلت الأنواع الحديثة من النباتات والحاصلات وحسنت بما زاد من إنتاجها وقوة مقاومتها للآفات مثل أنواع القمح الهندى وغيره والأرز اليابانى وغيره والذرة الأمريكية ذات المحصول الوفير وأنواع القصب — أما عن القطن فحدث عنه ولا حرج إذ أوجدت أنواع كثيرة جديدة منه كان لها أكبر الأثر فى إنماء دخل البلاد وبالتالى ثروتها — وأنواع القطن المستحدثة أو المنتخبة لها صفات مختلفة بحيث يلائم كل منها أغراضا خاصة وذلك مثل الأقطان الصعيدية المختلفة أى الأشمونى ومشتقاته وهى وافرة المحصول وغيرها مثل جيزة ٧ وسخا والمعرض والوفير والكرنك وغيرها وبالجملة حفظت هذه الأنواع سمعة مصر كأحسن البلاد القطنية إنتاجا وزادت ثروتها .

أما الأبحاث الحشرية فلها أهميتها أيضا وقيمتها من حيث تقدم الزراعة وصيانة المحصول من فتك الحشرات فقد عمل الإخصائيون منكم على دراسة آفات القطن وطباعها وآفات المحاصيل المختلفة مما استرشد به الزراع فى وقاية محصولاتهم و إبادة هذه الحشرات — وقد عمل إخصائيوكم على تنوير أذهان المزارعين و إزالة ما كان عالقا بأذهانهم من المعتقدات

الوهمية التى لا أساس لهـا من الصحة وسنت لإبادة الحشرات بعض تشريعات عظيمة الفائدة وفريدة فى بابها وبالجملة تقوم المقاومة بأحسن ما فى الإمكان — وقد شهد الخبراء العالميون الذين كانوا استحضروا لدراسة ما تقوم به مصر من طرق الوقاية فلم يجدوا ما يضيفونه الى هذه الطرق .

ولم يكن شأن المختصين بالأمراض الفطرية أقل أهمية من الأمراض الحشرية .

أما الخضراوات والفاكهـة وأشجار الزينة والخشب والزهور وغيرها فقد قام خريجو معهدكم بالاشارة باستيراد ما يصلح منها لهذا البلد وآثارهم واضحة جليـة لكل من له صلة بالحدائق والخضراوات — وأصبحت الأصناف الجيدة فى متناول كل شخص بالاتصال بكم — وقد استطاعت مصر أن تصدر قبيل الحرب كميات من الفاكهة والخضر لأوروبا .

يبقى موضوع الصناعات الزراعيـة وهو موضوع هام للافادة مما تنتجه مصر من الحاصلات الزراعية وتحويلها إلى منتجات أكثر قيمة وأقوى على البقاء والحفظ للانتفاع بها فى أوقات تكون فيها غير موجودة أو أثمانها مرتفعة — كما أنه يمكن الافادة بهـا ماديا بتصديرها إلى الخارج مما يدر الخير على البلاد ماديا من حيث زيادة الثروة ، وعمليا من حيث إيجاد عمل لصناع مصريين قد يكونون بدونه عاطلين عن العمل خصوصا وعدد السـكان فى مصر يتزايد زيادة مطردة ، وغير ذلك من الفـوائد ، ولا حاجة لتذكيركم بأهمية هـذا الموضوع فهاكم منشآت الصناعات الزراعية فى الـكلية ولا تزالون تشتغلون بها وتلمون بأسرارها ، وأعتقد أنكم قد وفيتم جانب التحصيل ، وهاكم مؤلفات أستاذكم عن الصناعات الزراعية التى ألم فيها بأطراف الموضوع من الوجهات العلمية والعملية والاقتصادية والتطبيقية أيضا — وكذلك صناعة الألبان ومنتجاتها قد أعطيت عناية خاصة من الدرس والتجربة — فدعونى أصارحكم بأن مصر تنتظر من الاخصائيين فى الصناعات الزراعية الشىء الكثير ، وأن يكون الخريجون من الكلية رسل العمل على التوسع فى تطبيق أبحاثهم — وقد رغبت الجمعية الزراعيـة الملكية من جهتها فى أن يشمل نشاطها إنشاء مؤسسات صناعية زراعيـة وتستنير بآراء المشتغلين بدراستها سواء فى الكلية أو فى قسم البساتين ووزارة التجارة أو الهيئات الأخرى الحرة وكلهم من خريجى معهدكم لتتعرف أسباب النجاح وأسـباب الفشل وترجو أن تصل بذلك إلى دعائم ثابتة لمشروعاتها .

وفى الختام أحييكم وأشكركم لاستماعكم وأهنئكم سلفا .

فؤاد أباظه

الصحافة والإذاعة والسينما

تبنى المجتمع أو تهدمه

يبدو أن كثيرين من المشتغلين بالصحافة والإذاعة والسينما فى مصر لا يقدرون قيمة السلاح الذى وضعته الأقدار فى أيديهم ولا يعرفون مدى تأثيره ؛ أو يقدرونه و يعرفون مدى تأثيره ، ولكنهم يرمون إلى الربح المادى الرخيص أكثر مما يرمون إلى المحافظة على شرف الأداة التى يملكونها ؛ أو يدفعهم العبث والاستهتار إلى اللعب بالنار ، ولو كان وقودها المجتمع والخلق والضمير !

و بغير هذه التأويلات لا نستطيع فهم بعض ما ينشر فى كثير من الصحف ولا سيما الأسبوعية منها ، فكثير منها يتبارى الآن فى إثارة أخس الغرائز البشرية و يعتمد على أحط الأحاسيس الحيوانية لترويج الصحيفة وضمان الربح المادى على حساب المجتمع وفضائله الإنسانية ، أو لبلوغ أغراض شخصية صغيرة لا يصح أن تضحى فى سبيلها أمة أو يحترق فى لهيبها شعب .

ووسائل هذه الطائفة متعددة ، فمنها عرض أسرار البيوت وأخبار الزواج والطلاق وحوادث العشق الرخيص ، إن حقيقة و إن خيالا ، لتغذية غريزة حب الاستطلاع فى أحط صورها .

ومنها نشر مايسمونه أخبار الطبقة الراقية وصورها وحفلاتها ، ولو كانت هذه أسرا راقية حقيقة ما قبلت أن تنشر صور نسائها وكريماتها فى هذه الأوضاع المخجلة التى تنفر منها بعض أنانى الحيوان ، وتتوارى بالغابات والكهوف حين تلجئها الغريزة إلى هذه الأوضاع ولا تسمح لعدسة المصور أن تلتقطها لاختبائها إذ ذاك عن الأنظار ! . وليست المسألة فى هذا مسألة تقاليد دينية أومسألة شرف وعرض ، إلى آخر هذه الأسماء التى تدل فى عرف هؤلاء الناس على التأخر والجمود ، بل هى مسألة شعور بشرى بل حيوانى ! ، ومسألة غريزة سليمة تأبى هذا التبذل فى الأوضاع المخجلة .

ومنها نشر صور الشواطئ والحمامات ، بحجة أن هذا يقع فعلا ، فلا ضرر من نشره ، أو بحجة أنهم ينشرونه ليوجهوا أنظار المسئولين لمنعه فى " البلاجات " . وهى حجة غريبة وفيها مغالطة واضحة ، فهذه المناظر التى يراها المئات من رواد الشواطئ لا يصح نشرها بين الملايين الذين يرونها فى الصحف ، وما نشرها إلا نشر لمنكر باعترافهم ، والجريمة لا تبرر

الجريمة . على أن هناك عاملا نفسيا مهما فى هذا الموضوع ، وهو أن الأجسام العارية على " البلاج " لاتثير ما تثيره صورة واحدة فى صحيفة . والسبب فى ذلك واضح لكل من ذهبوا إلى الشواطئ ، فهذا اللحم العارى هناك رخيص لايكاد يجد من ينظر إليه وهو يميت الرغبة فيه فى نفوس الكثيرين لأنه مكشوف بارز للنظر ولا مطمح فيه للخيال ، ولأن الجو كله هناك يجعل هذه المناظر عادية لا تثير فى النفس انتباها كالعرى فى الغابات والحراج عند قبائل الزنوج على وجه التقريب . بينما الصورة العارية فى الصحيفة تلهب الخيال لاستحضار الأصل الحقيقى فى الذهن وتثير التشهى بإثارتها للخيال ، ولبعدها عن الجو العارى المتكشف على " البلاج " .

ومنها ترجمة ما ينشر فى بعض الصحف الفرنسية والأمريكية — خاصة — مما يقصد به إثارة تطلع الجماهير بوسائل شاذة ، ومما يجعل هذه الصحف مواخير متنقلة ، كاجابة بعض الراقصات و بعض ممثلات السينما عن سؤال يتعلق " بالقبلة الأولى متى تلقتها الممثلة أو الراقصة وكيف كان شعورها بها " أو عن المغازلات التى ان تنساها . أو عن " السقطة الأولى وظروفها " .

ومثل هذه الأسئلة والإجابات الداعرة التى يجاب بها عليها تنشر فى الصحف وتدخل البيوت وتقرؤها الفتيات والفتيان فى سن المراهقة وسن الشباب . وفيها ما يفسد الفطرة البشرية فضلا على الشرف الإنسانى والحاسة الاجتماعية . دون أن تستعيض عنه الإنسانية فنا أو ثقافة أو علما . ومثل هذه المفاسد تباح لها حرية النشر التى قد يضن بها على المبادئ والأفكار الإنسانية وعلى الصراعات السياسية الحزبية .

فنحن قد نستطيع أن نقبل انتهاك حرمات المجتمع والتحلل من القيود كلها فى سبيل فن طليق أو مبدإ من المبادئ الاجتماعية أو السياسية ، أو فى سبيل نظرية علمية تهدم قواعد العرف والاجتماع ، لأن هناك تعويضا عن الهدم بالبناء ، ولأن الحرية فى هذه الصورة أغلى من جميع المقدسات .

ولكن أى عوض للانسانية أو للمجتمع عما يهدمه هذا البغاء السافر فى صورة صحافة ؟ وأية حرية هذه التى تبيح حرمات الدين والمجتمع والآدمية لعبث داعر ، أو تجارة لا تزيد شرفا على تجارة المواخير ؟

وليس نشرها فى بعض المحلات الفرنسية والأمريكية بشفيع لها أن يعاد نشرها فى مصر ، ولا نريد أن نحتج باختلاف الوسط والبيئة والتقاليد ، أو بشىء من هذا الذى يعده السادة المنحللون من القيود تأخرا وجمودا ، وبكنا نقول : إن عاقبة هذه الإباحية كانت نكبة فرنسا العزيزة على أصحاب هذه الأقلام البائسة ، وأن المجتمع الأمريكى قد يهضم هذه النشرات لأنه

مجتمع فتى قوى التركيب ، وفيـه من قوى البناء مثل مافيه من قوى الهدم ، فهناك تعادل بين هذه القوى وتلك . أما المجتمع المصرى فهو مجتمع مفكك مضطرب تؤثر فيـه أضعف المؤثرات فى هذا الطور فى أطواره ، ويحتاج إلى منتهى الحرص والحذر فى إنهاضه ورعايته .

على أن عقلاء الأوربيين والأمريكيين ينبهون دائمـا إلى أثر هذه الإباحيات المـاجنة مع عرفانهم بصلابة المجتمع هناك ، إذ أن طول تعرضـه للكشف والحرية أكسبه مناعة لا تتوفر فى المجتمع المصرى الذى يخرج حديثا من الظل إلى الشمس ، ومن البيئة المحافظة إلى الطلاقة الهوجاء ، مثله فى ذلك كمثل الناشئ فى الصون والرعاية حين يلقى إلى الصراع والاصطدام !

على أنى لا أذكر أن إحدى صحفنا التى تنقل هذه الأشياء نقلتها مرة عن صحيفة انجليزية . فهى دائما تنقل عن الصحف الفرنسية القديمة أو عن الصحف الأمريكية . فلماذا لم تهبط الصحف الانجليزية إلى هذا المستوى ؟ ولمـاذا لم يبح المجتمع الانجليزى هذه الدعارة السافرة ؟ ثم ألا يستطيع بلد شرقى مسلم أن يحافظ كما يحافظ الانجليز حتى الآن ؟

وما يقال عن الصحافة يقال عن الإذاعة ، ومع كل ما حاولته جهات الإشراف على الإذاعة من التطهير والتنظيف ، فما يزال بعض الأغانى يحمل معانى داعرة أو مؤذية للفطرة السليمة ، وبعضها يسلم من هذا العيب فى ألفاظه ، ولكنه لا يسلم منه فى تلحينه وفى أدائه .

وكثيرا ما يحمل الأثير إلى سمع الجزائر فى البيوت صوتا راعشا ونغمة فاجرة تردد مثل هذه الأغنية :

يا كابتن أحب نجومك * يا كابتن أموت فى هـدومك
كلامك حامى يا كابتن * يهز الألب طوالى
وشكلك ميرى يا كابتن * وكتفك كله بيلالى

وأقول صوتا راعشا ونغمة فاجرة لأن ألفاظ الأغنية قد تكون مستورة . أما أداؤها فهو الجريمة التى يجب أن ننزه عنها سمع الفتيات والفتيان ، بل سمع كل آدمى يحس أنه إنسان لا حيوان !

وليس بين أداء هـذه الأغنية وأداء بعض الأغنيات الأخرى مثل " ميهونشى " و " مأقدرش أنساك " و" يا ماما " " وبلاش تبوسنى فى عينى " وسواها كبير فرق ، فجميعها مسخ للفطرة البشرية ، وانحلال فى الطبيعة الإنسانيـة ، وتميع يغثى به بعض النفوس ، ويخل به بعض النفوس . وجميعه لا يصح أن تسمعه أمة ناهضة تتطلع إلى الحياة .

وما تسمعه فى الإذاعة أعلى وأشرف — مع هذا — مما يذاع فى الصالات . ولكن الضرر هناك مقصور على روادها وهم أولا طائفة قليلة بالنسبة لمستمعى الراديو ، وثانيا جماعة لا يزيد مستوى نفوسها على مستوى ما تسمع وتشاهد، وقد ذهبت إلى هناك ترضية للشعور البهيمى و إجابة للضرورة الغريزية ، فلا ضير عليها أن تجد هناك هـذا الغذاء الذى ذهبت تتلمسه فتلقاه . و إن كان هـــذا لا يعفى المجتمع من حفظ هذه السموم حتى على المتسممين ! ! !

أما الأفلام ففى بعضها متعة للنفس والفكر تغتفر لها ما يشوبها من مناظر و إشارات . ولكن بعضها لا يزيد على الإغراء الرخيص والإثارة الوضيعة . وذلك مع ندرة الأفلام الثقافية التى تفيد التلاميذ والطلاب وطالبى المعرفة بوجه عام ، وهى أفلام تعنى بها بعض الهيئات و بعض الحكومات فى أوربا وأمريكا وتعوض بها ما تخسره فى الأفلام الأخرى ، ولكننا فى مصر نصنع فى هذه المسألة ما نصنعه فى كل شئ نقتبسه عن الغرب : نأخذ الفاسد وندع الصالح بدقة غريبة لا تخطئ فى مرة من المرات !

* * *

والآن ونحن نفرض الرقابة على كل ما ينشر أو يعرض أو يذاع ، خيفة أن يكون فيه لفتة سياسية أو دبلوماسية لا ترضى جهة من الجهات ؛ ونحن نستبيح فى سبيل هذا الغرض كل حرية من الحريات العامة ؛ لم نقف مكتوفى الأيدى أمام هذه المفاسد المتنقلة ، ولم لا نستبيح الحرية لننقذ المجتمع مما يهدده من الفوضى والانحلال .

لقد قلت : إن الحدود والتقاليد قـد تضحى ولكن على مذبح أسمى منها ، هو مذبح المبادئ والأفكار . فهل يجوز أن تضحى كذلك على مذبح التجارة أو مذبح الاستهتار ؟ إن الحكومة فى هذه الأيام تلغى البغاء، فهل ترتفع هذه النشرات وهذه الأغنيات وهذه الروايات عن هذا البغاء ؟

وأنا أكره أن تسخر الفنون للأغراض الاجتماعية ، وأن تفرض طريقة الوعظ والإرشاد على الفنون والآداب، ولكن ينبغى أن يكون الفن فنا ليستمتع بحق الطلاقة من القيود . أفهذه الصحافة وهذه الإذاعة تستحق أن تكون فنا وهى تعرض الأجساد العارية بلاغاية من الفن أو الدراسة ، وتذيع النغمات المسترخية المتأنثة أو الفاجرة الداعرة بلا غاية من الفن أو الثقافة ؟

يجب أن تكون هناك رقابة اجتماعية لا تقل تدقيقا عن الرقابة السياسية ، فمن العبث أن ننتظر من هؤلاء التجار ، على اختلاف سلع التجارة فى أيديهم ، يقظة فى الضمير أو نبضة فى الشعور . إنهم يعرضون هـذه البضاعة فيربحون ، و يزيدهم الربح إصرارا على انتقاء البضاعة القذرة المطلوبة للسوق فى عصور الانحلال والاضطراب !

الحياة العلمية فى مصر بعد ربع قرن

لحضرة صاحب العزة الدكتور على بك مصطفى مشرفة

عميد كلية العلوم

" ألقيت فى قاعة بيورت بالجامعة الأمريكية من سلسلة محاضرات مصر بعد ربع قرن " . المحرر

سيداتى ، سادتى

أشكر لحضرات القائمين على هذا المعهد دعوتهم اياى للتحدث اليكم عن الحياة العلمية فى مصر بعد ربع قرن . وهـذا الحديث حلقة فى سلسلة من الأحاديث عن نواحى الحيـاة فى مصر من اجتماعية وسياسية وأدبيـة وهكذا . لعـل المراد منها أن تكون بمثابة دراسات موضوعية لنشاط المجتمع المصرى فى مظاهره المختلفة .

وسأبدأ حديثى بتحديد معنى العلم ، إذ أن هذا اللفظ يستخدم فى بعض الأحايين للدلالة على معان غير المعنى الذى اصطلح عليه فى الأوساط الأكاديمية وهو المعنى المقصود فى هذه المحاضرة .

فالعلم مجموعة من الدراسات لهـا غرض ثابت ومنهاج واضح ودائرة محددة . فأما عن الغرض فهو الوصول إلى المعرفة . وأما عن المنهاج فإن العـلم يستخدم فى بحثه نتائج الخبرة المباشرة عن طريق الحواس كما يستخدم التفكير المنطق المنظم . وأما عن دائرة العلم فهذه هى الطبيعة ! أو هى كل مايمكن أن يشاهد بطريقة مباشرة أو غير مباشرة . هذه الأمور الثلاثة على بساطتها كثيرا ماتغرب عن بال من يتعرضون للكلام عن العلم والعلماء . وتنقسم العلوم كما تعلمون إلى أقسام مختلفة تبعا لموضوعاتها . فعلم الفلك مثلا موضـوعه الأجرام السماوية وحركاتها فى الفضـاء وصفاتها الطبيعية . وعلم الكيمياء موضوعه المركبات والعناصر وطرائق تآلفها وتفرقها . وعلم النبات موضوعه النبات ، وعلم الحيوان موضوعه الحيوان وهكذا . على أن تقسيم العلوم إنما هو أمر اعتبارى ، فالطبيعة متصلة الأجزاء ، ولذلك فالعلم متصل الأجزاء ، والعلم بالمعنى الذى وضحتـه يسمى فى بعض الأحايين بالعلم البحت تمييزا له عن العلم التطبيق أو التكنولوجيا ، والعلاقة بين العلم والبحث و بين العلم التطبيق تشبه العلاقة بين العلم والعمل فالكيمياء مثلا أحد العلوم البحتة ، فهى دراسات يقصد بها معرفة تفاعلات العناصر والمركبات معرفة موضوعية ، والعالم الكيميائى انما يعنى بالوصول إلى هذه المعرفة والكشوف الكيمائية إنما هى الزيادة فى هذه المعرفة . أما الكيمياء الصناعية فعلم تطبيق يقصد به تطبيق الكيمياء

على الصناعة واستخدام نتائج العلم البحت فى خدمة الصناعات البشرية . فالعلوم التطبيقية إذن ليست علوما بالمعنى الصحيح ، وإنما هى صناعات أو فنون أو هى كما يسميها الأفرنج تكنولوجيا . ومن أبسط الأمثلة على ذلك العلاقة بين هندسة اقليدس وبين فن المساحة أو صناعة المساحين، فاقليدس كما درسناه فى المدارس الثانوية مجموعة من القضايا مستنتجة من تعاريف وبدهيات أولية تعنى بدارسة الفضاء الذى نعيش فيه وبخواص هـذا الفضاء الذاتية ، فهى علم بحت بل لقد قيل إنها تفكير بحت. أما صناعة المساحين فأمر آخر يقصد به تجزئة الأراضى بنسب معلومة بين ملاكها أو رسم خرائط يرجع اليهـا فى خدمة المصالح البشرية .

ونحن إذا رجعنا إلى تاريخ العلوم وجدنا أن اشتغال الناس بالعلوم البحتة وطلب المعرفة لذاتها قديم كقدم المدنية البشرية، فالمصريون والبابليون والإغريق والعرب بحثوا عن الحقيقة الموضوعية شغفا بها ورغبة فيها وليس هذا بغريب، إذ أن الطفل فى حداثته شغوف بطلب المعرفة، ولوع بمعرفة مالم يكن يعرف. هذا التعطش إلى إدراك الحقيقة جزء لا يتجزأ من النفس البشرية يلازم الإنسان من مهده إلى لحده ، وهو قوة يستخدمها المربون فى تعليم النشء وتثقيفه كما أنه عامل أساسى فى تطور العمران. على أنه إذا كان حب المعرفة متأصلا فى نفوس الناس جميعا فإن التفرغ للعلم والعناية به وقدره حق قدره من مميزات الخاصة دون العـامة من الناس . فمن لم يتذوق حلاوة العلم فى صغره شب جاهلا، بل إن الكثيرين ممن تعلموا ووصلوا إلى درجة لا بأس بها من المعرفة قلما يجدون فى العلم متعة أو لذة فكرية. ومن أصعب الأمور على العالم أن يقنع الجاهل بقيمة العلم . كما أن من أصعب الأمور على قواد الفكر فى أمة جاهلة أن يقودوا الرأى العام فيها نحو الاهتمام بالعلم وهم يلجأون فى الغالب إلى نوع من التحايل البرىء ليصلوا إلى أهدافهم، فالجاهل لكى يقتنع يطلب شيئا ماديا يقتنع به، وإذن وجب لإقناعه بمزايا العلم أن تترجم هذه المزايا إلى أشياء مادية ملموسـة يفهمها أصحاب المتخيلات الضيقة .

وفى العصور الماضية من تاريخنا وعلى وجه الخصوص فى العصر الإسلامى كان الحكام والأمراء يقربون العلماء ويعترفون بفضلهم وييسرون لهم عيشهم لكى يتمكنوا من القيـام بواجبهم السامى فى خدمة العلم، ولولا ذلك لما ازدهرت العلوم فى العصر الأموى والعصر العباسى ولما خلد العرب لأنفسهم ما خلدوه من فضل على العلوم ، وكانت الحياة العلميـة فى الأمة ناضجة قوية ولو أنها كانت محصورة فى دائرة من خاصة الناس، فكانوا يغشون مجالس العلماء ويختلفون إليها وكان ذلك كله مظهرا من مظاهر الحياة العلمية فى الأمة .

ولما انتقلت معارف العرب إلى الإفرنج فى أوربا نهجوا نهج العرب وقام أمراؤهم وملوكهم باحتضان الحركة العلمية وتشجيعها فأسست الجامعات فى القرون الوسطى وخاصة

فى القرنين الثانى عشر والثالث عشر ثم تلا ذلك النهضة الفكرية فى أواخر القرن الخامس عشر وأوائل السادس عشر فأنشئت المجامع العلمية فى القرن السابع عشر وازدادت الحياة العلمية والفكرية نشاطا وحركة بين الأوربيين حتى وصلت إلى ماهى عليه فى عصرنا الحالى .

ونحن فى مصر ماذا كان حظنا من هذا كله؟ من المسلم به أننا قمنا بنصيب حسن واشتركنا اشتراكا جديا فى تقدم العلم فى عصور الحضارة المختلفة الماضية ، بل إن من المؤرخين من يجعل للمصريين القدماء فضل السبق فى استنباط العلوم ووضع أسس الحضارة البشرية وسواء أصح هذا الرأى أم لم يصح فلا شك فى أننا قمنا بدور هام فى تاريخ العلوم منذ بزغ التاريخ حتى نهاية العصر الإسلامى أى إلى نحو القرن العاشر أو الحادى عشر الميلادى ، كما أنه مما لاشك فيه أيضا أنه قد أتى علينا حين من الدهر لم يكن عملنا العلمى فيه شيئا مذكورا ، هذا الحين يمتد ما يقرب من ألف سنة من القرن العاشر إلى القرن العشرين على وجه التقريب فكأنما ضرب على آذاننا فى الكهف سنين عددا ؛ ولا أحاول اليوم أن أبحث فى أسباب هذه الغفلة الطويلة وإنما اكتفى بالإشارة إليها كأمر واقع . على أنه لابد لى فى هذا الصدد من الإشارة إلى ما بذل من جهود صادقة فى النصف الأول من القرن الماضى لبعث الحياة العلمية فى مصر فى عهد المغفور له محمد على الكبير ، فمن المعلوم أنه قام بمجهود جبار لإحياء العلوم بيننا وأنه أرسل البعوث العلمية إلى بلاد أوربا وأنه نجح فعلا فى تخريج نفر غير قليل من العلماء المصريين . ولو أن هذه الحركة اتسعت وانتشرت لكان حاضرنا العلمى خيرا مما هو الآن بكثير ولكان فى استطاعتى أن أتحدث اليكم عن مستقبلنا العلمى حديثا آخر يرتكز إلى حاضر مجيد ولكن الظروف قد شاءت أن تخبو النار التى أوقدت وأن يوارى أوارها فكانت الحياة العلمية فى مصر فى أول القرن العشرين هى هى فى أول القرن التاسع عشر وكأنما أضيف قرن آخر إلى مرحلة سباتنا العلمى أو على الأصح كأنما تحركنا فرجعنا إلى حيث بدأنا .

وان من واجب كل مشتغل بالحركة الفكرية فى مصر اليوم أن يوجه عناية خاصة إلى دراسة هذه التجربة الفاشلة فى حياتنا العلمية فى القرن الماضى وليس يكفى أن ننسبها إلى ضعف سياسى أو اضمحلال خلق ، ولو أن هذين العاملين لهما ولا شك أثر بليغ فيما حدث ، بل يجب أن ندرس الوسائل التى استخدمت والجهود التى بذلت وان نعرف حقيقة أهدافها ثم علينا بعد ذلك أن نستنبط الأسباب المباشرة لاضمحلال الحركة وعقمها ليكون لنا من تاريخنا الحديث نبراس نستضىء به فى توجيه مجهودنا الحالى . وفى الحق إن إنشاء حركة علمية وتغذيتها وإنماءها لكى تقوى وتشتد ، وإن غرس شجرة المعرفة فى أمة لكى تكون شجرة طيبة أصلها ثابت تؤتى أكلها — إن هذا كله ما كان يوما ما من الهنات الهينات ؛ وليس يكفى أن يقال إننا أنشأنا كيت وكيت من المعاهد العلمية أو شيدنا هذا وذاك من دور العلم والتعليم أو أرسلنا البعوث

أو اعتمدنا الميزانيات كل هذا وإن كان لازما إلا أنه غير كاف فمن السهل التغرير بالأمة فى هذه الشؤون كما هو من السهل التغرير بها فى شؤونها الأخرى وخاصة إذا كانت الأغلبية الساحقة من هذه الأمة لاتزال على فطرتها البريئة، فسياسة المظاهر شيء وسياسة البناء الثابت شيء آخر، ولست ازعم أن فشلنا العلمى فى القرن الماضى يرجع إلى سبب بالذات فهو فى الغالب وليد ظروف متعددة أترك للمؤرخين تقديرها إلا أن من المحقق أن التجربة قد أخفقت كما أن من المحقق أيضا أن لنا فى اخفاقها عظة بالغة . وقد طلب إلى أن أنبئكم عن حياتنا العلمية فى الخمس والعشرين سنة القادمة وليس فى مقدورى ولا فى مقدور غيرى أن ينبئكم بما سيحدث فعلا ، فإن هـذا فى عالم الغيب ونحن لا نكاد نتفهم عالم الشهادة، وإنما الذى أستطيع أن أنبئكم به هو مايجب أن نرسمه لحياتنا العلمية من برنامج فى هذه الحقبة الآتية كما أننى أستطيع إلى ذلك أن أنبئكم بما يجب علينا اتباعه من المبادئ العامة وما يجب أن نتوخاه من الأهداف فى تنفيذ هذا البرنامج، وبعبارة أخرى سيكون حديثى عن سياستنا العلمية فى ربع القرن الآتى هذه السياسة التى لا مفر من رسمها وإيضاحها لانفسنا .

* * *

ذكرت فى أول حديثى أن للعلم هدفا واحدا هو المعرفة، والأمم المتحضرة اليوم تتسابق فى ميدان المعرفة وتتنافس تنافسا شديدا، فالجامعات والمجامع العلمية فى أنحاء المعمورة فى جد متواصل تبحث وتنقب وتتبارى فى مضمار البحث العلمى، والمجلات والنشرات التى تخصص لهذه البحوث تعد بالألوف فى كل عام. هذه المجلات يطلع عليها العلماء والباحثون ويسجلون فيها نتائج تجاربهم وآراءهم العلمية لا فرق فى ذلك بين أمريكى ويابانى أو بين انجليزى وفرنسى فهى بمثابة مؤتمر دائم للعلوم يوحد بين وجهات النظر ويمحص الآراء ويعمل على تقدم العلم، وإنما تقاس الجهود العلمية لأمة بمقدار ماتنتجه فى هذا الميدان فهو عنوان حياتها العلمية ومعيار رقيها الفكرى . هذه المجلات التى تحوى خلاصة التفكير العلمى لايقرؤها الرجل العادى ولايعلم بوجودها وإن هو قرأها فإنه لايكاد يفقهها لاحتوائها على رموز ومصطلحات ليس لها مفهوم فى ذهنه، ويحدث فى بعض الأحايين أن تنشر الجرائد اليومية خبر منح جائزة نوبل إلى فلان من العلماء فإذا قرأتم مثل هذا الخبر فان معناه أن أعمال هذا العالم المنشورة فى هذه المجلات قد وصلت إلى الحـد الذى يجعل صاحبها فى مصاف المبرزين من العلماء ويحدث كذلك أن نسمع باسم عالم أو باحث مقترنا برأى ينسب اليه كأن نسمع باسم اينشتين مثلا مقترنا بالنظرية النسبية، فاذا حدث ذلك فإن معناه أن الابحاث التى نشرها هذا العالم فى هذه المجلات والآراء التى أدلى بها قد وصلت إلى الحد الذى يجعل صاحبها قائدا من قواد التفكير العلمى وأن الرأى المنسوب اليه قد صار رأيا يعتد به بين العلماء، ولعل هذين المثالين هما مبلغ مايصل إلى علم الرجل العادى عن حركة التقدم العلمى وليس معنى هذا أن نهر المعرفة يجرى فى الظلام أو أن العلم قد أصبح نوعا من السحر أو الطلاسم الخفية بل بالعكس إن

من أميز مميزات البحث العلمى إباحته لكل قادر ونشر نتائجه نشرا حرا دون أية رقابة ودون أن يكون للناشر أو المؤلف أى حق من حقوق النشر أو التأليف فهو عمل يقصد به وجه العلم ولا ترجى من ورائه أية فائدة إلا التنافس المشروع بين العلماء. من هذا الوصف الموجز يتضح لحضراتكم أن المقاييس التى يقاس بها تقدم العلم اليوم بعيدة كل البعد عن أن تكون محلية فالعالم لا يتحدد مركزه العلمى بنسبته إلى أمة من الأمم بل بنسبته إلى مستوى عالمى لا يختلف فى الصين عنه فى الهند ولا فى أمريكا عنه فى انجلترا . ونحن إذا أردنا لحركتنا العلمية نموا واطرادا وجب علينا أن نتخذ هذه المقاييس العالمية أسسا لنا فليس يكفى أن يكون فلان من الناس قد اشتهر بين قومه بعلمه الواسع، وليس يكفى أن يكون شاغلا لمنصب سام وليس يكفى أن يكون حائزا للقب عال فإن الشهرة المحلية واللقب والمنصب بعيدة كل البعد عن أن تكون مقياسا للعلم والعلماء . ولعلكم تذكرون أننا كنا إلى عهد قريب نغتر بالمظاهر فلا نكاد نفرق بين كبر العمامة واتساع العلم . والادعاء فى العلم كالادعاء فى غير العلم ظاهرة معروفة يزداد خطرها بازدياد الجهل فى الأمة وتفشى الأمية فيها، فعلينا إذن فى الخمس والعشرين سنة القادمة أن نحوط حياتنا العلمية بسياج منيع يحميها من الدخلاء والمفسدين، وإذا كان من الجائز أن يدخل التصنع والادعاء فى حياتنا السياسية دون أن يفسدها تماما أو إذا جاز أن يحدث ذلك بقدر محدود بين الأدب والأدباء فإن حدوثه فى الميدان العلمى فيه القضاء التام على كل أمل فى مستقبل العلم فى مصر، فالعلم أساسه الحقيقة والحق والباطل لا يأتلفان. وفى البلاد المتحضرة توجد مجامع علمية تشرف على حركة تقدم العلم بين أبنائها وتقدر كل مجهود لأبناء العلم قدرا حقيقيا منزها عن كل شهوة، وهى التى يرجع اليها فى تقدير أعمال العلماء كما أنها بعيدة عن كل مؤثر من شأنه أن يفسد عليها حكمها. وفى رأيى أن أول ما يجب أن يحتوى عليه برنامجنا العلمى فى الخمس والعشرين سنة القادمة هو إنشاء مجمع علمى على هذا النمط بل يجب أن يحدث ذلك على الفور ودون أى تريث حفظا لكيان العلم بيننا وصيانة لمستقبله . هذا المجمع يجب ألا يدخله إلا من وصل إلى المرتبة العلمية الرفيعة التى تخول له الانضمام الى مجامع البلاد المتحضرة . والمعايير التى نستخدمها فى ذلك يجب أن تكون عالمية لا محلية كما أن نظام المجمع يجب أن يكون بحيث يمكنه من أداء مهمته فى هدوء واستقرار بعيدا عما يكتنف حياتنا اليوم من عوامل الاضطراب، ولذلك يجب أن يتمتع المجمع باستقلال تام لا يخضع فى عمله لرقيب إلا الضمير العلمى الحى الذى يجب أن يتحلى به كل عضو من أعضائه ؛ وإذا رجعنا الى تاريخ الحركة الفكرية فى أوربا فإننا نجد أن إنشاء المجامع العلمية قد اقترن بالحياة الفكرية الحديثة منذ نشأتها فالمجمع العلمى فى انجلترا وهو الذى يسمى " الجمعية الملكية " بدأ حياته منذ سنة ١٦٤٥ وأسس بصفة رسمية عام ١٦٦٠ حين أصدر الملك شارل الثانى ملك انجلترا مرسوما ملكيا بإنشائه وأنشئ المجمع الفرنسى قبل ذلك بقليل وأنشئت المجامع فى برلين وفينا

وروما وغيرها من عواصم أوربا حوالى نفس الوقت، ولولا إنشاء هذه الهيئات لما وصل العلم الى ما وصل اليه اليوم من تقدم وقوة، بل إنى لا أغالى إذا قلت إنه لولا إنشاء هذه المجامع العلمية لما تقدم العلم تقدما يذكر .

سأنتقل بكم الى ناحية أخرى من نواحى حياتنا العلميـة وهى الجامعات . والجامعات أقدم من المجامع العلمية ، يرجع عصر إنشائهـا فى أوربا كما قدمت الى القرنين الثانى عشر والثالث عشر، فهى معاهد تنتهى الى القرون الوسطى وترتبط ارتباطا وثيقا بعصر الحضارة الإسلامية . وقد اعتاد مؤرخو الإفرنج أن ينسبوا نشأة الحركة الفكرية فى أوربا نسبة جزئية الى سقوط القسطنطينية وخروج الكتب منها الى أنحاء القارة الأوربية، إلا أن المنصفين منهم قد بدأوا يعيدون النظر فى هـذا الرأى المبنى على شىء كثير من التحيز . فالقسطنطينية سقطت عام ١٤٥٣ والاتصال الفكرى بين الشرق والغرب سبق هذا التاريخ بأكثر من خمسة قرون، فمن الثابت أنه فى النصف الأول من القرن التاسع أرسل قيصر الروم فى القسطنطينية الى الخليفة المأمون فى بغداد مجموعة كبيرة من المخطوطات الإغريقية، فقام العرب بترجمة هذه الكتب ، ثم نقلت هذه التراجم العربية الى اللغـة اللاتينية واستخدمت فى التدريس فى معاهد العلم الأوربية فى القرنين العاشر والحادى عشر وما بعدهما. وقد أنشئت جامعة باريس حوالى عام ١١٦٠ واكسفورد حوالى عام ١١٧٠ وتولوز عام ١٢٣٣ ومونبلييه عام ١٢٨٩ وفينا عام ١٣٦٤ وهايدلبرج ١٣٨٥، وتلا ذلك إنشاء جامعات أخرى، على أن بعض الجامعات الأوربية يرجع تاريخه الى ما قبل ذلك بكثير، فجامعة ساليرنو بايطاليا يرجع تاريخها الى القرن التاسع وبولونيا الى أواخر القرن العاشر . أما جامعتنا الأزهرية ، فيرجع تاريخها كما هو معلوم الى أوائل القرن العاشر الميلادى . واللفظ اللاتينى Universitas كان فى الأصل يستخدم للدلالة على كل جماعة أو هيئة، فاذا أريد به الجامعة أضيفت اليه عبارة نحو Magistrorum et Scholarium للدلالة على معنى العلم والتدريس، ثم تطور الحال حتى صارت الكلمة تدل بذاتها فى أواخر القرن الرابع عشر على الجامعة بالمعنى الذى نفهمه اليوم. وكانت الجامعات تعرف على أنها مدارس عامة Studium generale وكانت مبانيها على نمط يقصد من ورائه حماية الطلبة والأساتذة باجتماعهم فى صعيد واحد مع المحافظة على الأغراب منهم الذين كانوا يأتون من بلاد بعيدة لتلقى العلم على النحو المألوف عنـدنا فى الأزهر الشريف وقد استقر أمر الجامعات واستتبت نظمها فى القرون الوسطى ومنحها الملوك والبابوات حمايتهم ورعايتهم وأصدروا المراسيم بإنشائها وتنظيمها. فالجامعات إذن فى أوربا ليست وليدة النهضة العلمية، بل سابقة لها ومؤدية اليها وهى لم تقم على الثورة الفكرية، بل على شىء آخر، هو أقرب مايكون الى الرزانة التى يتميز بها رجال الدين والى الثبات والتؤدة والسير على وتيرة واحدة ، وكانت الروح المتغلبة هى روح التقوى وروح الطاعة وروح النظام ، كما أن نظمها كانت

تنطوى على نفس هذه الروح، فتجعل الأساتذة طبقات، أو درجات منها الكبير ومنها الصغير وتوجب على ذى الدرجة الصغيرة احترام ذى الدرجة الكبيرة، فالحاصل على درجة الدكتوراه ممتاز على غيره يرتدى أردية خاصة حمراء اللون تشبه أردية الأساقفة ويحضر مجالس خاصة لا يحضرها غيره . هذه الارستقراطية العلمية كانت ولا تزال من أظهر صفات الجامعات وألزمها لكيانها، ففى اكسفورد وكمبردج مثلا نجد روح المحافظة على التقاليد ظاهرة فى الحياة الجامعية حتى يومنا هذا والحاصل على درجة جامعية ممتاز على غيره له حقوق ليست لهم وهو يشعر بهذا الامتياز على غيره كما أنهم يشعرون بامتيازه عليهم وما الأردية الجامعية إلا رمزا على هذا التميز، والنظام الجامعى الحديث نظام دقيق يجمع أعضاء الجامعة فى أسرة واحدة ويجعل على كل واجبات نحو هذه الأسرة ويعاقب من يخرج على النظم الموضوعة أو يثور عليها . الى جانب هذا يوجد احترام متبادل بين أفراد الأسرة الجامعية صغيرهم وكبيرهم وتوجد حرية صحيحة قوامها هذا الاحترام المتبادل وليس لأحد أن يتعرض لحرية غيره فى القول أوفى العمل مادام النظام محفوظا . وحرية القول أوحرية الفكر أمر مقدس فى نظر الجميع كما أن لكل حرية مكفولة فى العمل على اقناع غيره برأيه ما دامت وسائل الاقناع متمشية مع النظام الجامعى وفى معظم البلاد المتحضرة تكفل الدولة هذه الحرية الجامعية وتعمل على صيانتها. فالجامعات الحديثة اذن تجمع بين صفتين متكاملتين : النظام الدقيق والحرية. أقول متكاملتين لأنه لا غنى لإحداهما عن الأخرى بل لا خير فى إحداهما بغير الأخرى فحيث لا يوجد النظام تكون الحرية فوضى وحيث لا توجد الحرية يكون النظام استعبادا .

ونحن فى مصر قد قمنا بتشييد جامعة على النمط الأوربى الحديث، فعلينا أن نحتفظ لها بحريتها وأن نكفل لها نظامها ومن الصعب بل لعله من المستحيل على من لم يتعلم تعليما جامعيا أن يتفهم حقيقة النظم الجامعية فالنظام الجامعى كأى نظام آخر لا يعرفه إلا من خبره وتقوم الجامعات بنصيب وافر فى تقدم العلم، فالأستاذ فى الجامعة يشعر أن أول واجب عليه متابعة البحث العلمى ويضع هذا الواجب فوق واجباته الأخرى كالقاء الدروس وتنظيم الدراسات وما اليها. وجميع أساتذة الجامعات أعضاء فى المجامع والجمعيات العلمية المختلفة كل فى دائرة تخصصه ولا يقتصر الأستاذ على متابعة أبحاثه الخاصة بل عليه أن يكون ملهما لغيره ممن هم دونه فى المرتبة العلمية ومشرفا على بحوثهم ومرشدا لهم ولذلك لا يصل الأستاذ الى كرسى الأستاذية إلا بعد أن يثبت قدرته على البحث العلمى المبتكر وعلى إرشاد غيره فيه .

فأعضاء هيئة التدريس فى كل فرع من فروع العلم يؤلفون أسرة، رئيسها الأستاذ صاحب الكرسى تعمل كوحدة متماسكة فى ميدان البحث العلمى يسترشد صغيرها بكبيرها ويتعاون الجميع على البحث والابتكار .

وميدان التنافس بين الجامعات هو ميدان البحث، والتفاضل بين الجامعات إنما يكون على أساس تبريز كل منها فى هذا الميدان، فيست الجامعة باتساع مبانيها ولا بوفرة عدد أساتذتها ولا بكثرة طلابها ، بل برفعة شأنها العلمى بين نظيراتها، و إذن فعلينا فى ربع القرن الآتى أن نحتفظ لجامعتنا بمركزها العلمى، وأن نعمل على رفع شأنها فى ميدان البحث والابتكار وألا نسمح لمستوى أساتذتها العلمى بأن ينخفض قيد أنملة عما يجب أن يكون عليه .

على أن الجامعة و إن أمكن تصورها كمجموعة من الأساتذة والباحثين إلا أن لها ناحية أخرى لعلها أبرز فى نظر الجمهور وأكثر ارتباطا بالحياة اليومية ، وهى ناحية كونها مدرسة لتثقيف النشء و إعداده . فالنشء يطلب العلم وهو يطلبه كغاية كما يطلبه كوسيلة . وعلينا أن نجيبه إلى طلبه، والجامعات الحديثة تنظم الدراسات المختلفة وتنوعها وتلحظ فى عملها هذا إعداد النشء لنواحى الحياة وضروبها، وليس فى مقدور أمة اليوم أن تحتفظ بمقامها بين الأمم إذا هى لم تعمل على إعداد نشئها إعدادا علميا صحيحا ، ومن الخطأ كل الخطأ أن نصرف الشباب عن العلم أيا كانت حجتنا فى ذلك، فالعلم خير محض، وهو إلى هذا كما يقول الانجليز: قدرة تمكن صاحبها من تذليل الصعاب ومقابلة الأحداث . والتعليم العالى لا يجوز قصره على غرض واحد هو التبحر فى العلم والابتكار فيه، فان هذا إنما يتاح للأقلية الضئيلة ممن يتعلمون تعليما عاليا أما الأغلبية الساحقة فيجب أن تنوع لها الدراسات التى تمكنها من العمل المنتج فى سائر المرافق، فالزارع والتاجر والصانع والطبيب والمهندس فى حاجة إلى العلم ليتمكنوا من القيام بواجبهم . و إذا لم يتسع التعليم الجامعى لكل هؤلاء فالواجب إنشاء مدارس عليا تقوم بتثقيف النشء فى هذه السبل المختلفة وكثير من الجامعات الأوربية الحديثة نشأ كمدارس عليا تخدم أغراضا خاصة، فجامعة رديج نشأت كمدرسة عليا للزراعة ثم تطورت وارتفع شأنها حتى صارت جامعة تمنح درجات وتتنافس مع غيرها فى ميدان البحث العلمى . وفى النظام المتبع فى القارة الأوربية تقوم مدارس فنية عليا تسمى Technische hochschule "تكنشه هوخشوله" بإعداد النشء لجميع الأعمال الفنية والهندسية . وفى لندن توجد الكلية الأمبراطورية للعلوم والتكنولوجيا وهى من أضخم معاهد لندن وأغناها وهذه يعدّ فيها الطلبة فى الهندسة الكهربائية والبناء والتعدين والكيمياء الصناعية وعدد آخر وفير من الصناعات و يمنحون شهادات بإتمام دراستهم دون أن يحصلوا على درجة جامعية . وفى هذه الكلية الأمبراطورية نجد الطالب الذى يقوم بهذه الدراسات الفنية جنبا إلى جنب مع الطالب الذى يدرس للحصول على درجة جامعية . وسواء اتبعنا فى مصر هذا النظام المشترك الموجود فى لندن أم اتبعنا نظام القارة الأوربية فى الفصل بين الجامعات والمدارس العليا الفنية فلا شك فى أن علينا أن نسلك هذا السبيل وأن نحل هذه العقدة التى صارت مشكلة من مشاكلنا القومية. ورأيى أن إنشاء مدارس عليا مستقلة مع احتمال تطور بعضها أو كلها فى المستقبل

لتكون كليات جامعية هو الحل الذى يناسب ظروفنا الخاصة. إذ أننا نستطيع بهذه الطريقة المحافظة على مستوى عال فى البحث والابتكار العلمى للجامعة دون أن نصد الشباب عن التعليم العالى .

وهذا الموضوع ينقلنا بطريقة طبيعية الى ناحية أخرى من نواحى مستقبل الحياة العلمية. ذكرت فى أول حديثى أن الغرض من العلم واضح وهو المعرفة، وأن العلم يطلب الحقيقة لذاتها، ولكن الحياة العلمية فى كل أمة تصل إلى أبعد من هذا ، فقديما قيل علم بلا عمل كشجرة بلا ثمر ، والتبحر فى العلم والابتكار فيه كما قدمت إنما يتاح للأقلية الضئيلة . أما الأغلبية الساحقة فتطلب العلم كوسيلة لا كغاية ، وليس فى هذا خفض من شأن العلم ولا مساس لمقامه ، فالعلم منشأ لذة فكرية فى ذاته وهو أيضا قوة لحل المشكلات البشرية ، فلذته وقيمته مضاعفتان . والحياة العلمية بيننا يجب أن تشمل هذه الناحية التطبيقية للعلوم . وكما أنه من الخطأ أن يقتصر تفكيرنا العلمى على الناحية المادية فكذلك من الخطأ أن يقتصر على الناحية الأكاديمية ، بل إنى لا أعدو الحقيقة إذا قلت إن مستقبل مصر فى الجيل القادم وما بعده سيبنى على مقدار نجاحنا فى إنشاء الروابط المتينة الحية بين العلوم البحتة والعلوم التطبيقية أو بين العلم والعمل، ولهذا يجب إنشاء هيئة أو أكثر من هيئة لإيجاد هذه الروابط وتميتها . فمن ناحية نجد الصناعات فى مصر فى حاجة قصوى إلى القنيين لحل مشكلاتها الخاصة . ومن ناحية أخرى نجد الشباب فى مرحلة التعليم العالى يطالب المجتمع بعمل مفيد يؤديه ؛ وقد كنا إلى عهد قريب نستقدم خبراء أجانب كلما أردنا حل مشكلة من مشاكلنا الصناعية فندع الجلود فى حاجة إلى خبير أجنبى وصناعة الزجاج فى حاجة الى خبير أجنبى والصناعات الأخرى كلها كذلك، وهذا الخبير الأجنبى كيف نشأ وكيف أعد ؟ ستجدون أنه فى جميع الأحوال قد تعلم تعليما عاليا ثم طبق علمه على ناحية من نواحى الصناعة ، ونحن نواقون إلى إنشاء صناعات متعددة بين ظهرانينا وفى كل صناعة من هذه الصناعات مشكلة أو عدة مشاكل تتطلب كلها الحل. والشباب يتعلم العلم فالمنطق يقضى بالجمع بين هذين الطرفين . وقد صدر مرسوم منذ أمد قريب بإنشاء معهد لهذا الغرض يطلق عليه اسم المغفور له الملك فؤاد. ومنذ صدور هذا المرسوم لم يحدث شىء جدى إلى حد علمى لتحقيق الغرض المنشود منه . والمسألة فى ذاتها ليست معضلة من المعضلات فهى لا تعدو الجمع بين العلم والصناعة وفى كل أمة متحضرة نجد إلى جانب البحث العلمى البحت بحثا من نوع آخر يسمى البحث العلمى الصناعى أو التطبيقى فكل مصنع من المصانع الكبرى به قسم خاص لبحث مشكلات الصناعة التى يزاولها وبه معامل وعلماء متخصصون يتفرغون لحل المسائل التى تنشأ فى هذه الصناعة فكما أن تقدم العلم أساسه البحث كذلك تقدم الصناعة أساسه البحث أيضا . ومن الخطأ كل الخطأ أن يظن أن فى استطاعتنا الاعتماد على غيرنا فى حل مسائلنا الفنية الصناعية . صحيح إننا نستطيع أن ننقل من غيرنا الكثير من أصول الفن والصناعة ولكن المسائل الصناعية

التى تنشأ لنا والتى تتطلب الحل لا مفر من الاعتماد فيها على عمما نحن . فالظروف تتغير من بلد إلى أخرى ونتائج البحث الصناعى ليست كنتائج البحث العلمى منشورة لجميع بل إنها تحاط بسياج من التكتم وذا نجحت وصارت لها قيمة اقتصادية أحيطت بسياج من الحقوق القانونية . وكثير من مشاكلنا الصناعية خاص بنا كاستخراج الثروة المعدنية الذى يرتبط بجيولوجية أرضنا وكصناعاتنا الزراعية التى ترتبط بأنواع محاصيلنا وبظروفنا الاقتصادية .

وفى رأيى أنه يمكن البدء فى تحقيق هذا الغرض بدءا متواضعا بتخصيص مبلغ غير كبير من المال للبحث الصناعى، فالشباب بعد أن يتم تعليمه العالى الأكاديمى يوجه نحو البحث الصناعى فى معمل خاص أو فى معاملنا الحاليـــة يرشده فى ذلك أساتذة متخصصون وإذا نجحت هذه التجربة واقتنع أرباب الصناعات فى مصر بفائدة هذه البحوث أمكن تخصيص مبالغ أكبر لهذا الغرض. وفى أوربا يخصص أرباب الصناعات مبالغ طائلة للبحوث الصناعية لاقتناعهم بفائدتها بل إن بعضهم ليخصص أمواله للبحوث العلمية البحتة لاقتناعهم بأن تقدم العلوم البحتة هو أساس التقدم الصناعى، فمثلا نجد "السير الفرد ياروو" وهو قطب من أقطاب الصناعات فى انجلترا يمنح المجمع البريطانى فى لندن مبلغ مائة ألف جنيه ليصرف ريعـــه فى البحث العلمى البحت ، وتقـــدر الأموال التى يخصصها أرباب الصناعات فى انجلترا وأمريكا للبحث العلمى بمئات الملايين من الجنيهات .

ولا بد من الإشارة إلى ناحية أخرى من نواحى حياتنا العلمية يجب علينا أن نتعهدها بالعناية فى السنين القادمة، هى ناحية التأليف العلمى وأقصـــد بالتأليف العلمى تدوين العلوم باللغة العربية بحيث تصبح لغتنا غنية بمؤلفاتها فى مختلف العلوم. ولا شك فى أننا فى أشد الحاجة إلى كتب عربيـــة فى كل فرع من فروع العلم ففى حين نجد كل لغة من اللغـات الحية غنية بكتبها ومؤلفاتها العلمية تنفرد اللغة العربيـــة بفقرها المدقع فى المؤلفات العلمية، ولا أظننى أعدو الحقيقة إذا قلت إنه لا يكاد يوجد كتاب واحد فى أى فرع من فروع العلم يمكن اعتباره مرجعا أو حجة . والكتب التى تظهر يكون مستواها عادة منخفضا لا يزيد على مستوى التعليم الثانوى أو المرحلة الأولى من التعليم العالى، وهذا الأمر جد خطير فإننا إذا لم ننقل العلوم إلى لغتنا ولم ندونها بقينا عالة على غيرنا من الأمم وبقيت دائرة العلم فى مصر محصورة فى النفر القليل الذين يستطيعون قراءة الكتب الأجنبية العلمية وفهمها . وحالنا اليوم تشبه ما كانت عليـــه حال العرب فى القرنين الثامن والتاسع أو ما كان عليه حال أوربا فى القرون الوسطى فالعرب تنبهوا الى ضرورة نقل علوم الإغريق الى اللغة العربية فقام الخلفاء والأمراء بتشجيع العلماء على الانقطاع الى النقل والتأليف . ولعلكم تذكرون المكتبة الكبرى فى أيام الخليفة المأمون التى كانت تعرف بخزانة الحكمة وأن كثيرا من علماء ذلك العصر كانوا منقطعين اليها يشجعهم على ذلك ما تحلى به المأمون من الرغبة فى العلم وتقريب أهله وادنائهم وبسط كنفه لهم

ومعونته إياهم. وقد كان من نتيجة هذا كله أن صارت اللغة العربية لغة العلم والتأليف وبقيت محتفظة بسيادتها العلمية على لغات الأرض جميعا عدة قرون . ونحن إذا شئنا أن نعيد إلى لغتنا مجدها العلمى علينا أن نعنى بتشجيع التأليف والتدوين والنقل ، وعلى الدولة ألا تضن بالمال الواجب إنفاقه فى هذا السبيل . ومن الممكن البدء فى هذا العمل فورا بميزانية سنوية لا تتجاوز بضعة الألوف من الجنيهات وهو لعمرى مبلغ صغير إذا قيس بالنتائج الهامة التى تنجم عن صرفه ، والطريقة المثلى لذلك هى أن تعهد الدولة للقادرين من العلماء فى كل فرع من فروع العلم بنقل الكتب العلمية وتأليفها وأن تقوم الدولة بطبع هذه الكتب ونشرها ولا يجوز أن يترك الأمر للجهود الفردى بل لابد من تضافر العلماء وتعاونهم فى هذا السبيل فكل كتاب ينقل أو يؤلف يجب أن تقوم عليه لجنة تجمع خيرة من تخصصوا فى موضوع الكتاب ولا يخفى على حضراتكم ما فى هذا العمل من مشقة كما أنكم تدركون ماله من ارتباط بتطور اللغة العربية العلمية ومصطلحاتها . والتأليف العلمى هو الوسيلة الطبيعية لايجاد هذه المصطلحات فى لغتنا فكل لغة حية انما تنمو عن طريق التأليف والكتابة واللغة العلمية وليدة التفكير العلمى . والمصطلحات العلمية فى اللغات الأوربية إنما نشأت بهذه الطريقة ونتجت عن نمو العلم والتأليف ومن العبث أن يقوم مجمع بفرض المصطلحات على المؤلفين فرضا وإنما تأتى مهمة المجامع بعد مهمة المؤلفين لا قبلها فالمجمع اللغوى يجمع ماورد فى الكتب العلمية من مصطلحات أو يدونها ويفسرها . على أنه لما كان الأمر مرتبطا كما قدمت بتطور لغتنا ونموها فإن من الواجب أن يكون فى كل لجنة من اللجان التى يعهد إليها بالتأليف عضو متضلع فى اللغة العربية وأساليبها حتى تخرج اللغة العربية سليمة وحتى ترتبط لغة التأليف العلمى بلغة الأدب ارتباطا طبيعيا مثمرا ؛ ولكى أدلل لحضراتكم على مبلغ ماوصلت اليه اللغة العلمية فى العصر العربى من جمال فى الأسلوب وسلامة فى العبارة سأقرأ على حضراتكم نبذة من مقدمة محمد بن موسى الخوارزمى لكتابه فى الجبر والمقابلة ، وهو الكتاب الذى وضع فيه الخوارزمى أسس علم الجبر فخلد بذلك اسمه فى تاريخ العلوم قال " ولم يزل العلماء فى الأزمنة الخالية والأمم الماضية يكتبون الكتب مما يصنفون من صنوف العلم ووجوه الحكمة نظرا لمن بعدهم واحتسابا للأجر بقدر الطاقة ورجاء أن يلحقهم من أجر ذلك وذخره وذكره ويبقى لهم من لسان صدقه ما يصغر فى جنبه كثير مما كانوا يتكلفونه من المؤونة ويحملونه على أنفسهم من المشقة فى كشف أسرار العلم وغامضه . إما رجل سبق إلى ما لم يكن مستخرجا قبله فورثه من بعده وإما رجل شرح مما أبق الأولون ما كان مستغلقا فأوضح طريقه وسهل مسلكه وقرب مأخذه . وإما رجل وجد فى بعض الكتب خللا فلم شعثه وأقام أوده وأحسن الظن بصاحبه غير راد عليه ولا مفتخر بذلك من فعل نفسه " . أفليس هذا الأسلوب مع دقته العلمية أسلوبا جميلا سهلا جديرا بأن نتوخاه وننسج على منواله ؟ ثم اسمعوا إلى عبارته

فى العدد " و إنى لما نظرت إلى ما يحتاج اليه الناس من الحساب وجدت جميع ذلك عددا ووجدت جميع الأعداد إنما تركبت من الواحد ووجدت جميع مايلفظ به من الأعداد ماجاوز الواحد إلى العشرة يخرج مخرج الواحد ثم تثنى العشرة وتثلث كما فعل بالواحد فتكون منها العشرون والثلاثون إلى تمام المائة ثم تثنى المائة وتثلث كما فعل بالواحد والعشرة إلى الألف ثم كذلك ترد الألف عند كل عقد إلى غاية المدرك من العدد " .

وهكذا كان التأليف العلمى يجمع بين وضوح العبارة وسلاستها ، بين منطق العلم وروعة الأدب . لهذا أرى أن يختار المؤلفون على قدر الإمكان ممن يحسنون صناعة اللغة فإذا تعذر ذلك اشترك معهم من يعاونهم فى ذلك .

وموضوع التأليف العلمى وارتباطه بحياتنا الفكرية إنما هو جزء من موضوع أوسع وأعم ألا وهو العلاقة بين حياتنا العلمية الماضية والمستقبلة وهو موضوع الأسس التى يجب أن نبنى عليها صرح مجهودنا العلمى ، فالحياة العلمية فى كل أمة عنصر هام من عناصر ثقافتها العامة . وكما أن الأمة المتحضرة تكون لها ثقافة أدبية ترتبط بتاريخها وتتجسم فى لغتها ويكون عنوانا عليها ذلك التراث الخالد من شعر شعرائها ونثر كتابها ، وكما أن الأمة المتحضرة أيضا تكون لها ثقافة فنيـة تتمثل فيما أبدعته أيدى فنانيها فى مختلف عصور تطورها من تلك الرموز الملموسة على المشاعر الخفية تلك الرسالات الملهمة التى تنبعث عن قلب الفرد فتصل إلى قلب الأمة وربما تعدته إلى قلب الانسانيـة ذاتها ، أقول كما أن الأمة المتحضرة تكون لها هذه الثقافة الأدبية وتلك الثقافة الفنية وغيرها من ثقافة خلقية ودينية وسياسية وما إليها كذلك تكون للأمة المتحضرة ثقافة علمية ترتبط بتاريخ التفكير العلمى فيها وتحتوى ما ابتكرته عقول أبنائها من الآراء والنظريات العلمية وما وصلت اليه من الكشوف فى سائر ميادين البحث العلمى وما نقلته وهـذبته واستساغتـه من آراء غيرها ممـا دخل فى صلب المعرفة البشرية على مر العصور والأجيال . وحياتنا العلمية فى حاجة إلى أن تتصل بماضينا فتكسب بذلك قوة وحياة وإلهاما . ونحن فى مصر اليوم ننقل المعرفة عن غيرنا ثم نتركها عائمة لا تمت بصلة إلى ماضينا ولا تتصل بتربتنا فهى بضاعة أجنبية عليها مسحة الغرابة ، غرابة فى اللفظ وغرابة فى المعنى إذا ذكرت النظريات قرنت بأسماء أعجمية لايكاد المرء منا يتبين معالمها ، وإذا عبر عن المعانى فبألفاظ مخيفة يفر منها الفكر وترتبك أمامها المتخيلة ؛ وفى الخمس والعشرين سنة القادمة وما بعدها يجب أن نعمل على تغيير هذا الحال ، فأولا يجب أن ننشر الكتب العلمية التى وضعها العرب ونقل عنهـا الافرنج ككتب الخوارزمى وأبى كامل فى الجبر والحساب وكتب ابن الهيثم فى الطبيعة وكتب البوزجانى والبيرونى والبتانى وغيرهم كثيرون من قادة التفكير العلمى وعظماء الباحثين المدققين . هذه الكتب موجودة الآن ولكن أين؟ انها محفوظة فى مكتبات

ومتاحف فى مشارق الأرض ومغاربها يعرف عنها الأفرنج أكثر مما نعرف، ويقومون بترجمتها وشرحها والتعليق عليها وينشرون هذا كله بلغات أجنبية فى مجلاتهم العلمية، وما أجدرنا بأن نكون نحن القائمين على ذلك ، وثانيا يجب أن نعنى بتمجيد السلف من علمائنا وباحثينا فيكون لنا فى ذلك حافز للاقتداء بهم وتتبع خطاهم . وقد بذلت بعض الجهود فى هذا السبيل فى السنين الأخيرة فأقيم حفل لتخليد ذكرى ابن الهيثم ونشر كتاب الخوارزمى فى الجبر والمقابلة وعلينا فى السنين الآتية أن نزيد هذه الحركة وأن ننظمها ، فالتأليف العلمى وإحياء كتب العرب وتمجيد علمائهم أمور ثلاثة يجب أن تدرج فى جدول أعمال حياتنا الفكرية فى المستقبل القريب .

هذا أيها السادة بعض ما عن لى أن اتحدث اليكم به فى موضوع حياتنا العلمية فى الخمس والعشرين سنة القادمة، وهو كما قدمت إنما يمثل السياسة التى أرى أن نتبعها. أما نجاحنا أو إخفاقنا فأمر لا أتعرض له وقد ذكرت لحضراتكم خبر اخفاقنا فى مجهودنا العلمى فى القرن الماضى فلعل حظنا فى هذه المرة يكون أسعد وسبيلنا يكون أرشد والسلام .

على مصطفى مشرفه

من كلام النبى صلى الله عليه وسلم

— اطلب العلم ولو فى الصين .

— خيركم من عمل بما علم .

دستور الاصلاح الاجتماعى :

المجتمع الصالح هو المجتمع المتوازن

بقلم الأستاذ سيد قطب

وظيفة " وزارة الشؤون الاجتماعيـة " كما حددها مرسوم إنشائها هى إيجاد " المجتمع الصالح " ، وهو تعبير مختصر يحمـل وراءه مهمة ضخمة تكاد تبلغ درجة المعجزات الخارقة التى تدخل فى مقدور القوة الخالقة ، وتكاد تعجز عنها قوى البشر ، بالنظر إلى حالة المجتمع المصرى الحاضر ، وما يعتوره من أمراض وعلل ، تؤثر كل واحدة منها فى الأخرى وتتأثر بها ، مما يجعل من الصعب على المصلح الاجتماعى أن يعين نقطة البدء بالإصلاح ؛ ويجعل الاهتداء إلى نقطة البدء مرحلة هامة من مراحل العمل المطلوب .

ومنذ إنشاء هذه الوزارة ، بل من قبل إنشائها أخذ بعض المفكرين والمصلحين يتعمقون عيوب المجتمع المصرى ، ويتتبعون أمراضه واحدا واحدا ، ويحاولون تشـخيص هـذه الأمراض وتجسيم تلك العيوب ، والتخويف من عواقبها ومضاعفاتهـا ؛ وحاول بعضهم أن يجد دواء وأن يصف علاجا لمـا يصوّره من عيوب وأمراض .

وكان هذا كله جهدا مشكورا ، وجزءا من وظيفة الإصلاح الاجتماعى ، ولا سيما حين يضاف اليه بعض المجهودات العملية التى همت بها وزارة الشؤون الاجتماعية كالمراكز الاجتماعية أو همت بها الهيئات الاجتماعية المختلفة فى خارج دوائر الحكومة ، كتجربة جمعية الدراسات الاجتماعية فى المنايل وشطانوف . وتجارب رابطة الاصلاح الاجتماعى فى دار كفالة الطفل ودار كفالة الفتاة ... وتجربة الجمعيـة الزراعية الملكية فى بهتيم ... أو همّ بها أفراد تدفعهم غيرتهم الإنسانيـة إلى مزاولة بعض النشاط الإصـلاحى فى دائرة خاصة أو عامة كتجربة موسيو زربنى فى عزبته ...

ولكننى أخشى أن أقول : إن هذه الجهود تكاد تضيع سدى أو تؤتى ثمرتها ناقصـة لأنها لم تصبح برنامجا مرسوما ولم تحدّد لها أهداف معينة ، ولم تتساوق وتتناسق جميعها نحو هدف واضح يعمل له الجميع ، وتقاس بمقياسه جميع الخطوات والجهود .

ذلك أن تصوير العيوب وتشخيص الأمراض كل منها على حدة واقتراح العلاج الشافى لكل منها لا يكفى لإيجاد المجتمع الصالح ، وقصارى ما يصل اليـه أن يخفف حدة بعض العلل التى تنخر فى هذا المجتمع ؛ وأخشى ما نخشاه أن يكون العلاج الذى يصل اليه المصلحون مجرد مسكن وقتى لعلل مزمنة ، لا تلبث أن تتضخم وتأخذ فى الظهور من جديد .

لا بد إذن من برنامج ، ولا بد كذلك من خطة لتحقيق هذا البرنامج ؛ وهذه وذلك لا يكونان إلا بعد مرحلة أخرى تسبقهما ، وهى تحديد معنى " المجتمع الصالح " الذى نريده ، ووضع تصميمه ، كما يضع المهندس تصميم مشروعه ، وكما يضع الفنان تصميم تمثاله أو لوحته أو قصيدته !

وضع هذا التصميم ليس عملا ثانويا — كما قد يخيل للبعض — فهو فى حاجة الى مجهود ضخم ليس أضخم منه إلا مجهود التنفيذ ؛ وفى حاجة إلى ملاحظة ظروف ومناسبات لاتحصى ، و إلى استجماع إحصاءات ومعلومات ليست بالقليلة ولا الميسورة ؛ وفى حاجة إلى كفايات متنوعة و إلى بصائر نافذة فى مختلف الشؤون .

وعلى سبيل المثال نذكر بعض العوامل التى تتدخل فى وضع هذا التصميم "لمشروع المجتمع الصالح " فليس هو فى حقيقته إلا "مشروعا" ضخما هائلا متشعب النواحى متعدد الجوانب ، "مشروع" بأصدق مافى الكلمة من معنى ، وليس استعمال هذه اللفظة مجازا غير واقع !

إن طاقة البلد المالية ، ووضعه الاقتصادى ، وموقفه السياسى . و إن توزيع الثروة فيه ، وتاريخه الاقتصادى ، وماضيه وحاضره الدينى والعقلى والقانونى . و إن الاتجاهات العالمية فى الاجتماع والاقتصاد والسياسة ، والتيارات الإنسانية التى يتمخض عنها الحاضر ، والأهداف التى يخطو العالم نحوها من وراء المقدمات الحاضرة ... إن هذا كله بعض ما يحتم الفحص عنه والإمعان فيه ، قبل وضع التصميم النهائى لمشروع المجتمع الصالح فى مصر .

فهذا المشروع — ككل المشروعات — سيحتاج فى تنفيذه إلى مال ، وطاقة البلد المالية هى التى تحدد مدى " التصميم " والزمن الذى ينفذ فيه ، حتى لا يقف المال دون تنفيذه كما وقف فى سبيل عدة مشروعات اجتماعية وصحية وتعليمية تعب واضعوها فى صوغ برامجها فى خلال عشرات السنين الماضية .

يقول مسيو " مرسيل فانسينو " رئيس مجلس إدارة البنك العقارى المصرى فى مقالة قيمة نشرت ترجمتها بهذه المجلة :

" إن بين إعراب الشارع عن أمنيته و بين تقرير الإجراءات وتنفيذها وتعود اتباعها تقوم العراقيل وتمر الأعوام ، فقد كانت مسألة تزويد البلاد كافة بالمياه الصالحة للشرب أمنية ولاة الأمور من زمن طويل ، فقد سمعنا فى سنة ١٩٣٧ أنه قد قدر لنفقاتها ستة عشر مليونا من الجنيهات توزع بالطبع على عدة سنوات وقيل فى سنة ١٩٣٨ إن هناك ٤٠٠٠ قرية محرومة من هذه المياه ، وتوقعوا أن تصبح هذه القرى كلها فى سنة ١٩٤٢ مزودة بالمياه الصالحة للشرب ولو من الآبار " !

ثم يقول :

" لقد قالوا وكرروا القول : إنه يجب تجفيف المستنقعات والبرك التي هي مصدر العدوى ، وقد أعلن رسميا فى سنة ١٩٣٧ إن هناك ١٠,٠٠٠ فدان يجب تجفيفها وأنه يلزم لهذا العمل أربعة ملايين من الجنيهات ، ثم قرأنا فى تصريح لوزارة الصحة العمومية فى شهر سبتمبر سنة ١٩٣٩ أنه لم يردم من عشرة الآلاف المذكورة إلى ذلك التاريخ سوى ٢٨٠ فدانا " !

ثم يمضى فى تعديد مثل هذه المشروعات التى وضعت ولم يوضع لها الرصيد المالى المطلوب ، فكانت نهايتها كنهاية هذين المشروعين ، ولو شئنا نحن أن نعدد الكثير من أمثالها ما احتجنا إلى أكثر من الرجوع إلى خطب العرش المتوالية من سنة ١٩٢٤ إلى اليوم ، فسنجد فيها عشرات المشروعات التى نفضل أن نسميها " أمنيات " ! وسنجد السبب الرئيسى فى وقفها جميعا هو عدم مراعاة قدرة البلاد المالية .

والوضع الاقتصادى للبلد وموقفه السياسى من أشد المؤثرات فى مقدرته المالية وفى مشروعاته لاستنباط الموارد الجديدة أو تحسين الموارد الحالية ؛ فهما من هذه الناحية فى حاجة إلى الدراسة عند وضع التصميم النهائى لمشروع المجتمع الصالح . ونضرب المثل على تحكم كل من الوضع الاقتصادى والموقف السياسى فى المقدرة المالية بأمرين اثنين :

أولهما أن اعتمادنا على الزراعة وعدم نمو الصناعة نموا كافيا واستخدام معظم الأموال فى العقارات ذو أثر حاسم فى تحديد قدرة البلاد المالية ، كما أن مصاعب الهجرة إلى السودان مثلا وهو شطر البلاد الأعلى ذات أثر قوى فى تحديد هذه المقدرة ؛ وكلا الأمرين يتدخل فيه موقفنا السياسى تدخلا فعالا . وهكذا تتداخل المسائل المالية والاقتصادية والسياسية تداخلا تشتبك فيه الأسباب والمسببات ، ويحسن الفحص بدقة عن دخائله قبل التورط فى الأمنيات الخيالية المحبوبة !

أما دراسة توزيع الثروة بين السكان والعوامل التاريخية والحاضرة التى تؤثر فى هذا التوزيع فهى كذلك أمر واجب قبل وضع التصميم النهائى للمشروع ، فكل إصلاح اجتماعى موقوف على الإصلاح الاقتصادى ، ولا سيما فى بلد كمصر تنشأ أمراضه الاجتماعية كلها من الفقر المدقع الذى يجثم على صدور تسعة ملايين من السكان ، بل صدور اثنى عشر مليونا منهم ، فالطبقة المتوسطة لا تزيد على ثلاثة ملايين والطبقة العليا لا تكاد تبلغ المليون ، والباقون هم من الفقر والعوز بحيث يتعرضون لكل العلل الاجتماعية المزمنة .

وتوزيع الثروة والعوامل التاريخية فى هذا التوزيع ، يتبعها فى مصر توزيع النفوذ وتحديد ما يستطيعه الإصلاح الاجتماعى من التنفيذ ؛ ولا سيما حين يستتبع هذا التنفيذ — وهو مستتبع

حتما — تحميل الطبقات الموسرة بعض التضحيات و إعفاء الطبقات الفقيرة من بعض التكاليف — على مثال ما وقع فعلا فى الميزانية الجديدة، وهى الخطوة الأولى فى هذا الطريق الذى سارت فيه أمم العالم المتحضر إلى نهايته الطويلة — فدراسة هذا التوزيع ضرورية عند وضع البرامج الإصلاحية ، حتى لاتقف قوة المال وقوة النفوذ فى طريق هذه البرامج فى داخل الدوائر الرسمية وخارجها . و إنه لمن المغالطة الفاضحة أن نزعم أن الأثرياء وأصحاب رءوس الأموال سيقفون مكتوفى الأيدى أمام مايمس بعض مصالحهم التى اعتادوا المحافظة عليها إلى أقصى الحدود .

كذلك يؤثر تاريخ البلد الدينى والعقلى والتشريعى فى نوع التصميم الذى يوضع لإصلاحه، فالحاضر وليد الماضى ، والمستقبل جنينهما معا ؛ وكل تصميم للمستقبل لابد من ملاحظة هذه العوامل فيه، إذا أريد له أن ينفذ فى ظل نظام ديمقراطى أساسه الإقناع والاقتناع ، ومراعاة التدرج لا الطفرة التى تتبعها النظم الديكتاتورية فتلقى كثيرا من المقاومة والاصطدام بموروثات الشعوب الدينية والعقلية والتشريعية .

وهذه العوامل تتفاعل فيما بينها ، كما تتفاعل أيضا مع العوامل المالية والاقتصادية والسياسية التى سبق الحديث عنها فتؤثر فيها وتتأثر بها . وعلى سبيل المثال نذكر أن الموروثات الدينية والعقلية والتشريعية هى التى تحدد طرق النشاط الاقتصادى وطرق التنافس العملى ، كما تتدخل تدخلا مباشرا وغير مباشر فى تحديد البرامج التعليمية والثقافية ، وهذه بدورها تعدّل فى تلك الموروثات وتحور فى طرائق النشاط الاقتصادية ؛ وهذه بالتالى تؤثر فى توجيه التشريع والتعليم وتتحكم فى الأوضاع الاجتماعية ... وهكذا ندخل فيما يسمونه الدور والتسلسل حين نحاول تتبع المؤثرات المختلفة وتفاعلها فى المجتمع .

أما دراسة التطورات العالمية والاتجاهات الإنسانية، فلا تقل ضرورة فى وضع "تصميم المجتمع المصرى الصالح" عن دراسة العوامل الداخلية التى سبقت الإشارة اليها ؛ فمصر ملتقى الشرق والغرب ، وطريق العالم منذ أقدم عصور التاريخ لاتستطيع الحياة إلا إذا كانت منسجمة مع التيار الإنسانى كله . والواجب إذن أن تلقى بالها إلى اتجاه هذا التيار فى المستقبل القريب والبعيد من النواحى الاقتصادية والمالية والاجتماعية ؛ ومن الناحية السياسية كذلك لما للسياسة من تأثير فى تلك النواحى جميعا .

والعالم كله يهدف الآن إلى التضامن الاجتماعى ، و إلى العدالة فى توزيع المغانم والمغارم، و إلى تقريب الفوارق بين الطبقات ، و إلى التعادل بين الجهد والجزاء ، وليس بالقليل الدلالة توجه حزب العمال الانجليزى إلى المبادئ الاشتراكية وتوجه النظام الدكتاتورى الألمانى إلى الاشتراكية الوطنية ، وتوجه الاقتصاد الأمريكى إلى البرنامج الذى أعلنه الرئيس روزفلت لمكافحة التضخم والذى يقضى بجباية ضريبة قدرها ٩٩ فى المائة فى بعض الحالات !

فهذه الاتجاهات المتوافقة تقريبا فى بلاد مختلفة الأوضاع والنظم، تعنى أن هناك اتجاها عالميا جديدا لايحسن بمصر أن تبقى ناشزة فيه أو بمعزل عنه .

ويكفى هذا المثال وحده لبيان ما نعنيه بدراسة الاتجاهات الانسانية عند وضع "تصميم المجتمع المصرى" !

* * *

تلك الدراسات جميعها واجبة، وهى عمل ضخم يقتضى عددا من الكفايات المختلفة ، ويتطلب كذلك معلومات وإحصاءات ليست جميعها حاضرة ولا ميسورة، ويستغرق مدى من الزمن لابد من قضائه . ولكن هذا لايمنع من محاولة رسم صورة مجملة للمجتمع الصالح الذى نريده فى مستقبل معقول ؛ بل ربما كان رسم هذه الصورة المجملة مما يساعد على تحديد تلك الدراسات المطلوبة ، وتعيين تلك الإحصاءات اللازمة .

المجتمع الصالح ، هو المجتمع المتوازن . المجتمع الذى لايرتفع فى بعض مكوناته إلى المثل الأعلى ، ويحط فى بعض مكوناته إلى الحضيض الأوهد . المجتمع الذى لايعيش بعضه كأرقى ماوصلت اليه الحضارة البشرية ، ويعيش بعضه الآخر فى عهد الكهوف والغابات . المجتمع الذى لايسير كالجهاز المختل كل جزء منه يتحرك فى اتجاه على هواه !

هو المجتمع المتوازن فى نزعاته واتجاهاته ، المتقارب فى طبقاته وكفاياته ، المتناسق فى أوضاعه وحالاته . ويحسن لتوضيح هـذا الإجمال أن نتناول الوجهات التى يتحقق فيها التوازن والتناسق :

(١) الوجهة الاقتصادية — ويتحقق التوازن فيها حين يكون التفاوت بين الطبقات وبين الأفراد تفاوتا معقولا . وحين توزع التكاليف والأعباء بحسب طاقة كل فرد وبحسب تصاعد ثروته وحين توزع النفقات بحسب تعداد المنتفعين بها لابحسب ثرواتهم ومراكزهم .

ولبيان المقصود من هذه المسائل الثلاث نذكر أولا أن التفاوت بين الثروات الفردية فى مصر تفاوت غير معقول نسبيا ، فدرجة الغنى قد لاتعد شيئا بالقياس إلى مثيلاتها فى أوربا وأمريكا ، ولكن درجة الفقر لا نظير لها فى غير الهند . إذ لايبلغ الفقر فى أمة واحدة من أمم العالم المتحضر ما يبلغه فى مصر من العوز والإملاق والحرمان من أبسط وسائل الحياة

يقول معالى وزير المالية فى بيانه عن السياسة المالية بمجلس النواب فى تصوير هـذا التفاوت الذى يجعل الاستقلال معطلا لاينتج ثمرة، ما دام الاستقلال الاقتصادى أو التوازن الاقتصادى مفقودا بين المصرى والمصرى :

" لست أغلو ياحضرات النواب بل لعلى لا أدنو من الحقيقة إذا ما أكدت أن استقلالنا السياسى لن يتمام له وزن أو يكون له أثر إذا لم يقترن باستقلالنا الاقتصادى، وأنه ما من سبيل إلى الاستقلال الاقتصادى إلا إذا كان اقتصادنا الأهلى شعبيا، لا حكوميا كما كان حتى الآن !

«أما عن اقتصادنا الحكومى فقد بارك الله للحكومة فى خزائنها فميزانيتها موفورة لا تغيض، واحتياطيها مستفيض وموظفوها جيش عرم ينافس صغارهم كبارهم فى ارتفاع المرتبات، وفى ارتفاع الشكايات، فالكل مهضوم ولا يهضم، مظلوم ولا يظلم، والكل يطلب المزيد، وأن تتفتح له الأبواب كلما أراد أو كان محسوبا على من يريد ! !

« كل ما نراه إذن من مظاهر الثراء والترف فى مصر إنما هو مستمد من اقتصادنا الحكومى الغنى السخى . أما اقتصادنا الشعبى فأين هو ! !

« هل هو فى تلك البقرة الحلوب ، التى تدر لبنا وعسلا على غير أهلها !

« أو هل هو فى الكارثة الاقتصادية التى يعانيها فلاحونا وعمالنا الذين يتكون منهم مجموع الشعب أو أكثر من ٩٠٪ منه ، والذين يعيشون بين ظهرانينا وفى جوارنا ، وكأنهم من دار غير دارنا ، ومن عصر غير عصرنا ، ومن مصر غير مصرنا !

« والحق أنى ما مررت بقرية من قرانا ورأيت الفلاح يكاد يأكله العمل وغيره يأكل، ويلبسه العرى وغيره يرفل، ويضنيه العيش القذر ، والمأوى القذر ، والماء القذر ، والمرض القذر ، وغيره يتجمل فيجمل ، حتى لكأن المسكين يخرج من الجنة لكى يدعنا ندخل — كلما شهدت هذه المزريات المفجعات ، وحاولت أن أقارن أو أوازن بين ما نرى فى مصر من مفارقات ، تولانى شعور أشد إيلاما من الحزن والأسى لأنه مقترن بالكثير من الخجل والكثير من الوجل — فقد كنت أسائل نفسى هل حقا قد حققنا لمصر استقلالها ، فى حين أن مصر الفلاحة ومصر العاملة — وهى تكاد تكون مصر الكاملة — قد استعبدت للارض وأصحاب الأرض — وأى استقلال وأية كرامة لشعب قتل الفقر فيه روح الاستقلال والاعتماد على الذات ، فلا يكاد يجد من القوت الا ما يتناوله من موائد الأسياد من الفتات !

« وأية دفعة فى ميدان الاقتصاد وأى اندفاع ، يمكن أن ينتظر من رجل لا يملك من حطام الدنيا ما يستحق مجرد الدفاع ! ...

« وما الذى يكسبه الفلاح المصرى من الاستقلال ، إذا ما ظل فى كل عهد من العهود كبش الفداء ومحل الاستغلال ؟ فلنقلها إذن قولة صريحة يا حضرات النواب ، فلقد عملنا لتخليص المصرى من الاستعمار الأجنبى ، وقد بقى علينا أن نخلص المصرى من الاستعمار المصرى ! "

ومثل هذا يقال عن التفاوت بين أصحاب المصانع والعمال ، وعن التفاوت بين كبار الموظفين وصغارهم ، وعن التفاوت بين الأغنياء والفقراء فى كل ركن من أركان الحياة المصرية . فهو تفاوت غير طبيعى ولا معقول . ولسنا نريد أن نهبط بمستوى الأغنياء ولكنا نريد أن نرتفع بمستوى الفقراء ، فاذا اقتضى تحقيق هذا الغرض بعض التضحيات من أصحاب الثروة فتلك حصة مفروضة لا محيص عنها فى تكوين المجتمع الصالح الذى نرضاه .

كيف يمكن إذن تحقيق هذا التوازن فى غير طفرة و بلا عنف أو ضجة ؟ يمكن بوسيلتين غاية فى الاعتدال والبساطة : هما أولا : توزيع التكاليف والأعباء بنظام تصاعدى حسب تصاعد الثروات . وثانيا توزيع النفقات التى تنفقها الحكومة من ميزانيتها حسب عدد المنتفعين بها من السكان .

فأما توزيع التكاليف والأعباء بحسب مقدرة الأفراد، فقد أخذت الحكومة حتى اليوم منه بأولى خطواته حين أعفت فريقا من صغار الملاك من أداء الضريبة وخففت عن فريق آخر بعض ما يؤديه ، وحين أعفت كذلك بعض إيرادات الدخل من ضريبة التعفة ولكن هذه الخطوة لا تتجاوز أن تكون " الألف والباء من قاموس العدالة الاجتماعية " كما وصفها بحق بيان وزير المالية .

بل لقد كان معالى وزير المالية متسامحا. فما هى إلا "الألف" فقط من هذا القاموس، أما " الباء " فهى تصاعد نسبة الضريبة كلما تصاعدت قيمة الثروة . وأما مابعد " الباء " فهو الضرائب الإضافية التى بلغت فى إنجلترا تسعة عشر شلنا ونصف الشلن فى الجنيه على بعض فئات الدخل، و بلغت فى مشروع الرئيس روزفلت لمقاومة التضخم تسعة وتسعين فى المائة من الأرباح الاستثنائية إذا تجاوزت نسبتها ٦ فى المائة ! وأما مابعد ذلك فهو الاشتراكية !

والضرائب التصاعدية هى الوسيلة المعقولة الطبيعية للتخفيف الجزئى عن الفقراء وتحميل الأثرياء بعض ما تفرضه عليهم مقدرتهم على الأداء ؛ وهى كذلك الوسيلة المعقولة الطبيعية لتعويض الخزانة العامة عما تخسره من إعفاء الثروات الصغيرة من الضريبة، ولتحقيق المرونة فى الميزانية حتى تستطيع مواجهة الظروف والطوارئ، وعلى الأخص فى أيام الاضطرابات الاستثنائية . أما الضرائب الإضافية — فى حدود مناسبة لحالة كل بلد — فهى الوسيلة المضمونة لمكافحة التضخم ومقاومة الغلاء من ناحية؛ ولتمكين الدولة من الإنفاق على الإصلاح الاجتماعى والمرافق الاستثنائية من ناحية ثانية ، ولتقريب الفوارق بين الطبقات وتحقيق التوازن الاقتصادى من ناحية ثالثة .

ويساعد فى تحقيق الغرض الأخير أن يحاول واضعو الميزانية بالتدريج ، تعديل أبواب الصرف بحيث يكون نصيب المنتفعين بها متمشيا مع عددهم لا مع مقدار ثروتهم أو مبلغ نفوذهم ؛ بمعنى أن ترفع الاعتمادات المخصصة للخدمات الاجتماعية التى تقوم بها وزارة الشئون الاجتماعية ووزارة الصحة ووزارة المعارف إلى خمسة أمثالها على الأقل ؛ وأن ترفع نسبة الاعتمادات المخصصة للدرجات التاسعة إلى الخامسة فى الكادر على حساب الاعتمادات المخصصة للدرجات الرابعة إلى الأولى فى الوظائف الحكومية ... وهكذا . حتى يتحقق التوازن الاقتصادى ، على مدى السنوات .

وهنا يجب أن نحسب حساب الواقع ولا نتعامى عنه ؛ وهو أن توزيع الثروة حسب توزيع الثروة يجعل الأمر فى تحقيق هذا التوازن الذى نطلبه موكولا إلى من يؤذيهم تحقيقه . وهذه حقيقة يجب أن ينتبه إليها من يضعون تصميم مشروع المجتمع الصالح .

*
* *

(ب) الوجهة العقلية — ويتحقق التوازن فيها حين لا تتفاوت درجات المعرفة هذا التفاوت المطلق ، بين العلم الراقى والجهل المطبق . وحين لا تقع الجفوة المتباعدة بين الجمود الذى لا يتحرك والتهور الذى لا يتماسك .

ففى مصر ملايين لا يزالون فى درجة من الأمية سحيقة — والأمية درجات ! — فقد يكون الرجل الأمى متنورا بعض الشىء ، وقد تكون له مشاركة فى الاتجاهات العامة . ولكن الأمية فى مصر جهل مطبق وانحسار عن المجتمع وانزواء عن الهموم العامة ، ومنشأ ذلك أنها أميـة اقتصادية كذلك ، منشؤها الفقر المدقع والحرمان الشنيع . ومن هنا يجد التعليم الالزامى العقبات فى طريقه ، لأن الحاجة إلى اللقمة تجعل مجهود الصبى جدى وألزم لأبيه من التعليم الذى يناله . ومجهود هذا الصبى لا يتجاوز بحال جنيها ونصف الجنيه فى العـام ، فلو رفع دخل كل عائل فقير بما يساوى هـذا المقدار لساعد هذا بعض المساعدة على نشر التعليم فى القرية . ونقول بعض المساعدة لأن هناك موروثات تاريخية تجعل الفروبين ينأون بأنفسهم وأولادهم عن كل نظام حكومى ولو كان فيه صالحهم . وأقرب هذه الموروثات سياسة السادة والعبيد ، التى شعر فيها الفلاح أنه مطية مسخرة لأغراض السادة ، وأن كل ما يوضع من نظم ومشروعات إنمـا هو وسيلة لابتزازه فى مصلحة الأسياد ! أو فقدان الثقة بين الحاكمين والمحكومين ، هذه الثقة التى تحتاج فى تكوينها وتنميتها إلى أجيال فى ظل حـكم صالح ينزع الأفكار القديمة السوداء التى كانت حقا فى زمانها !

وهكذا نرى تشابك العوامل وتفاعلها كلما لمسنا مشكلة من مشاكلنا الاجتماعية ، وأكثر هذه العوامل تأثيرا هو العامل الاقتصادى بلا شك ، ولكن العوامل العقلية والنفسية بارزة كذلك ، وهذه يمكن تعديلها بالتعليم فهل التعليم الإلزامى الحاضر كفيل بتعديلها !

نحن لا نثق كثيرا فى تحقق ذلك ، وأقل مراتب التعليم المرجوة الأثر هى مرتبة التعليم الابتدائى — مع حذف اللغة الأجنبية — حتى يصبح ميسورا للجميع . ولهـذا نحن نطلب لوزارة المعارف خمسة أمثال ميزانيتهـا ؛ ومن الواجب أن تصل إلى هـذا الحد فى تدرج معقول يحسب حسابه فى تصميم المجتمع الصالح ؛ فإن لم تستطع الميزانية العادية أن تحمل ذلك — وهى لن تستطيع — فالضرائب الإضافية المعقولة كفيلة بتحقيقه على مدى السنين .

وأمر آخر لا بد منه فى تحقيق التوازن العقلى ، وهو ألا تضطرب العقليات التعليمية بين الجمود الميت والتهور المتهالك ، ولا تتوه بين العقليات المتعددة المتنافرة التى تخرجها أنواع التعليم

المختلفة فى مصر ، والتى يصفها الدكتور طه حسين بك أحسن وصف فى كتابه " مستقبل الثقافة " بين صفحة ٧١ وصفحة ٩٣ ، وهو ما لا أستطيع هنا تلخيصه فيحسن أن يرجع إليه فى موضعه من أراد .

ولسنا نشير بطبيعة الحال بتوحيد مصادر الثقافة ولا بتوحيد نظم التعليم ، ولكننا نشير بما أشار به صاحب كتاب "مستقبل الثقافة"، وهو أن يكون للدولة الإشراف على مرحلة خاصة من مراحل التعليم فى جميع المعاهد هى مرحلة التعليم الثانوى ، وأن يكون هناك قسط موحد من الثقافة يشترك فيه الجميع سواء تعلموا فى المعاهد المدنية أو الدينية ، وسواء ضمتهم المدارس المصرية أو المدارس الأجنبية . والدولة شارعة فى تحقيق هذا الذى أشار به الدكتور ، فلعلها أن تصل فيه إلى نهايته ، وألا تلق بالها إلى الاعتراضات المختلفة من كل فريق .

* * *

(ج) الوجهة التشريعية — ويتحقق التوازن فيها حين لا تعيش أوضاع القرون الأولى مع أرقى القوانين الحديثة فى عصر واحد ومكان واحد ونظام حكومى واحد . فقد كانت قوانين السخرة والعونة تعيش الى سنة ١٩٣٦ مع الدستور المصرى المستق من أرقى دساتير العالم ومع النظام الديمقراطى فى أحدث طراز ! وقد أزيلت هذه المفارقة ولكن مفارقة أخرى لا تزال تعيش الى هذا اليوم ، وهى الاعتماد على نظام العمد والمشايخ فى القرى ونظام مشايخ الحارات والأقسام فى المدن .

وكل من عاش فى القرية المصرية بعض الوقت يرثى للعناء الذى يتحمله المشرع المصرى فى صياغة القوانين حتى تخرج وافية بالأغراض التشريعية ، ويرثى للجهد الذى تتحمله اللجان فى الحكومة وفى البرلمان ؛ فى حين أن العمد والمشايخ وهم حكام القرية يطبقون — فى الغالب — نظما أخرى لا علاقة بينها وبين التشريعات التى أنفق فيها كل هذا العناء نظما عرفية قريبة من نظم العرب فى الصحراء ، أما التشريعات الحديثة الراقية فلا تطبق إلا حين يلجأ القرويون الى المحاكم فى نزاعات قضائية ، بعد أن تفشل الوسائل العرفية فى تسوية النزاع .

ويحار الإنسان فى مواجهة هذه المشكلة ، إذ يحار فى الحكم بأى النظامين أصلح للتطبيق فى حالة الريف الراهنة ، وما يخيم على صدره من الجهل والفقر . ولكن الذى لا شك فيه أن الريف المصرى فى حاجة لأن يرتفع كثيرا حتى يصل الى مرتبة التشريعات التى تسن للمملكة ، وأن نظام العمد والمشايخ فى صورته الحاضرة قد يكون أقرب إلى عقلية الريف وأنسب ، ولكنه فى الوقت ذاته يساعد على استبقاء حالة التخلف الواقعة ويؤخر موعد النهوض الفكرى والاجتماعى ، ويملى لعهود الإقطاع والاستبداد فترة من الزمان .

أما نظام مشايخ الحارات والأقسام فى العواصم فهو الذى لايجد له ما يبرره بأى وجه، وما أسهل الاستغناء عنه وعن مساوئه المعروفة لو استخدم نظام البطاقات الشخصية على شرط تخفيض رسومها إلى الحد الذى يستطيعه أفقر الفقراء .

وليس هذا النظام أو ذاك إلا مثلا من أمثلة المفارقات الكثيرة وعدم التوازن فى النظم والتشريعات وذلك ثمرة من ثمار الترقيع فى التشريع . ذلك الترقيع الذى شكا منه وزير المالية فى خطابه بالقياس إلى القانون المالى ووعد بالعمل على تجديد الثوب كله !

* * *

(د) الوجهة الاجتماعية — ويتحقق التوازن فيها على وجه العموم حين يتحقق التوازن الاقتصادى والعقلى والتشريعى إلا أن جانبا آخر من جوانبها فى حاجة إلى كلام مستقل . ذلك أننا فى أوضاعنا الاجتماعية وتقاليدنا العامة نكاد نكون شعوبا مختلفة لا شعبا واحدا ، ولولا قوة البيئة المصرية وجاذبية الأرض لتفرقنا أمما لا يربط بينها رابط من المظاهر ولا التقاليد .

وقد كتبت مرة فى هذه المجلة تحت عنوان "جيل حائر" مقالا فى بيان ذلك التفاوت أقتبس منه هذه الفقرات :

"ليس بين الفتاة التى تدفع حياتها ثمنا لنظرة تلقيها من النافذة على الطريق العام فى القرية . وبين الفتاة التى تخاصر شابا وتراقصه وهما مخمورات على مرأى من الوالد والزوج فى المدينة... ليس بين هاتين الفتاتين إلا بضعة أميال من المكان ، وبضع ساعات من الزمان ! !

" وليس بين البيت الذى تدار مطابخه وحماماته ومكاويه وسائر مرافقه بالبخار أو الكهرباء، ويتلقى سكانه "مودات" أزيائهم من أوربا وأمريكا، وتدور أحاديثهم بلغة أجنبية لاتخالها اللغة القومية إلا نظرا أو تنازلا . وبين البيت الساذج المبنى من القصب والطين والصفيح القديم والأوانى المحطمة ، والذى لاتزيد محتوياته على عدد من القدور وشىء من الأسمال وزهيد المتاع ... ثم بين الحى الذى يقع فيه الأول والمباءة التى يقع فيها الثانى ... ليس بين هذين الحيين وذانك البيتين إلا بضعة أمتار من المكان وبضع دقائق من الزمان " ... الخ .

ودع عنك الفوارق بين الأزياء ، والفوارق بين العادات ، والفوارق بين اللهجات، فهى كلها فروع من التفاوت الاجتماعى . منشؤها التفاوت الاقتصادى والتفاوت العقلى، ومنشؤها وراثات تاريخية لم تكن تصبر على الزمان لو لم تجد سندا من الفقر والجهل والإهمال .

ومن الواجب عند وضع تصميم المجتمع الصالح أن تنال الأسرة وتشريعاتها والطفولة ومشاكلها والأمومة وواجباتها أكبر قسط من العناية ، فالواقع أننا لم نحدد إلى اليوم صورة الأسرة التى نريدها ، بل لم نحدد صورة الفرد التى نبتغيها ، وهى نواة المجتمع الذى نهم بإنشائه .

* * *

هذه صورة مجملة سريعة للمجتمع المتوازن الذى نريد تحقيقه وتبرئته من مظاهر التفاوت ومظاهر الاختلال ؛ أما تفصيل هذه الصورة ، وأما البحث فى وسائل تنفيذها ، فتلك وظيفة الهيئة العليا التى يجب أن تنظر فى " تصميم المجتمع الصالح " .

وهذا البيان يبين نوع الكفايات التى يجب أن تضمها هذه الهيئة ، ونوع المعلومات والاحصائيات التى يجب أن تحصل عليها ، حتى تستطيع أن تضع هـذا التصميم فى حدود دقيقة ، وأن تدعه للدولة تنفذه ، كل وزارة فى حدود اختصاصها .

ولنسم هـذا التصميم " مشروع السنوات الخمس " أو "مشروع السنوات الخمسين" فعـدد السنوات لايهم مادام التصميم سليما ، وما دامت العوامل المختلفة قد روعيت عند وضعه ، والظروف المحيطة قد لوحظت بقدر الإمكان .

أما ترك الإصلاح الاجتماعى للصادفات والمفاجآت فهو تبذير فى الجهد وتبذير فى المـال وتبذير فى الآمال .

سيد قطب

صورة العالم الحديث فى ربيع سنة ١٩٤٢

بقلم الأستاذ محمد لطفى جمعه

---

(١)

كتب برتران روسل الفيلسوف الاجتماعى العالمى ، وقد صار لوردا ، واختار الاقامة فى الولايات المتحدة منذ سنة ١٩٣٨ مقالا نشرته أمهات المجلات الأمريكية يقول فى وصف العالم الحديث :

"لقد حلت الوحشية والقسوة محل الحضارة والتقدم وامتلأ العالم بالآلام وتجلت آمال الإنسانية فى السعادة فاذا هى محض أوهام وظهر للبشرية المتطلعة إلى الخير أنها لم تكن إلا مخدوعة أو خادعة . لاتسعد الأمم بالأراضى المنزرعة ولا الأفدنة الخضراء ولا الأشجار المثمرة إنما تسعد الأمم بالرجال الذين يزرعون الأراضى والأفدنة والأشجار، ولا بالمناجم والمعادن التى تخرج ثروة الأرض الباطنة وكنوزها الدفينة فى أحشائها ، إنما بالعمال الذين يخرجون هذه الكنوز ؛ ولكن كيف يصنع رجل واحد محب للخير وميال للإصلاح، حيال عالم بأسره؟ إن الجنس البشرى خليط غريب من الخير الإلهى والشر الشيطانى حتى صار كل من الخير والشر أمرا لازما ، لاغنى عنه ولا بد منه . فلا اليأس التام بنافع ولا الاستبشار الأعمى بشافع . و إنه لمن سوء حظ المتعاصرين فى هذه الحقبة من الزمن أن تقع أعمارهم فيها".

وظاهر من رأى هذا الحكيم الذى ملأ الكتب بأفكاره المنطقية السليمة منذ ثلاثين عاما أنه و إن لم يمل نحو التشاؤم كل الميل إلا أنه صرح بأمور كان يحرص كل الحرص على أن لايصرح بها كالتسليم بطبيعة الانسان المزدوجة بالشر والخير ، والاعتراف بأن الفترة التى نعيش فيها فترة سيئة الطالع فى دورة الزمن الفلكية . وهذا كان يعد كلاما غريبا على قلم فيلسوف متفائل ولكن الواقعات الراهنة تقهر الأمزجة المتفائلة وترغم الحكيم المتحفظ على التصريح بما كان يصونه عن أذهان الخاصة فضلا عن العامة .

و إن المستقرئ الحصيف لا يعدم من أقوال المفكرين وشهادة الحكماء التى يؤدونها بين يدى التاريخ ومؤلفات الرقباء العدول الذين لا يضمرون تحيزا ، عشرات الآراء التى تؤيد برتران روسل وتدعم حجته فى هذا الوصف الوجيز المؤلم. فقد قال ويليم هارد فى مجلة " نظرة الى الأمام": "إن الأمم الحديثة فى القارتين اللتين تحملان أعلام الحضارة (أوروبا وأمريكا)

قد فقدت العقائد الدينية ولم تحل محلها شيئا، حتى ولا قانون الآداب العادية التى تعد سياجا متينا فى حياة الصين بناه كونفوشيوس بحجارة من العرف والعادات والأخلاق الموروثة ليكون عضدا لسور الصخور الذى بناه ملوك الصين الأول ليمنعها من هجوم الغزاة والفاتحين وإذا كانت الأمم لا تحترم الأديان ولا تعوض عنها بالأخلاق الفاضلة. فلا ريب فى أنها تنزلق الى الرذيلة والإباحية . وقد استقرأت هذه المسألة فوجدتها قد مرت بطورين الأول فقد الكرامة التى كان يتحلى بها رب الأسرة وانطباع الخلال فى الشباب بطابع حب الذات والأثرة . وقد استفحل هذا العيب وتضخم حتى دخلنا فى دور الحساب والعقاب على ما جنت أيدينا فى هذه البلاد . إن الدين ليس عبادة وطقوسا وحسب، ولكنه أيضا نظام اجتماعى يحدث الرهبة والهيبة والاحترام فى النفوس. فهو حفاظ لا يستهان به ووقاية ضرورية للأمم فى أدوار الحضارة. وإن انحطاط الأخلاق فى دور الحضارة يحتاج الى شدة فى معاملة الرعية حتى ترعوى وتسلك ما يقرب من سواء السبيل " .

وضرب الكاتب أمثالا عن التمسك بالأخلاق ولو كان عن طريق التقاليد الموروثة فى الطبقات القديمة فقال :

"إن البراهمة المتمسكين بدينهم فى بلاد الهند يخشون التلوث من مخالطة أرباب الديانات الأخرى كالبوذيين والمسلمين والمنبوذين، وسبب خشيتهم رعبهم الدينى الشديد من لمس لحم الحيوان فاذا وصل الى أيديهم خطاب من مملكة نائية يأكل أهلها لحم الحيوان يغتسل أحدهم بالماء من رأسه الى قدمه ليطهر من لمس ذلك الخطاب . وكان هذا الأمر يبدو لنا غريبا ودليلا على الحماقة أو على الأقل على التنطع فى الدين، أما الآن فنحن نعجب به ونمتدحه لا فى ذاته ولكن فى دلالته على فائدة التمسك بأوامر الدين ونواهيه. فقد صار كثير من الأمم التى كان يحرم عليها الخمر وأكل لحوم الخنزير والمعاملة بالربا تفعل هذه الأشياء جهارا وتفاخر بها ، الأمر الذى لا يخطر على بال الهنود ولذا استطاعوا أن يتماسكوا على مدى الأجيال الطويلة أمة متحدة لا يعتورها انحلال " .

وضرب مثلا آخر على الكذب فقال " إن قانون مانو الأدبى الذى يخضع له مائتان وخمسون مليونا من الهنود يحرم الكذب وينذر بالعقاب عليه ولا يبيحه إلا فى حالتين اثنتين :

الأولى عندما يتعلق بالكذب إنقاذ حياة إنسان من الموت، والثانية عند ما تثنى على غانية فتذكر لها محاسن لا وجود لها أو تبالغ فى وصف محاسنها .

فأين هذه المبادئ السامية من حياتنا الحاضرة القائمة على الأكاذيب فى السياسة والاقتصاد والاجتماع وسائر المعاملات تقريبا ، حتى يعاب من لا يتقن هذا النوع . وقد

كتب أحد مشاهير مؤلفى الانجليز فى أواخر القرن التاسع عشر فصلا بليغا فى "جعل الكذب فنا جميلا ، مع أن انجلترا كانت من أشهر الأمم فى صدق المعاملات[1] نعم إن كتابة فصل لا تدل على أخلاق أمة بأسرها ، ولكنه علامة على تحول الزمن ودخول الكذب فى حياة المجموع دخولا يقتضى تمجيده والتشنيع عليه وتجويزه من دواعى العتاب والملام .

(٢)

من أهم مظاهر الحياة العصرية الحديثة الصراع الحربى المصحوب بالصراع السياسى وهما نتيجة منطقية للصراع الاقتصادى .

كتب تشارلس هندرسون أحد أصدقاء الرئيس روزفلت فى مجلة " هار برز مجازين" فى مقال بعنوان الثورة الاجتماعية يقول " هل يترك العالم حتى ينتحر ، أو تفنى الأمم بعضها بعضا فى هذا الصراع الذى يعرف أوله ولا يعرف آخره ؟ . لقد اشتعل العالم كله بالحرب وبعد ان كانت الحرب محصورة بين دولتين أو ثلاث صارت مشاعة بين جميع دول العالم تقريبا دون استثناء . وبعد ان كانت الحروب من اختصاص الجيوش فى أزمان معلومة وأماكن معينة تعرف بميادين القتال أو جبهات الحرب أصبحت الأرض جميعها ميدان حرب وجبهة قتال وكل سكان العالم جنودا وجيوشا على الرغم من أنوفهم ، حتى الأطفال والشيوخ والنساء والمرضى ، وأصبح تبنى اليتامى التائهين أمرا مسلما به سواء أمات الوالدون أم فقدوا وأصبح الأهل يبحثون عن ذويهم بالمذياع واندكت صروح الحضارة المادية التى صرفنا فى تشييدها نحن وأجدادنا مئات السنين . وأصبحت الحياة الانسانية أبخس ثمنا من سعر قنبلة أو مدفع رشاش ، دع عنك دبابة أو طائرة أو غواصة . واتجه ذكاء الجنس البشرى وفطنة أفراده وقوة إرادتهم نحو التدمير والهلاك .

وقد فنى فعلا عشرات الملايين تقتيلا وإغراقا وإحراقا واكتظت أجواف البحار وفيافى الصحارى والفلوات ومجارى الأنهار وأحضان الحراج والغابات ببحث الشبان الذين كانوا بلا ريب مناط آمال الإنسانية المتمدينة فى القرن العشرين ، أما الأموال التى انفقت فى مضمار هذا الدمار فلو أنها استخدمت لاكلها ، بل بعضها فى تقويم المعوج وإصلاح الفاسد وتعمير الخراب وعلاج المرضى ، وإغناء الفقراء وتعليم الجاهلين ، لازدهرت الحياة الدنيا فى كل بقعة من بقاع العالم مئة عام على الأقل .

---

(١) يشير الكاتب الى ما كتبه أوسكاروايلد بعنوان Lying as a fine art.

إن الحقائق كلها لا تقال للأمم كما صرح بذلك هارى بيرد (Harry F. Byrd) عضو مجلس الشيوخ فى الولايات المتحدة فى مقال مفيد عنوانه "برنامج الدفاع القومى" وما دام المقول والمذاع أن هذه الحروب لفائدة الشعوب التى تخوض غمارها فالشعوب أولى من ينبغى له أن يقف على الحقيقة، نعم إن الزعماء موضع ثقتهم ومقر اطمئنانهم ومستودع أسرار الدول فى السلم والحرب ، ولكن الأمم فى نهاية الأمر هى التى تدفع الثمن مالا ودما .

(٣)

إن أصل هذا النزاع هو صراع لأجل القوت . وما كنا نسمع كاتبا أوروبيا يتغزل فى الخبز قبل الآن .

فقد كتب "ريتشارد سون رايت" فى مجلة "كتاب الأيام" ما يأتى :

" إن رغيف العيش رمز لأشياء كثيرة ثمينة ، ولا يجوز أن تنسى . ففيه أرى بذرة القمح التى تلقى فى جوف الأرض السمراء وقطرات المطر التى تسقى الزرع وتبعث الحرارة فى كيان الحبة . وفيه رؤوس القمح الذهبية وسنابله الرشيقة والرياح التى تهب فتميل تلك السنابل الملآنة بالقوت ، فيشبه حقل القمح تحت اهتزاز الريح موجة عسجدية تذهب وتعود . وفيه تلك الحيوانات الصغيرة التى تجوس خلال الحقول وتمر مسرعة فى أقنيته الضيقة لتقتطف فى غفلة الحراس بعض تلك السنابل قبل نضجها .

ثم يأتى الحصاد فيشمر الرجال والنساء عن سواعدهم ليحصدوا ويكدسوا ويهرسوا ويذروا فى الهواء ثم ينقل القمح إلى المطاحن فتطحنه دقيقا ناصع البياض وتقدم الأمهات فى غبطة وهناء لعجنه وخبزه فيخرج من الأفران المنزلية ذا رائحة عطرة ولون ذهبى وطعم طبيعى لذيذ . فاذا جاء صباح السبت وصفت الأرغفة الناضجة على الألواح أقبلت الفتيات والفتيان على مئها بالزبدة والمربى ليسدوا بها رمقهم كما يفعل آباؤهم وأمهاتهم فى المصانع والحقول والمناجم والبيوت" اهـ . الغزل فى الرغيف .

هذا الكلام الجميل فى رغيف الخبز ، لم نقرأ مثله إلا فى هذا العصر ، وهو يمثل حالة نفسية لم تكن معروفة فى أنحاء العالم فى عهود الرخاء ويذكرنا بقول المتنبى فى مدح أبى شجاع فاتك أمير الفيوم :

ذكر الفتى عمره الثانى وحاجته ما قاته وفضول العيش أشغال

من القصيدة الشهيرة التى مطلعها :

لا خيل عندك تهديها ولا مال فليسعد النطق إن لم تسعد الحال

(٤)

ومما يؤيد القول بأن أصل نكبة العالم اقتصادية وأن الخوف من الجوع هو الذى دفع بهم إلى الموت والقتل ما كتبه ويب والدرون الكاتب المعروف بعنوان " مليونان من العاطلين فى الولايات المتحدة وحدها " فقد وكد هذا الكاتب الخبيرأن العطل فى العالم المتمدن ليس حالة طارئة بل داء مزمن يتفاقم ويشتد وهو يسبق حصوله بأعوام . فقد كان العطل فى الأجيال الماضية طارئا على العمال والصناع والزراع فى مواسم معلومة تعرف فى فرنسا بأنها (Saison morte) أى مواسم ميتة أما الان فإن العالم والعامل والطالب يستعدون للعمل بالدرس والممارسة والمران وهم يعلمون أنهم لن يجدوا عملا . ونتيجة ذلك فى كل أمة متمدنة أنه بانقراض الجيل المعاصر تذهب الرغبة فى التحصيل والاستعداد ما دامت النتيجة معروفة سلفا وهى العطل والعجز عن الحصول على عمل . إن أصل الاجتماع أن يبدأ الرجال أو النساء تعليم فن بافتراض عقد اقتصادى ضمنى مؤداه أنك تبذل المال والجهد لتستعد وأن المجتمع يتلقاك ويجازيك على استعدادك بايجاد عمل لك ولذويك . ولولا ثبوت هذا العقد الضمنى فى أذهان الشبان والنساء مامد أحدهم يده للتعليم أو الاستعداد ، فالأغنياء منهم ليسوا بحاجة للعمل والفقراء لا يرضون أن يتعلموا ليعيشوا بعد ذلك على صندوق الصدقة العامة . ثم تبدأ ثورة اجتماعية غايتها قلب الأوضاع الحاضرة . وأن عدد مليونين هو نتيجة فحص ديوان إدارة الإنتاج وليس ظنا أو تخمينا أو تنجيما بل حقيقة راهنة وقد شوهدت بوادر هذا العطل فى الصناعات الكبرى مثل صناعة السيارات المدنية وصناعة أوانى الألومنيوم "مانيتوك" فى ميدتيل وغيرها من البلاد التى تخصص أهلوها لهذه الصناعة وأن ديوان العمل ليعجز عن ردع الشركات التى تأمر عمالها بالانصراف لأن رؤوس أموالها لا تكفى لسداد مرتباتهم .

لقد أصبحت أعباء الحكم ثقيلة على كواهل الحكام ، حتى أن الرئيس الواحد منهم ليحيطن نفسه بعدد لايستهان به من المستشارين وأهل الرأى ممن لايخلون بتبعة وقد اشتهروا بالذكاء والاخلاص والحنكة . ولكن العيب فى هذه الطريقة أن الذى يبدى الرأى غير الذى يتعهد بتنفيذه . وكان مثل هؤلاء الأشخاص يعرفون فيما مضى باسم القوة الرمادية (puissance grise) كالأب يوسف الذى كان يسند ريشليو ورجل المابين الخديوى الذين سندوا السلطان عبد الحميد وكاشية بعض ملوك انجلترا فى أوائل القرن العشرين .

وقد كتب رايون كلا پر فى مجلة (Look) أن الذين يحملون عرش الرئيس روزفلت ثمانية من دهاة الأمريكان يخلون به ويدخلون عليه فى كل وقت بدون إذن ويراجعون خطبه ويوجهون أحاديثه وكلهم موضع ثقته ورضيع لبان مودته لايجذبهم مال ولا تغريهم سلطة وهم

ويل ميليت وفليكس فرانكفورتر وأوكونور وباروخ وشرودو بوليت وماكليش وروزنمان. هؤلاء ليسوا وزراء ولكنهم خلفاء كولونيل هاوس الذى كان يد لرئيس ويلسون اليمنى ونحن لا يهمنا من عملهم أو أشخاصهم شيء أكثر من أهم جزء من صورة العصر الحديث فى هذا العالم ولو فحصنا كل بلاط أو رياسة لوجدنا حاشية من هـذا القبيل قد يكون لها أثر ونفوذ أقوى وأوقع من أثر المسئولين الرسميين أنفسهم . وهـذا التكوين الرياسى هو مظهر اجتماعى لحاجة الحاكم الى تعـدد الآراء وتوافر الأذهان التى تجتمع لمعونته فى فحص أمهات المسائل فى الحقيقة ودرسها ، فهل هم ضمان للشعب أو ضمان للحاكم وهل هـدايتهم — حتى فى حالة إجماعهم — تؤدى الى الغاية المقصودة من التفافهم حول الحاكم؟ وقد أثبت الاختبار أن الحاكم أو الرئيس وان اتخذ مستشارين غرباء عن الحكم يزداد أمنه مالم يكن هـذا المستشار امرأة وإلا فالعاقبة معروفة فيما وقع بين بول رينو وهيلين دى بورت فى مأساة فرنسا .

من مظاهر التناقض الصارخة فى العصر الحديث التضييق على حرية الأفكار والأقوال والاباحة شبه المطلقة فى المجتمع . فعن الأولى قال هيرمان أولشتان صاحب أكبر دار للطباعة فى أوروبا الوسطى " ليس فى مقدورنا أن تكون لنا آراء " وتسجل المجلات والصحف المصورة تصاوير الرجال والنساء فى الحدائق والبساتين العامة وعلى شواطئ البحار فى أوضاع يندى لها وجه الشيخ الناضج وجبين العذراء البريئة . أهو الاعجاب بالجمال ، أو داء الحب للوهلة الأولى ، أو تحلل الروابط الاجتماعية أو إغضاء الشرطة وحفاظ الأمن عن هذا الأذى لكل عين محصنة قال مستر بروكلين داونى : كنت أمر وصديق فى سنترال بارك وفيه إضاءة كاملة فان سيادة الظلام لم تكن مطلقة ولن تكونها أبدا فى هذه الجنة الفيحاء وإذا بنا نرى عن يميننا وشمالنا وتحت أقدامنا وفى كل بقعة قدودا ممدودة وأجساما متلاصقة وأذرعة متعانقة وخدودا متقاربة فلم نظن فى أول الأمر أنهم بشر مع أننا سمعنا وصف هذه الحالة عشرات المرات وقد دب الرعب فى قلب صاحبى فعلا ورأيته يسرع الخطى ولكن أخيرا تأكدنا أنهم رجال ونساء فى مقتبل العمر وأنهم اتخذوا هذه الطريقة للائتناس وقضاء ساعات الفراغ . فقال لى صاحبى :

" لا شك أن مثل هذه المودة الوثيقة تورث الصداقة ... "

قلت : الصداقة فقط ؟ قل إنها خليقة بأن تورث الزواج الدائم والعروة العائلية التى لا انفصام لها . إذ ليس بعد هذه المحبة على عشب الأرض شيء يقرب بين قلبين .

فنظر إلىّ شزرا وقال لى : أتعلم أن الطلاق أصبح بدعة صارخة وأن بعض ولاياتنا تخصصت فى تسهيله !

(٥)

كان الطلاق محرما فى الديانة المسيحية لاعتباره رابطة لاتنفصم بين الكنيسة والسيد المسيح . وفى الانجيل آية " لا تفرقوا من جمعهم الله " ثم عدل عنه البروتستان فى القرن السادس عشر . ووضع الكاثوليك فى سبيله عقبات ثم أباحوه . وأباحته الكنيسة الارثوذكسية بقيود شديدة والكنيسة الانجليكانية بانجلترا جعلت له أسبابا مشروعة كالزنا والجنون وعدم اتفاق الأمزجة وأخيرا رفعت القيود فى كل مكان حتى صار الطلاق نوعا من اللهو والتسلية فكتب جوردون جاسكيل فى المجلة العامة مقالا بعنوان " طلق بينما تلهو "

قال : دقت مدينة رينو فى سنة ١٩٤٠ أجراسها لثلاثة وألفى طلاق ولكن "ميامى" قد بذتها وغلبتها إذ سجلت محكمتها فى عام واحد ٤٠٠٠ طلاق . والشروط هينة لينة فما عليك إلا أن تقيم فى هذه الولاية أو تلك تسعين يوما فى الصيف أو فى الشتاء وأن تدفع رسما بسيطا ثم تقرر أنك ستقيم مدى حياتك فى هـذا البلد أو ذاك ولن يحاسبك أحد على هذا التقرير . أما القاضى فلا يسألك إلا سؤالا واحدا وهو أتنوى الاقامة إلى ما شاء الله ؟ . أما أسباب الطلاق فهينة فمنها أن زوجتك رفضت قبلتك أو غلقت الباب دونك أو أجابتك إجابة خشنة أو تهاونت فى إعداد الطعام أو كلفتك مالا تطيق ثمنا لقبعة أو سراويلات أو منامة الخ وكذلك تبدى المرأة أى سبب من هذا النوع كأن تقول انك لم تضحك من نكتتها فخجلت أو سألتها بعد أن قصت عليك نادرة طريفة "وماذا حدث لأحد أشخاص النادرة" مما يدل على عدم انتباهك ، أو أنك تشاغلت عنها بمداعبة قط أو كلب أو عصفور كنارى الخ . فاذا صدر الطلاق فقد فصمت عروته إلى الأبد . ويحدث تزوير كثير وكذب أكثر (مع عدم الحاجة اليهما) ولا يبالى أحد بما يحدث .

وهذه الحالة تدل على تفكك الروابط العائلية التى كانت أقوى ضمان للسعادة القومية لأن الأسرة نواة المجتمع ودعامته فاذا كان تفككها سهلا وميسورا ببذل قليل من المال فقد أمسى المجتمع كله فى خطر . كانت الأمثال تضرب بسهولة الطلاق عند المسلمين وتعتبر نذير سوء وخطر بل عيبا جوهريا فى التشريع الاسلامى . أما الآن فقد تفنن الغربيون المسيحيون فى اختراع أسباب الطلاق وجعله من السهولة بمكان عظيم ، عابثين بمقدسات الحياة غير عابئين بما يصيب الأولاد وهم ثمار الزواج وعماد الأمة ؛ واكتفى الفرنسيون بتمثيل المآسى على المسارح ووصفوا الأطفال بأنهم ضحايا وكفى !

إن هذه الصورة الغبراء بل القاتمة قد أوحت إلى كاتب كثيرين تدوين الكتب وتدبيج المقالات وتحبير الرسائل حتى أن رئيس تحرير جريدة التقدم بمدينة كليرفيلد جاهد فى ابتكار عنوانات لاثنتى عشرة مقالة فى عدد جريدته ليصف حالة العالم الدولية والاجتماعية ولم يجد

واحدا منها كافيا لبيان موضوعه فاضطر فى نهاية الأمر أن يجعل للجريدة كلها عنوانا واحدا فى رأس الصفحة الأولى وهو : " العالم فى أسوأ حال " .

(٦)

وليس هـذا الوصف بالكثير على بعض ما نرى ونسمع ونقرأ بل لعله يليق بالبعض لا بالكل و إنك لو أمعنت النظر أو أنعمته فى الحقائق الكبرى الماثلة بين يديك والشاغلة لذهنك لرأيت معظمها ناشئا من أسباب صغيرة يعدها بعض الناس تفهة حتى ليصدق عليها المثل العربى "معظم النار من مستصغر الشرر" قال "پاسكال" المفكر الدينى الفرنسى الشهير :

"إن صغائر الأمور التى قد تمر غير معروفة أو ملاحظة من أحد تحرك الجنس الإنسانى بأسره فان أنف كلو بطرا لو كان أقصر مما كان ولو بربع قيراط لتغير وجه العالم من سنة ٣١ قبل المسيح إلى الآن، فإن جمال كلو بطرا فتن عقل أنطونيوس ولو لم يفتن بها لما خسر موقعة أكتيوم س ٣١ .ق.م التى غيرت اتجاه التاريخ وأصبح لو انتصر، مؤسس الإمبراطورية الرومانيـة " و إن موقعة الطرف الأغر سببت رواج التجارة الانجليزية فى أمريكا ، و إن تغذية الجنود بلحم البقر تعقب الفوز فى ميادين القتال (وترلو)، و إن سبب انتخاب ويلسون لرياسة الجمهورية هو (استقالته) من التدريس واشتغاله بالسياسة، وسبب الاستقالة أنه أراد بناء كلية پرنستون بوجهة بحرية فعارضه عميد الكلية، و إن سبب الحرب الكبرى الماضية طلقة من مسدس برنزيب الصربى فقتل ولى عهد النمسا . و إن سبب الحرب الحالية هو فشل عصبة الأمم، وقد فشلت لأن الولايات المتحدة لم تنضم إليها . و إذن يكون وضع كلية برنستون الحالى الذى أغضب ويلسون هو السبب الخفى للحرب الحاضرة .

إن هـذه النبذة التى كتبها كاتب من أقدر الكتاب فى مجلة Scribner تدل على تفريع التعليل المنطقى فى الأذهان الناضجة لحوادث العالم وتعد فى ذاتها تعليلا لبعض ما نشهده من حوادث هذا العصر الحديث التى لم يسبق لها مثيل فى التاريخ على الرغم من قول بعض الباحثين إن التاريخ الإنسانى يعيد نفسه .

ولأجل ختام هذه الصورة العالمية العصرية العجيبة نذكر أن مجلة "فرندلى رڤيو" نشرت بحثا طريفا لدرس الإجرام فى هذه الأعوام فقال الكاتب : تمر الآن موجة من الجنون الخيالى بأذهان المجرمين فقد كفوا عن القتل و إهراق الدماء قليلا بعد إعلان الحـرب ، كما قلت حوادث الانتحار بنسبة الثلث . واتجه الجناة إلى ألوان طريفة من الإجرام، فقد خطف مجرم ورقة مالية بألف ريال ثم ابتلعها وهو يأمن من مجىء الشرطة والاعتقال ، وأخذ الآخر وثيقة التأمين على الحياة لصديق وجعلها فى " برشام " طبى كالذى تؤخذ فيه الأدوية المرة

وتناولها بجرع من الماء بدون سبب ظاهر، وسرق أحدهم حماما من تاجر صينى ثم باعه إليه، وأخذ لص سيارة حمل كبيرة من صاحبها فارغة من الأحمال وقادها بضعة أميال ثم تركها سليمة ، ودخل رجل عارى البدن إلى مصرف فهربت السيدات من وجهه وضحك الرجل فلم يصنع شيئا سوى أن قال إنه يريد إيداع خمسين ريالا لحساب صديقته، أما الشيء الذى أخرج الكاتب عن حدود عقله فعبر عن الحادث بأنه " باعه واشتراه " فهو أن مجرما شهيرا اسمه "بارو" ممن كانت تهتز له أبواب المحاكم والسجون وتضطرب لذكره قلوب رؤساء الشرطة والمخبرين إذ أنه زعيم عصابة أدخلت الرعب على جنوب الولايات المتحدة الغربى بأسره زمنا يزيد على عشرة أعوام، هذا الرجل الضخم الخطير يبحث عنه البوليس لأنه سرق علبة بطارخ من دكان بقال ! !

قال الكاتب : و إنى أميل إلى تعليل هذه الحوادث بالنظرية القائلة بأنها وليدة الانحلال الخلقى والانحطاط المستمر عن مستوى الحياة الأدبية بسبب ارتقاء التمدن ارتقاء لم يسبق له مثيل ، أى أن الأشياء إذا بلغت ما يقرب من الكمال عادت إلى النزول البطىء أو السريع كما تزول الحياة من أى كائن حى .

* * *

هذه صورة خاطفة للعالم الحديث فى ربيع سنة ١٩٤٢ مرسومة بأقلام عشرات من كتاب الغرب لخصناها لتكون عبرة لأهل الشرق ونحن نعوذ بالله من الشرور ونسأله السلامة فى البقية الباقية .

*

محمد لطفى جمعه

" إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا۟ مَا بِأَنفُسِهِمْ وَإِذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِقَوْمٍ سُوٓءًا فَلَا مَرَدَّ لَهُۥ وَمَا لَهُم مِّن دُونِهِۦ مِن وَالٍ " .

[قرآن كريم]

وظيفة الإرشاد الاجتماعى ووسائله

فى هذا الطور من حياتنا

نحن فى صدد إصلاح مجتمع مريض فاسد ، وإنشاء مجتمع سليم صالح . والوسيلتان اللتان نملكهما لبلوغ هذين الغرضين هما التشريع الاجتماعى والإرشاد الاجتماعى . وفى موضع آخر من هذا العدد قد أجملت صورة المجتمع الصالح وتشريعاته فلا أعود هنا لتكرار القول فيها .

وكذلك ألممت هناك بما تستطيعه الوسيلة الأولى من وسائل الإصلاح وهى التشريع من المساهمة فى إصلاح المجتمع الحاضر وبناء المجتمع الجديد ، فلا أكرر هنا ما فصلته هناك .

وإنما يعنينى فى هذا المقال أن أبين وظيفة الوسيلة الثانية فى هذا الطور من حياتنا ومدى ما تستطيع أن تحققه من الإصلاح أو التمهيد للإصلاح .

إن وظيفة الإرشاد الإجتماعى تتلخص فى أمرين :

الأول : بيان ما فى المجتمع الحاضر من أمراض وعيوب ، والفحص عن أسبابها ، ودراسة أحوالها وتطوراتها ، وتتبع ظواهرها ومضاعفاتها ، وجمع الإحصاءات والبيانات الخاصة بها ... ثم اقتراح وسائل علاجها ، ورسم الطريق لهذا العلاج .

الثانى : تصوير مثل أعلى للمجتمع المطلوب ، والدعوة إلى هذا المثل ، وبث فكرته فى النفوس ، وإقناع الجميع بضرورة العمل لتحقيقه فى عالم الوجود . إذ أن خلق المجتمع الصالح لا يتم بمجرد بيان ما فى المجتمع الحاضر من عيوب ، بل لا بد من رسم صورة للمجتمع الصالح الذى نريد .

وللإرشاد فى تحقيق هذين الغرضين أهمية لا تقل فى الطور الحاضر من حياتنا عن أهمية التشريع . ذلك أن الإصلاح الاجتماعى عمل عسير لا يتم بمجرد الرغبة فى إتمامه ، وهو يقتضى من فريق من الشعب تضحيات معقولة اعتاد ألا يبذلها يوم كان المجتمع والنظر فى أمره نافلة لا تعنى أحدا . كما أنه يقتضى من الفريق الآخر يقظة واستعدادا لقبول الإصلاح .

ولعل هذه هى مشكلة الإصلاحات الاجتماعية ، فهى مسألة وجدانية واقتصادية وقانونية وصحية ، وبتعبير مجمل : مسألة إنسانية معقدة كتعقيد الإنسان ذاته ، وكل إغفال لعقدة من العقد يؤخر حلها جميعا ، إن لم يحدث بها مشكلات وعقدا جديدة .

خذ مثلا لذلك مسألة المياه النقية الصالحة للشرب ، فقد ثبت فى حالات كثيرة أن بعض القرى التى أمكن توفير المياه النقية بها يعرض سكانها عن هذه المياه ، وتأبى فتيات القرية ونساؤها أن يجلبن الماء الصافى مؤثرات عليه الماء العكر الذى لا يزال بخيره وسمه وخصوبته ، معتقدات أن ما يخصب الأرض يخصب ساكنى الأرض ، والعكس بالعكس سواء !

وخرافة كهذه كفيلة بالقضاء على مشروع هام كمشروع المياه النقية ، ولا بد فى محاربتها من تتبع تاريخها ، وهى ولا شك ترجع إلى ما أثر عن مصر القديمة من عبادة النيل أو تقديسه واعتقاد الخصب فى مياهه الحمراء ، كما ترجع الى الجهل الذى يسيطر على الريف ويملى للخرافات القديمة والحديثة فى التعمير والبقاء .

ومثل آخر فى التعليم الإلزامى الذى نعتمد عليه فى تنوير الريف بعض التنوير ، فقد لوحظ أن كثيرا من الآباء يحتملون الغرامة التى يفرضها عليهم القانون ولا يرسلون ببناتهم الى المدارس ، لأن التقاليد تحول دون تعليم الإناث فى بعض الجهات حتى اليوم والغد ، ومشكلة التقاليد يجب تناولها باللطف لا مواجهتها بالعنف ، فهى عميقة الجذور فى النفس الإنسانية ومحاولة اقتلاعها بالقوانين محاولة متعبة أو فاشلة .

أما البنون فقد لوحظت كذلك كثرة تغيبهم ، وكان وراء هذا التغيب فى الغالب عوامل اقتصادية لها قيمتها فى حياة الفلاح المصرى . ذلك أن الولد جزء من رأس مال أبيه الضئيل ، والفقر الأسود الكالح الذى يعانى الريف ، يجعل مجهود الصبى جزءا من مورد الأسرة لا غنى لها عنه .

ومثل ثالث فى معالجة هذا الفقر الذى يحول دون التعليم ودون سواه من مقومات المجتمع السليم ، فعلاج هذا الفقر فى حدود الموارد الحالية يقتضى زيادة الأجور وتوافر الضمانات الاجتماعية للطبقة العاملة ، كما يقتضى تخفيف الأعباء عن كواهل الطبقات الفقيرة وزيادتها على كواهل أصحاب الثروات الكبيرة ، ولكن هذا كله ينبغى أن يتم فى الحدود التى لا تزعزع أسس الاقتصاد القومى ولا تعرضه للانهيار أو الضعف أمام المنافسة الأجنبية ، إذ أن زيادة الأجور ورفع فئات ضريبة الأرباح إذا زادا عن حد معين أضعفا الانتاج الأهلى أمام مثيله الأجنبى ، كما أن نقص الأجور عن حد معين يضعف المقدرة على الشراء بين الملايين العاملة فيقل التوزيع ويضعف الانتاج الأهلى عن المنافسة كذلك ! وفى كلتا الحالتين لا بد من بيان هذه الحقائق للجميع .

ومثل هذا يقال فى كل مشكلة من مشكلات المجتمع المصرى العميقة الجذور التى تتحكم فيها العادات والتقاليد تارة وتتحكم فيها الأوضاع الاقتصادية والدولية تاره أخرى .

ومن هنا تبرز أهمية الإرشاد الاجتماعى ، فهو أول وسائل التهيئة لقبول الإصلاح ، وتفتيح مغاليق الأذهان والنفوس للدعوة الإصلاحية . فالطبقات العليا يجب أن تهبط قيلا ، والطبقات الدنيا يجب أن ترفع قليلا لتتقابلا فتتفاهما على معنى الإصلاح . والإرشاد الاجتماعى هو الذى يأخذ بأيديهما ليجمعهما عند نقطة معينة فيتواجهان و يكون التفاهم والاقتناع.

وقد استطاع الإرشاد الاجتماعى فى خلال عامين أن يصنع شيئا كثيرا فى هذا السبيل، وأن يخلق فى النفوس كثيرا من الاستعداد لقبول حلول معينة ومشروعات خاصة كانت تقابل بالرفض والاستنكار ، وتتهم بالتطرف ومجانبة الاعتدال .

ففكرة كفكرة الضرائب التصاعدية بحسب تصاعد الدخل أصبحت فكرة مقبولة من الكثيرين كإجراء لامناص منه فى المستقبل القريب لتحقيق العدل الاجتماعى . صرح بهذا معالى وزير الشئون الاجتماعية الحالى وكان وكيلا لمجلس النواب فى حديث لمعاليه مع مندوب مجلة أسبوعية ، وصرح به من قبل سعادة حبيب باشا المصرى مدير الضرائب السابق فى إحدى محاضراته ، وصرح به معالى الأستاذ يحيى الدين بركات باشا فى محاضرة له عن حالة مصر الاقتصادية بعد ربع قرن، وهذا بعد أن كانت تقام كل المراقيل التى يتصورها المرء أمام نشر مقال يتضمن مثل هذا الاقتراح منذ ثلاثة أعوام فقط، فأبته صحف كثيرة وتخوفت من اتهامها بتهمة غليظة لو نشرته ! حتى أتيح له النشر فى تحفظ واحتراس !

وهكذا تنضج الأفكار الاجتماعية وتستعد النفوس لقبولها كلما كثر الحديث حولها وطال تقليبها على وجوهها المختلفة ، وهذه خطوة أساسية فى نجاح الحركة الإصلاحية لا تقل شأنا عن مشروعات الإصلاح ذاتها وعن وسائل تنفيذها الأخرى .

* * *

تلك هى وظيفة "الإرشاد الاجتماعى" فى اختصار، فما هى وسائله التى يمكنها فى هذا الطور من أطوار حياتنا ليبلغ بها إلى أداء هذه الوظيفة ؟

وسائله هى : النشر ، والاذاعة ، والخطب المحاضرات ، والسينما ، والمسرح ... فلنقل كلمة حول كل وسيلة من هذه الوسائل .

فأما النشر فتضطلع به هذه المجلة ، وليس من وظيفتها أن تثنى على جهودها فى هذا السبيل، ولكننى أكتفى بفقرات من شهادة رجلين لهما مركزهما وقيمتهما، وهما توفيق دوس باشا وأحمد رمزى بك فى مضابط البرلمان .

يقول أولهما فى تصريح رسمى بمجلس النواب : "أما فيما يتعلق بالنشر فقد اطلعت على أعداد مجلة الشؤون الاجتماعية ، ويحق لى أن أهنئ الوزارة عليها وعلى طريقة إدارتها وما نشر فيها من الموضوعات، وإن كان لى أن أحكم عليها مما سبق صدوره فى أعدادها السابقة فأقول :

إنه سيكون لها والحمد لله أثر بالغ إذا عمم نشرها أكثر مما هو الآن ، لأنها فى الواقع عنصر نافع وقلم تحريرها متقن ، فهو يطرق الموضوعات المفيدة ، ويعرض البرامج النافعة ، فأرجو أن تعمل الوزارة على نشر هذه المجلة " .

ويقول ثانيهما فى مجلس الشيوخ كذلك : "وزارة الشؤون الاجتماعية تستعين فى مهامها الإصلاحية بوسيلتين : وسيلة الإذاعة بالراديو ، ووسيلة مجلة الشؤون الاجتماعية . ولا شك فى أن أنفع الوسيلتين هى المجلة ، لأنها تبقى ويطالعها قراء كثيرون ، وكثير من الوزراء الحاليين والسابقين وبعض عظماء البلد ومفكريه وكبار كتابه يشتركون فى تحريرها ويفيدون الناس بثمار تجاربهم ودراساتهم المختلفة " .

وأما الإذاعة ، فلا يملك الإرشاد الاجتماعى فى الطور الحاضر من أمرها إلا إذاعتين اثنتين فى كل أسبوع يلتقى فيهما المحاضر ويحدد له الموضوع أو يتركه لاختياره فى بعض الأحيان ، وهذه فى الواقع وسيلة قاصرة لا تبلغ فى الإرشاد الاجتماعى إلا القليل بالقياس إلى ماتستطيع الإذاعة أن تبلغ إليه . ولسنا نعنى أن تكون برامج الإذاعة كلها إرشادا فما الإرشاد بالخطب إلا وسيلة من عدة وسائل . وهناك إذاعات دينية تشرف عليها جهة أخرى وإذاعات موسيقية وغنائية ليس للارشاد الاجتماعى عليها من سلطان الآن .

وما أريد أن تستحيل الأغانى مواعظ وإرشادات فقد يكون هذا أفشل طريق فى استخدام الفنون للاصلاح الاجتماعى ، وأستعجل هنا الكلام عن السينما والمسرح ، فأضمهما فى الحكم إلى الموسيقى والغناء ، إنما ينبغى مع هذا ألا تكون هذه الفنون جميعا أدوات إفساد للذوق وللخلق كما هى الحال الآن فى معظم مايذاع من أغان وما يعرض من روايات وأفلام .

وأنا أكره التكرار ، وقد كتبت كثيرا عما يسمونه موسيقى وغناء ، وهو تميع المتميعين وتخنث المتخنثين ، وتشويه للفطرة الانسانية وللعواطف البشرية ؛ ولا خلاص لنا من هذه المحنة إلا بأن تقوم على الإذاعات الموسيقية والغنائية هيئة من المثقفين تضم بعض الخبراء فى الألحان والأصوات ممن لم يصبهم داء التميع والترهل ، فيكون لهذه الهيئة أن تجيز ما تشاء من الإذاعات ، وأن تمنع ما تشاء ، وألا تكتفى برقابة ألفاظ الأغانى ، بل تراقب كذلك تلحينها وأداءها ، ويكون فى اختصاصها أن تشير بمصادرة الأفلام الغنائية والأسطوانات ومنع تداولها حين ترى فيها تشويها كهذا التشويه وإفسادا للذوق والضمير كالإفساد الفاشى فى معظم ما يسجل ويذاع .

أما روايات المسرح وأفلام السينما فهى خاضعة لنوع من الرقابة ، ولكن هذه الرقابة تعنى على الأكثر بالمحظورات السياسية والدبلوماسية قبل أن تعنى بالنواحى الاجتماعية والخلقية ؛

ولست أبغى أن تستحيل الروايات والأفلام مواعظ دينية أو دروسا اجتماعية، ولكن ينبغى مع هذا ألا تسف فى موضوعاتها ومناظرها إلى إثارة الغرائز المنحطة التى لا تعنى فنا ولا ثقافة، وأن يحال بين الشبان فى سن معينة وبين هذه المثيرات، كما يصنع الكثير من أرقى شعوب القارة الأوربية .

ويبقى من وسائل الارشاد الاجتماعى الخطب والمحاضرات، وهذه لا يملك قسم الارشاد الاجتماعى منها إلا سلسلة المحاضرات التى ينظمها مع إدارة الخدمة العامة فى قاعة يورت بالجامعة الأمريكية، ولهذه السلسلة قيمتها ولا شك، وقد تناولت موضوعات هامة مما يشغل بال المصلحين الاجتماعيين، ولكنها ككل ما يلقى ويذاع لا تسير وفق برنامج معين ولا ترمى الى هدف محدد سوى تناول بعض العيوب الاجتماعية ووسائل إصلاحها .

وبجانب هذه السلسلة الاجتماعية، الخطب والمحاضرات التى تلقى فى النوادى والجمعيات الأخرى والخطب الدينية التى تلقى فى طول البلاد وعرضها، وهذه وتلك تسعى وفق ما يهديها اليه جهدها إلى الإصلاح من شتى النواحى ، ولكنها لا تسير كذلك وفق برنامج مرسوم ، ولا ترمى إلى هدف مقصود ، ولا ترتبط كل جهة منها بالأخرى أى ارتباط .

* * *

من هذا الاستعراض يتبين أن يد الارشاد الاجتماعى ليست مطلقة فى استخدام جميع وسائل الارشاد ، وأن مهمته ليست كذلك واضحة المعالم مرسومة الحدود ، وأن وسائله ليست مهيأة لتؤدى أقصى ما تستطيعه من ثمرات .

والسبيل إلى تحقيق ذلك كله هى :

(أولا) رسم صورة واضحة للمجتمع الذى نريد إنشاءه على مثال ما أوضحته بتفصيل فى كلمة أخرى بهذا العدد تحت عنوان : " المجتمع الصالح هو المجتمع المتوازن " وتوجيه الارشاد الاجتماعى بجميع وسائله لشرح هذه الصورة والدعوة الى تحقيقها ، وبيان الواجبات والحقوق لجميع طبقات السكان فيها .

(ثانيا) توحيد الإشراف على جميع وسائل الارشاد الاجتماعى أو إيجاد أداة الاتصال بينها جميعا ، بحيث يؤدى كل منها قسطه المفروض فى تنفيذ برنامج واضح مرسوم .

وليس من المستغرب أن يكون للارشاد الاجتماعى نصيبه فى رقابة الصحف من ناحية ما يهمه ؛ فالصحافة مدرسة الشعب ، وبعضها يفسد فى كيان المجتمع ما لا تفسده الإذاعة والتمثيل والسينما ، وبعضها يهبط فى فهم الحرية إلى درك الفوضى ، وفى سبيل التجارة الرخيصة ينشر من الصور ومن الموضوعات مالا يصح أن يقرأ إلا فى المواخير والحانات . ولو كانت هناك رقابة اجتماعية بجانب الرقابة السياسية لوقتنا شر هذا المسخ والانتكاس .

مشارب اللبن

والشبان المتعطلون

اللبن من المواد القليلة التي تتوافر فيها جميع العناصر اللازمة للتغذية الكاملة بمقادير مناسبة. وقد ثبت فى حالات كثيرة أن وجود اللبن أو مشتقاته ضمن الغذاء يكفل كفاية للجسم ويترتب عليه تحسن فى صحة متناوليه .

ومصر بلد زراعى يجب أن يكون إنتاج اللبن فيه متوافرا وبكميات كبيرة ؛ ويجب أن يتفنن فى صناعة اللبن ومشتقاته كما صنعت هولندا والدانمارك وخصوبة أرضهما لا تبلغ خصوبة وادى النيل ؛ وجوهما لا يصلح لتربية الحيوان وما كله من النبات بعض صلاحية الجو المصرى .

وتوافر اللبن ومشتقاته فى مصر مورد من مو رد الثروة القومية يقاوم حدة الفقر و ينشر الرخاء فى أوساط الفلاحين ، كما أنه عامل من عوامل الصحة العامة للا فراد والجماعات ولا سيما للأطفال فى المدن والريف. فلو وفرنا لكل طفل كو با من اللبن فى اليوم أو أدخلنا فى غذائه قطعة من الجبن ولو "القريش" لضمنا بذلك سلامة صحته وتقدم نموه ومقاومته للأمراض .

وليس هذا موضوعنا هنا و إنما هى تقدمة لابد منها فى هذه المناسبة . أما ماقصدنا إليه بكتابة هذه الكلمة فهو ما لاحظناه فى هذه الأيام من انتشار مشارب اللبن فى العاصمة . هذه المشارب التى تقدم لروادها بدل القهوة والشاى والمشروبات الروحية أنواع اللبن فى أشكال متعددة ، كاللبن الساخن ، واللبن المثلج ، واللبن المضروب بالبخار ، وابن الزبادى ، واللبن الناضج فى الفرن ، والأرز باللبن ، وفالوذج اللبن ، واللبن المجمد بالتبريد وهكذا .

وهذه المشارب تتراوح فى الاستعداد وتنويع المشروبات والمأكولات اللبنية ، كما تتراوح فى نظافتها ووجاهتها وموقعها فى المدينة ، ولكنها تتفق بجميعا فى تخصصها بنوع واحد من أنواع المشروبات تقدمه فى أشكال مختلفات .

سألت أحد الندل فى أحد هذه المشارب : كم يكسب هذا المحل فى اليوم على وجه التقريب ؟ فكان جوابه لا أقل من عشرة جنيهات ؛ وسألته عن تكاليفه فقال : لا تزيد على خمسمائه جنيه . وهذا المحل مجهز بالأفران الكهربائية والبخارية و بأفضل الثلاجات والأدوات ... ولما سألت هذا النادل . هل صاحب هذا المحل مصرى ؟ أجاب فى أسف "ياريت . لكن ميبنفعوش" !

رنت كلمات النادل فى سمعى وتجاوبت فى نفسى ؛ رأس مال لا يتجاوز خمسمائة جنيه يربح فى الشهر الواحد ثلثمائة جنيه . وصاحب المشرب أجنبى . والخامات كلها مصرية . وباليته يكون مصريا . ولكن المصريين لا يفلحون فى مثل هذه الأعمال !

هذه الكلمات العابرة تستحق الوقوف عندها ؟

لم لا يتوجه الشبان المصريون ، ولا سيما خريجو كلية الزراعة ، إلى هذا النحو من الأعمال بدل تعطلهم وتطاعهم الى إحدى وظائف الحكومة ذات المرتب المحدود ، وبعضهم يقبل أعمالا كتابية لا تمت إلى ثقافته بصلة ولا يزيد مرتبه فيها على ستة جنيهات باليومية فى بعض الأحيان ؟

لم لا نستغل حاجة السوق فى العواصم إلى مشارب اللبن وهى نوع جديد من المشارب يجتذب اليه عددا كبيرا من رواد المقاهى الذين يميلون إلى التجديد ويجرون وراء "المودة" كما يجتذب عددا من الشبان والرجال المتطهرين الذين يشمئزون من الجلوس الى البارات والمقاهى ، ويريدون أمكنة بريئة فتجذبهم مشارب اللبن بطهارتها ونقائها ؟ كما يجتذب فريقا آخر من المهتمين بالمباحث الصحية الذين يهمهم أن يشتروا بالقرش والقرشين مادة يتناولونها فى أثناء جلوسهم بدلا من القهوة والشاى وسواهما ؟

لم تحجم رءوس الأموال عن ارتياد مثل هذه الأعمال ؟ ولم يحجم خريجو الزراعة عن مثل هذا الاتجاه ؟

ضعف الشخصية : هو أول الأسباب التى يرجع إليها هذا الإحجام ؛ فالمصرى الذى قتلت شخصيته فى البيت وهو طفل ، وفى المدرسة وهو يافع وفتى ، وفى المجتمع وهو شاب ورجل . هذا المصرى وتلك نشأته وبيئته أجدر الناس أن يصاب بضعف الشخصية فيحجم عن كل ميدان يكلفه جهدا ويعرضه للنجاح والإخفاق . وفى الوظائف الحكومية متسع للجميع ، فاذا ضاقت عن الجميع ففى الوسائط والمحسوبيات متسع للمحظوظين ، وعلى الباقين أن يتلكئوا على الأبواب للاستجداء والرجاء !

وضعف ملكة الابتكار : هو السبب الثانى للإحجام ، فالمصرى الذى قتلت فيه قوة الابتكار فى البيت والمدرسة وحوربت فيه هذه القوة فى المجتمع . هو أجدر الناس بعدم التفكير فى مشروعات جديدة غير المشروعات المطروقة المعروفة التى يتزاحم عليها الجميع ، فلا تتسع لهم ، أو تتسع ولكنها لا تدر عليهم من الربح بعض ما تدره المشروعات المبتكرة المستقاة من دراسة السوق دراسة مستقلة وتلبية حاجتها المستمدة من هذه الدراسة فى الوقت المناسب قبل أن ينتبه إليها الجميع .

وعدم المرانة العمليـة : هو السبب الثالث من أسباب الإحجام ، فما تزال مدارسنا وكلياتنا بعيدة عن السوق وعن الحياة الواقعة ، والطلاب يعيشون فى صومعة مغلقة لا ينفذ إليها نور الحياة العملية ، فاذا خرج الطالب منها بهرته الأنوار الخارجية وأعشت ناظريه ، فيظل يتخبط حائرا لا يدرى من أين يبدأ الطريق ولا كيف يسلكه . ولو أن المدارس والكليات — ولا سيما العملية منها — وصلت المعهد بالسوق ، وزاوجت بين العلم والعمل فى أثناء الدراسة ، وعرفت الطلاب بالحياة الخارجية فى أثناء الطلب ، لخرج الطالب ملما بحاجة السوق عارفا بشؤونها مدربا على تلبيتها .

* * *

وما يقال عن " مشارب اللبن " يقال عن مشروعات كثيرة تختص بالألبان وحدها و بالمنتجات الزراعية والحيوانية بوجه عام . فبلد كمصر لم يكن يليق أن تكون به كلية واحدة للزراعة وثلاث مدارس متوسطة زراعية ، ومن باب أولى لم يكن يليق به أن يبقى متخرج واحد فى هذه المعاهد متعطلا من العمل . لولا لعنـة الوظائف التى تسرى فى دم المصريين سريان السم فى الأجسام !

ثلثمائة جنيه فى الشهر فى مشرب واحد للبن ؛ هذا مرتب ثلاثين من خريجى كلية الزراعة المحظوظين المحسودين من إخـوانهم المتعطلين . واللبن لا يأتى فى طائرة أو باخرة من وراء البحار ، و إنمـا يجلب من المزارع المصرية وعلى بعد بضعة أميال فقط من العاصمة .

ولو أن هؤلاء الشبان الذين حذقوا دراسة الإنتاج الزراعى والحيوانى عنوا بتلبية حاجة السوق الملحة من الألبان ومشتقاتها الجيدة ، هذه الحاجة التى كانت تضطرنا إلى الاستيراد بمئات الألوف من الجنيهات ، بل بالملايين فى بعض الأحيان — لو أن هؤلاء الشبان توفروا على تلبية حاجة السوق المصرية والشرقية لأسعدوا الريف بعد أن يسعدوا أنفسهم . ذلك أن الريف غنى بالمواد النباتية والحيوانية التى تستهلك استهلاكا أوليا ساذجا فتباع من أجل هذا بثمن بخس لا يكسب الفلاح من ورائه إلا قليلا . على حين أن هذا الكسب كان خليقا أن يتضاعف لو كثرت المعامل المنظمة ، وكثرت مثل هذه المشارب الراقية ، فيزداد دخل الفلاح الفقير و يسعد الريف على أيدى الشبان السعداء الذين تتفتح لهم أبواب الرزق بلا حساب !

* * *

إن فى مصر كنوزا من المواد الخامة ومن طرق الإنتاج المهملة ومن الأعمال الرابحة ، ولكن الشباب المصرى ، مع الأسف ، لا ينتبه إليها حتى يسبقه الأجانب فيها ، وحتى تمتلىء السوق بها ، وحينئذ فقط يحاول تقليـدهم وقد ثبتت أقدامهم فيهـا فيغلبونه بالخبرة وقوة الابتكار والشخصية .

وليس الشباب وحده ملوما فى هذه الحال ، فأصحاب رءوس الأموال المعطلة بجهلهم وحرصهم المعكوس وضعف شخصياتهم وعدم ثقتهم بالشباب المصرى لبكل ما هو مصرى. هؤلاء المولون يعطلون المال و يعطلون الإنتاج و يعطلون النهضة الاقتصادية على وجه الإجمال.

ولا نحب أن نمضى فى سرد وجوه النشاط والعمل التى يحتلها الأجانب ولا ينتبه إليها المصريون أى انتباه ، بل لا يعلمون شيئا عن وجودها فذلك شىء يطول شرحه ، ولكنا نكتفى فقط بالإشارة إلى عملية " التوكيلات " وهى مكاتب منزوية لا تلفت النظر ، كل مكتب منها قد تعهد بإنتاج طائفة من المصانع فى أوروبا وأمريكا. فلا يباع شىء من إنتاج هذه المصانع فى مصر أو الشرق إلا عن طريق هذه المكاتب مقابل عمولة خاصة ، وكثيرا ما يصل ربح المكتب الواحد فى العام إلى عشرات الألوف من الجنيهات .

وتبحث عن مصرى واحد فى هذه المكاتب فلا تجد ، مع أن الكثير من المحلات المصرية يلجأ إليها فى صفقات الشراء والاستيراد ، فهى معروفة إذن لبعض المصريين ، ولكنها مجهولة من الشبان طلاب العمل لأنهم مشغولون عنها بالتسكع على أبواب الوزارات وفى طرقاتها يلحفون فى الرجاء بل الاستجداء !

والخلاصة أن مرافق العمل فى مصر ليست ضيقة ولا مغلقة ، ولكن الهمم هى التى ضاقت بأصحابها والشخصية التى ضعفت عن المغامرة ، وأغلال التربية الفاسدة وقيود التعليم العقيم هى التى تقعد بالشباب المصرى عن موارد الكسب الواسعة فى جميع أرجاء البلاد .

من شعر شوقى فى شبان العصر :

شـــباب قنـــع لا خير فيهم وبورك فى الشباب الطامعينا

كيف يعالجون التضخم
فى أمريكا وانجلترا وتركيا

التضخم ظاهرة من الظواهر التى تلازم الحروب، ولا سيما فى الأزمنة الأخيرة التى تقاربت فيها المسافات بين أمم العالم أو امحت فأصبحت جميع الأمم كالأنابيب المستطرقة تتأثر بآثار الحرب ولو كانت مسالمة. ولم يعد الخوف اليوم من حدوث التضخم مقصورا على إصدار أوراق نقدية لارصيد لها من الذهب كما حدث فى الحرب الماضية، فقد أمكن بوسائل اقتصادية لامجال هنا لشرحها ألا يكون لهذا العامل أثر كبير فى إحداث التضخم، ولكن العوامل التى لم يعد شك فى تأثيرها هى أمران :

الأول : نقص السلع المعروضة فى الأسواق لعدة أسباب، أهمها انصراف الجهد كله للإنتاج الحربى؛ وحبس المواد الخامة فى مراكزها بسبب الحصر وانقطاع العلاقات السياسية والتجارية — وكثيرا ما تكون مراكز المواد الخامة بعيدة عن مراكز الإنتاج الصناعى فتبقى هذه الخامات معطلة — وكثرة ما يغرق وما يتلف من المواد المصنوعة والمواد الخامة فى أثناء نقلها من جهة لأخرى مما يجعل كمية السلع المعروضة فى الأسواق أقل من كمية النقود فترتفع الأسعار .

الثانى : زيادة النقد المتداول بسبب نفقات الحرب وبسبب ارتفاع الأجور، وبسبب بقاء الأموال داخل البلاد لنقص الاستيراد وتعسر السفر للخارج؛ مع نقص السلع المعروضة فيضاعف هذا من ارتفاع الأسعار . ويقع التضخم الحقيقى الذى تعنيه كلمة التضخم فى هذه الأيام .

وفى الحرب العظمى الماضية بلغ هذا التضخم وسواه من أنواع التضخم الأخرى أقصى غاية، وأصبحت الحياة لاتكاد تطاق . والذين عاصروا هذه الحرب من المصريين يدركون ما عانته مصر منها وإن كانت حينذاك فى سلم حقيقية بالقياس إلى موقفها اليوم، إذ كان البحر الأبيض مفتوحا طيلة مدة الحرب الفائتة للإصدار والاستيراد .

أما فى هذه الحرب فقد اتخذت العدة لمكافحة التضخم فى البلاد المحاربة والمسالمة على السواء، وكانت هذه العدة حاسمة بحيث لم تتأخر السلطات عن اتخاذ أقصى الوسائل وأقصاها دفعة واحدة حرصا على مصلحة المجموع .

وسنعرض هنا أمثلة مما صنعته الولايات المتحدة وانجلترا وتركيا

ففى الولايات المتحدة أرسل الرئيس روزفلت إلى الكونجرس البرنامج التالى لمكافحة التضخم النقدى :

١ — جباية ضريبة قدرها ٩٩٪ على الأرباح الاستثنائية لكل شركة تربح أكثر من ٦ فى المائة .

٢ — تحديد أقصى دخل للفرد بمبلغ ٢٥ ألف ريال فى العام، أى بما يعادل ٦٢٠٠ جنيه تقريبا .

٣ — إصدار تعليمات الى مجلس عمال الحرب بحظر زيادة الأجور .

٤ — تعيين حد أقصى لأسعار البضائع بالجملة والقطاعى ..

٥ — توزيع البضائع على المستهلكين ببطاقات .

٦ — توسيع نطاق الاقتصاد الاختيارى بشراء سندات الحرب .

وفى انجلترا اتخذت من بدء الحرب الإجراءات الآتية :

١ — رفع نسبة الضرائب الإضافية التى كانت مقررة من قبل ، بحيث وصلت إلى ١٩ شلنا ونصف الشلن فى الجنيه فى حدها الأقصى (الضرائب فى انجلترا تصاعدية) .

٢ — تحديد أقصى دخل فى العام بما لا يزيد على ٧٠٠٠ جنيه .

٣ — تعيين حد أقصى للأسعار .

٤ — توزيع الحاجيات بالبطاقات ونقص الكميات التى توزع حسب الأحوال، مع محاربة الكماليات .

٥ — توسيع دائرة القروض الأهلية والتبرعات التى تكاد تكون إجبارية بحكم التقاليد — لا بحكم القانون — بحيث تجاوز ما جمع من التبرعات ١٥٠ مليونا من الجنيهات فى أسبوع الطيران .

وفى تركيا اتخذت أخيرا هذه الإجراءات :

١ — جباية ضريبة قدرها ٩٠٪ على أرباح الشركات التى يتجاوز ربحها ١٠ فى المائة.

٢ — مكافحة الغلاء بوضع حد أعلى للأسعار وفرض عقوبات رادعة على من يتجاوزونها من التجار .

٣ — توزيع بعض البضائع على المستهلكين بالبطاقات .

ومن مراجعة هذه الاحتياطات نجد فيها إجراءات مشتركة بين الدول الثلاث وهى :

١ — رفع قيمة الضرائب على الأرباح الاستثنائية وعلى الإيرادات العالية بحيث تهبط قيمة الدخل الصافى .

٢ — وضع حدّ أقصى للأسعار مع فرض عقوبات زاجرة واستعمال منتهى الشدّة فى تنفيذها .

٣ — توزيع البضائع بعضها أو كلها بالبطاقات للتحكم فى الاستهلاك .

ومن الطبيعى أن لكل أمة ظروفها المالية والاقتصادية والاجتماعية التى تقضى عليها باتباع وسائل معينة. فاتحاد هذه الأمم الثلاث، مع اختلاف ظروف كل منها عن الأخرى، فى وسائل معينة دليل على أن هذه الوسائل ضرورية فى كل حالة ، وأنها مما يمليه موقف العالم كله لا موقف أمة بمفردها .

وهناك، كما يظهر من هذه الموازنة، وسائل انفردت بها بعض الأمم دون البعض الآخر، وهذه هى التى تترك للظروف المحلية ، فلننظر ماذا تستطيع مصر أن تأخذ ، وماذا يجب أن تعدل أو تدع من هذه الإجراءات لمواجهة الموقف الذى تقفه من الصراع العالمى العام.

لا شك أنها تستطيع أو يجب أن تأخذ بالوسائل الثلاث التى اتحدت فيها أمريكا وانجلترا وتركيا مع تعديل فى بعضها مناسب لظروفها .

* * *

فأما رفع قيمة الضرائب على الأرباح الاستثنائية وعلى الإيرادات العالية ، فلا بد لها أن تأخذ به ولكن لا بالنسبة العالية التى تبلغ ٩٩ فى المائة كما فى أمريكا — أو تسعة عشر شلنا ونصف الشلن فى الجنيه (٩٥٪) كما فى انجلترا أو ٩٠ فى المائة كما فى تركيا — ولكن بنسبة متواضعة تتفق مع نشأة الحياة الصناعية فى مصر بالنسبة للارباح الاستثنائية ، ومع تدرج فرض التكاليف بالقياس إلى الإيرادات العالية التى كان المنقول منها معفى من كل ضريبة منذ أربعة أعوام فقط .

إلا أن هذه الضرائب — مع مراعاة هذه الظروف — يجب أن ترتفع عن قيمتها الحالية . وقد قاوم اتحاد الصناعات فى العام الماضى ما وسعته المقاومة ضريبة الأرباح الاستثنائية واقترح تعديلات فيها كادت تجعلها عديمة الجدوى ، ولكن الدولة ينبغى ألا تصغى لهذه الاعتراضات التى توحى بها المصالح الفردية لكبار الممولين أكثر مما توحى بها مصلحة الصناعة المصرية الناشئة ، وتستطيع هذه الصناعة بالنسبة لحالة الرواج الحاضرة أن تحتمل رفع هذه الضريبة إلى حد معقول يتمشى مع الاتجاه العالمى العام .

أما ضريبة الدخل والضريبة العقارية ، فلا تزالان فى حاجة إلى الزيادة ، ولكن عن طريق النظام التصاعدى ؛ ذلك أن الإيرادات الصغيرة والمتوسطة لا تحتمل المزيد مهما ، بينما الإيرادات العالية معفاة مما يحتمله مثلها فى معظم بلاد العالم حتى فى أيام السلم ، ولا يضيرها شيئا أن تتضاعف تكاليفها حتى تبلغ حدا معينا ، وفى هذه المضاعفة مكافحة للتضخم الذى تحسه مصر بدرجة لا تقل عن درجة الأمم المحاربة .

* * *

وأما وضع حد أقصى للأسعار فقد أخذت به مصر فعلا ، ولكن من الحق أن نقول : إن التسعيرة لا تسرى إلا على الورق ، وذلك لعدة أسباب لا تستحيل مقاومتها ، ولا تحتاج لأكثر من العزيمة القوية .

وأول هذه الأسباب أن العقوبات المفروضة غير رادعة ، فهى لا تجاوز الحبس لبضعة أشهر والغرامة بمبلغ لا يبهظ إلا صغار التجار . ولو أن هذه العقوبات ارتفعت فشملت عقوبة الجلد كما هو متبع فى تركيا — ولا نقول الإعدام كما تصنع ألمانيا — وشملت عقوبة المصادرة لتجارة التاجر المخالف ، لما وجد هذا التاجر بعد توقيع العقوبة على عدد قليل من المستريين .

وليس فى هذه العقوبة قسوة ما — ولو وصلت إلى حد الإعدام — لو نظرنا إلى طبيعة الجريمة التى يرتكبها هؤلاء التجار المخالفون ! فهى فى حقيقتها محاولة لتجويع الشعب من جهة ، ولقلقلة الأمن العام من جهة أخرى — وليس أشد من الجوع إثارة للاضطراب وبلبلة للأفكار — فعقوبة الإعدام ليست قاسية بالقياس إلى طبيعة هذه الجريمة الوحشية .

ويكاد يكون غير مفهوم أن تظل الشكوى تتردد من حشع التجار وعدم احتفالهم بالعقوبات الحالية عامين كاملين ، دون أن تشدد هذه العقوبات إلى الحد الكافى . والحد الكافى فى نظرنا هو عقوبة الجلد العلنى والمصادرة الكاملة على أقل تقدير .

ومن الأسباب كذلك ضعف الرقابة لقلة عدد الموظفين المكلفين الإشراف على تنفيذ التسعيرة ، والسبب فى هذا راجع إلى صآلة ميزانية وزارة التموين واعتمادها على الموظفين المنتدبين من الوزارات الأخرى ، كما هو راجع إلى كثرة مشاغل رجال البوليس وواجباتهم التى لا تدع لهم فرصة لمكافحة الغلاء المصطنع .

وتستطيع الدولة أن تخلص من هذه العقبة وتلك لو أنها وضعت نظاما يمنح جميع موظفيها من درجة معينة فى كل مكان سلطة الضبطية القضائية فيما يختص بتنفيذ التسعيرة ، فهؤلاء الموظفون المنتشرون فى طول البلاد وعرضها يصبحون فى هذه الحالة شبحا مرعبا لكل تاجر يهم برفع الأسعار ،

ولهم من ثقافتهم ما يمكنهم من معرفة الأسعار أولا بأول ومن معرفة الإجراءات الواجبة فى كل حالة وهو ما يعجز عنه الجمهور الذى نكلفه التبليغ عن هذه المخالفات وهو لا يعرف السعر الذى فرضته التسعيرة كل أسبوع فضلا عن جهله بالإجراءات التى تتخذ فى مثل هذه الأحوال .

* * *

وأما توزيع الحاجيات كلها أو بعضها بالبطاقات وتحديد الاستهلاك فلم تأخذ به مصر إلا فى البترول . وقد نجحت التجربة و بطلت الشكوى وعم النظام . وليس مايمنع أن تأخذ به فى أنواع أخرى مما يمكن حصره ولا سيما فى المدن كالسكر والزيوت والخبز وسواها من أنواع اللباس والأدوات المنزلية .

وقد لا تكون الحاجة ماسة الآن إلى توزيع هذه الأشياء بالبطاقات لتوافرها فى السوق ولكن الحرب كلها مفاجآت ولا مأمن منها . وقد رأينا أنها حزبتنا حتى فى أخص ما تنتجه البلاد وهو الحبوب . فمن الاحتياط الواجب أن تتخذ العدة للتوزيع المنظم الذى نملك التحكم فيه كيفما نشاء ، ولو على سبيل التجربة ، وللتأكد من استطاعتنا الأخذ به فى الظرف المناسب .

وهذه تركيا قد تكون ظروفها خيرا من ظروفنا لأن موقفها على الحياد التام ، وتعاملها مع جميع الدول المحاربة والمسالمة على السواء ، قد يتيح لها ظروفا خيرا من ظروفنا التى وضعنا فيها موقعنا الجغرافى وموقفنا السياسى . ولكنها مع هذا قد أخذت بنظام البطاقات .

ومن الواجب أن نذكر أن نظام البطاقات فى مصر عامل أساسى من عوامل مكافحة الغلاء . ذلك أن هذا الغلاء الحالى لا يمنع الأغنياء من الاستهلاك العادى الذى درجوا عليه فى أيام الرخاء . فقد ارتفع إيرادهم فى هذه الأزمة ارتفاعا فاحشا — وهو مرتفع فى الأصل — والضرائب التى يؤدونها سهلة لينة لا تضعف من قدرتهم على الشراء ، ولم ترتفع إلا بنسبة تافهة جدا على بعض أنواع الإيرادات . وقد شاركهم فى أداء هذه الزيادة المتوسطون وذوو الإيرادات الصغيرة نسبيا ، فبقى تفوق الإيرادات الماليـة فى القدرة على الشراء كما هو أو زاد .

ومن شأن هذا الذى وقع أن تزداد قلة السلع المعروضة بالنسبة للنقود ، فتزيد حدة الغلاء و يعجز الفقراء والمتوسطون عن الحصول على ضروريا تهم ، بسبب استمتاع الأثرياء بكل مطالبهم حتى الكمالى منها ، لأن النقود فى أيديهم والسوق أمامهم والرغبة فى الترف لا تنقصهم .

فالمخلص الوحيد هو تحديد الاستهلاك عن طريق البطاقات ، حتى تصبح النقود فى أيديهم معطلة لا يستطيعون بها تلبية الرغبة فى الترف . وحتى يتبقى للفقراء والمتوسطين فى السوق بعض السلع التى هم فى حاجة اليها ، وبذلك تخف حدة الغلاء .

* * *

بقيت من الوسائل الخاصة التى اتخذتها الولايات المتحدة وسيلة لا يجوز لمصر أن تقلدها فيها ، بل ينبغى أن تتوجه إلى الأخذ بما يقابلها وهى وسيلة "حظر زيادة الأجور للعمال" .

ذلك أن الأجور الحالية للعمال فى الولايات المتحدة مرتفعة يضرب بها المثل فى الارتفاع فهى لا تقل عن خمسين ريالا فى الأسبوع ومستوى الحياة المادية والاجتماعية للعمال مرتفع من أجل هذا ، وقل أن تكون هناك أسرة فى أوساط العمال لا تملك سيارة خاصة وجهازا للإذاعة .

فللرئيس روزفلت الحق كل الحق أن يشير بحظر زيادة الأجور منعا للغلاء والتضخم ، ولاسيما حين يتبع ذلك " بتعيين حد أقصى للاسعار بالجملة والقطاعى" و" بتوزيع البضائع على المستهلكين بالبطاقات " .

أما فى مصر فمستوى حياة الطبقة العاملة منحط بدرجة لا تقاس ولا تطاق ؛ وقد ارتفعت تكاليف المعيشة فوصلت — حسب التسعيرة — إلى ٢٠٤ (الرقم القياسى ١٠٠) أما فى حقيقة الواقع فارتفعت إلى ٢٢٠ على الأقل فى جملتها . ومعنى هذا أن قوة شراء الأحد عشر قرشا تساوى بالضبط قوة شراء خمسة قروش . فلكى تستطيع الطبقة العاملة أن تعيش فى المستوى المنحط الذى كانت تعيشه قبل الحرب يجب أن ترتفع أجورها بنسبة ١١ إلى ٥ أو بنسبة ١٢٠ فى المائة على أقل تقدير .

وهذا هو الذى تنطق به الأرقام . ولكن إعانة الغلاء لم تصل فى أقصى حدودها إلا إلى ٣٠ فى المائة ، وكذلك نسبة رفع أجور العمال الزراعيين . ومعنى هذا أن مستوى الحياة المنخفضة لهذه الطبقات قد زاد انخفاضا بسبب الحرب . ولما كان هذا المستوى من قبل غير قابل للتخفيض ، فالمعنى الواضح لهذا الكلام أن الطبقات الفقيرة تنتحر فى هذه الأيام .

وما لم نستطع أن نخفض الأسعار الحالية بحيث تصل تكاليف الجملة إلى الرقم ١٣٠ (السعر الأصلى ١٠٠) فلا مناص من رفع الأجور ومن زيادة إعانة الغلاء لبعض الطبقات ؛ لمجرد المحافظة على المستوى المنخفض الذى كانت تعيش عليه هذه الطبقات قبل الحرب ، والذى كان موضع الشكوى من كل مصلح اجتماعى ؛ بل من كل إنسان يشعر بحقوق الآدمية لبنى الإنسان .

وقد وردت فى بيان معالى وزير المالية عن هذا الموضوع هذه الفقرات :

" يجب أن يكون الاتجاه فى معالجة هذه المشكلة العمل على خفض مستوى الأسعار قبل منح إعانات لمقابلة الغلاء . وإذا كان خفض مستوى الأسعار يقتضى من الخزانة تضحية ،

فأولى أن تحمل هذه التضحية من أن نترك الأسعار ترتفع ثم نضطر مرغمين إلى تحمل تضحية تفوقها فى شكل إعانة لغلاء المعيشة " .

وهذا كلام حق وكلام جميل ؛ فلتحاول الدولة أن تحققه . لتحاول خفض مستوى الأسعار إلى أن تصل النسبة بينها وبين الأجور والمرتبات الحالية إلى مثل هـذه النسبة قبل الحرب ؛ فإذا لم يكن ذلك فى الإمكان فمن العدل أن تزاد الأجور والمرتبات حتى تبقى هـذه النسبة ثابتة على أقل تقدير .

وقد اعتدنا حين نتحدث عن زيادة الأجور والمرتبات ألا نتناول إلا دوائر الحكومة . ولكن هذه الدوائر لا تبلغ إلا نسبة ضئيلة بالقياس إلى ما تضمه الدوائر الأهلية . فماذا صنعنا لرفع الأجور بالنسبة لهؤلاء الملايين المنتشرين فى طول البلاد وعرضها وهم الشعب المصرى الحقيق ؟

لقد أرسل رفعة رئيس الحكومة إلى هذه الدوائر بنداء مؤثر ، استجاب له البعض وأصم البعض أذنيه عن سماعه — وكان هـذا الفريق هو الأغلبية ، فماذا تنوى الدولة أن تصنع لهؤلاء ؟

إن الدولة تملك القانون والقوة التنفيذية ، فيجب ألا تتوانى فى استخدامهما ؛ وحقيقة إن القانون وحده لا يكفى ، فهناك قانون العرض والطلب وهو الذى يتحكم فى سوق الأيدى العاملة ، ولكن بجوار هذين القانونين يوجد قانون الحياة أو قانون الجوع . وهو سيحض العمال على التمسك بالقانون الذى تسنه الدولة لرفع الأجور ، لأن الحياة تطالبهم بحد أدنى للأجر يعصمهم من الجوع ؟

على أننا يجب أن ننظر فى مصر لمسألة رفع أجور العمال الزراعيين والصناعيين من زاوية أخرى . فهى وسيلة من وسائل خفض الربح الفاحش الذى يحصل عليه اليوم كبار المموّلين والملاك ، إذ أن رفع هذه الأجور بمثابة ضريبة إضافية ، وبدلا من أن تجبيها خزانة الدولة تجبيها جيوب الملايين من الجياع !

وقد يؤخذ على رفع الأجور — ولا سيما فى الصناعة — أمران :

الأول — أن الصناعة الناشئة لا تقوى على المنافسة الأجنبية حين ترتفع الأجور . وهذا الاعتراض لا محل له اليوم وأبواب الاستيراد مغلقة تقريبا . والصناعة المحلية هى التى تستولى على السوق ، وهى فرصة سانحة لتثبيت أقدامها وعدم تأثرها برفع الأجور .

الثانى — أن رفع الأجور سيزيد فى ارتفاع الأسعار لأن تكاليف الإنتاج ستزداد من جهة والقدرة على الشراء ستزداد عند العمال من جهة أخرى . ولا محل لهذا الاعتراض أيضا

لأن الإنتاج المحلى يستطيع أن يعيش مع رفع الأجور وعدم رفع الأثمان ؛ ولأن الغلاء المصطنع تبغى محاربته بوسائل أخرى غير خفض الأجور وهى وسائل التسعير الجبرى .

وفى الدوائر الزراعية يمكن الخلاص من المشكلة لو حتم القانون أن تكون الأجور نسبة عينية من المحصول ، فالواقع أن القروش الخمسة اليومية على فرض تنفيذ القرار الصادر بها لم تعد تساوى ما كانت تساويه القروش الثلاثة قبل الغلاء . اذ كانت القروش الثلاثة تساوى ثمن قدحين ونصف القدح من الذرة أما القروش الخمسة فهى تساوى اليوم قدحا واحدا . فلو جعل الأجر اليومى قدحين من الذرة مثلا لكان هناك تعادل معقول .

* * *

هذه خطوط سريعة لطريقة مكافحة التضخم فى مصر ؛ ولكنها خطوط متواضعة يدفعنا لرسمها هكذا ألا نتهم بالمغالاة . ولو أننا شئنا أن نرسم الخطوط الواجبة ، لوجب أن نقول : إن الضرائب الإضافية ينبغى أن تصل على الأقل إلى ٤٠ فى المائة فى حدها الأعلى بدل ٩٩ فى المائة فى أمريكا و ٩٥ فى المائة فى انجلترا وبدل ٩٠ فى المائة فى تركيا .

ووجب أن نقول : إن ٥٠ فى المائة من هذه الضريبة يجب أن ينصرف إلى الخدمات الاجتماعية فذلك هو الميدان الذى تشتبك فيه مصر فى حرب دائمة مع الفقر والمرض والجهل منذ أجيال وقرون .

من شعر السيد توفيق البكرى :

لا تعجبوا للظلم يغشى أمة ألم المريض عقوبة الإهمال

الجمعيات الدينية

وأثرها فى مصر

للأستاذ أبو الوفا المراغى

تكثر الجمعيات الدينية فى مصر كثرة تفوت الحصر ، والذى يقرأ الصحف والمجلات يقرأ منها كل يوم جديدا ، و تلفت نظره عناوينها الضخمة وأسماؤها الخلابة .

وليس من شك فى أن هـذه الجمعيات و إن كثر عددها وتنوعت وسائلها إنما تسعى لغرض واحد ، وترمى الى هدف مشترك ، وهو النهوض بالأمة دينيا وخلقيا واجتماعيا ، وهذا غرض من أنبل الأغراض، و إذا خلصت له النيات ، وصحت فيه العزائم ، وقدر له النجاح، كان له فى إسعاد الأمة حظ وفير ، وقدر خطير .

غير أننا إذا ذهبنا نلتمس آثار هذه الجمعيات فى إسعاد الأمة ومقدار نجاحها فى الوصول إلى هذا الغرض، أتعبنا البحث ، وصعب علينا أن ندرك تطور الأمة إلى الاصلاح بفضل هذه الجمعيات ،وتلك حالة تستلفت النظر وتستوجب البحث وتدعو إلى التساؤل ،وقد تخلص للباحث عن الأسباب فى وقوف هذه الجمعيات دون غايتها أمور جديرة بالدرس والتأمل من القائمين على شؤونها والذين يهمهم أن تكون جمعياتهم ذات أثر وفائدة فى إصلاح الأمة ورقيها الخلقى والاجتماعى ، وقد تكون جديرة بالدرس والتأمل من كل غيور على الدين حريص على كرامته وكرامة الذين يمثلونه ، و يستطيع الكاتب أن يجمل هذه الأمور فى شىء واحد، هو فقدان هـذه الجمعيات للعناصر الضرورية لنجاحها فى مهماتها، و إذا أراد أن يفصـل قال إن تلك الجمعيات ينقصها عناصر لا بد منها فى أداء رسالتها ، فكفاية القائمين بالجمعيات و إيمانهم بالفكرة التى يدعون اليهـا و إخلاصهم لهـا ونزاهتهم فيها والأناة وتخير الأوقات المناسبة للدعوة والتنفيذ والمعرفة بأساليب الدعاية والتأثير كل هذه عناصر لا شك فى أهميتها لنجاح الجمعيات .

وكثير من الجمعيات الدينية فى مصر تنقصها هـذه العناصر كلها أو بعضها، فجمهرة من يؤلفونها فقراء فى مكانتهم العلمية ،وقل أن تجد بينهم من أتم مراحله الدراسية ،بل قعد به حظه واستعداده عن المضى فيها و بلوغ غايتها ، والفقر العلمى يدعو الى التعصب والمماراة والخصام فى جهالة وعناد، وهم الى جانب ذلك لا يؤمنون عمليا بالمبادئ التى يدعون اليها ، وشر ما يبتلى به الداعى أن يخالف قوله فعله " كبر مقتا عند الله أن تقولوا ما لا تفعلون "

" أتأمرون الناس بالبر وتنسون أنفسكم وأنتم تتلون الكتاب أفلا تعقلون " . و إنما يحملهم على الانتظام فى سلك الجمعيات حب الظهور وطلب الشهرة . و إذا فقد الاخلاص فى الجمعيات فقد منها عنصر هو سر الحياة فى الأعمال .

لهذا نرى جمعياتنا تبدأ على أشد درجة من الحماسة والنشاط ، غير أن هذه الحماسة لا تلبث أن تخمد جذوتها وتخبو وتنخفض حرارتها و يقل على إثر ذلك أعضاؤها و يظل عامل الغرض وحب الظهور يفتك بها فتنشق الجمعية الى جمعيات و يتفرع الأصل الى فروع، وتتخذ الفروع أسماء تغاير أو تشابه أصولها حتى ليدعو بعض هذه الأسماء الى الخزى والأسف وتشيع من جراء هـذا الشائعات حول الأعضاء و يكيل بعضهم لبعض التهم فى غير تحرج ولا مبالاة فى أقصى اللهجات وأعنف الأساليب .

و يعوز كثيرا من جمعياتنا معرفة الدعاة فيها بأساليب الدعوة والتهدى لها بهدى القرآن وروح الاسلام ، فدستور القرآن فى الدعوة : " ادع الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتى هى أحسن "، وعمل الرسول عليه الصلاة والسلام تطبيق عملى لهذا الدستور، ولقد ظل يدعو الى الإسلام سرا ثلاث سنين ولا يدعو إلا من تطمئن له نفسه، ويثق بأن يدع السر لديه حتى استوثق لدعوته ثم جهر بها حين واتته الأحوال وتهيأت له الأسباب وكان يخاطب كلا بما يناسبه، ولكل مقام عنده مقال ؛ وكتبه على هذا النحو من الصواب والحكمة فكتبه الى الأكاسرة والقياصرة غير كتبه إلى أقيال اليمن وملوك العرب لفظا وأسلوبا .

وفى سير أئمة المسلمين وعلمائهم تعاليم نصح من هذا المعين الطاهر . فقد نقل عن الشافعى أنه كان يرى أن تكون النصيحة فى صفاء اذ كان ذلك أنجح لها وأسرع فى قبولها . ومن أهم ما يفوت جمعياتنا تخير الوقت المناسب وتقدير الأحوال التى تحيط بالدعوة و بالمدعوين، وهذا عامل له أثره فى نجاح الدعوة، وقد لوحظ فى التشريع الإسلامى ملاحظة ظاهرة فقد تدرجت بعض الأحكام فى التشديد حتى بلغت غايتها واستقرت على حالها الحاضرة، وقد كانت الخمر مشروبا محببا الى العرب على ما هى عليه من الإثم والضرر فبين القرآن الكريم وجه الضرر فيها ثم حرمها فى الصلاة فحسب، ثم عمم التحريم، وعلى هذا الأسلوب جرت الشريعة فى أحكام كثيرة .

ولست فى حاجة الى بيان مقام الصبر من الأعمال ، والدعاة الدينيون أشد الناس احتياجا إليه ، ولقد صبر محمد عليه السلام وصابر ، وضرب بصبر أيوب المثل .

هذه هى العوامل التى لا بد منها لنجاح الجمعيات، ولكنها تفوت كثيرا من جمعياتنا الدينية فتعوقها عن عملها وتقف بها دون غاياتها .

و بعد، فإنى لست ممن يكرهون الجمعيات و يجحدون فضل الصالح منها فى إنهاض الأمم و إسعادها ، ولكنى ممن يحبون دينهم و يغارون على كرامته ، و يبغضون أشد البغض من يعمل على تشويهه وتمكين خصومه منه، وكثير من الجمعيات فى سورها الحاضرة من الفوضى والاضطراب يسىء الى الدين ، و يعطى خصومه أقوى الأسلحه لمحاربته والنيل منه، ومن حقنا بل من حق الأمة أن تطالب وزارة الشؤون الاجتماعية وحدها، أو بالاشتراك مع السلطات الدينية ، بحماية الدين من العبث والتشويه ، وأن تطالب بالعناية بهذه الجمعيات فتفرض عليها نوعا من الاشراف والرقابة وتضع لها نظما وقواعد يكون من أهمها توافر الكفاية العلمية والخلقية فيمن يتصدون للنهوض بهذا العبء الذى تضطلع به هذه الجمعيات .

وليس على وزارة الشؤون الاجتماعية من حرج فى تنفيذ هذه الرغبة، فقد عرفت الأمة الاسلامية هذا النوع من النظام لحماية الدين من العبث والفوضى ، ولم يبح علماء الاسلام رواية الحديث والفقه لمن يريد ، بل شرطوا فيمن يتحمل الحديث و يرويه و يتحمل الفقه و يفتى به قدرا خاصا من الكفاية العلمية وقدرا خاصا من الأمانة والكفاية الخلقية .

وتعرف وزارة الأوقاف الآن هـذا النوع من النظام فلا تسمح بالخطابة والتدريس والوعظ فى مساجدها إلا باذن خاص لمن تعرف صلاحيتهم لهذا الواجب .

و إنا — ونحن فى انتظار ما تعمل وزارة الشؤون الاجتماعية — نسأل الله أن يتولى دينه بالحفظ و يمكن له فى الأرض و يهدينا الى العمل بأحكامه .

أبو الوفا المراغى

الوسائل التى تساعد على تحسين أحوال العمل فى مصر

للأستاذ ابرهيم الغطريفى

مدير دارة الصلح والتحكيم بمصلحة العمل

تطورت حركة العمال فى الميادين المختلفة للإنتاج فى البلاد الغربية وقد كان تطورها متأثرا تارة ومؤثرا تارة أخرى فى تطور الحالة الاجتماعية العامة لهذه البلاد .

وقد كان من شأن هذا التطور المشترك ، التطور الاجتماعى والتطور العمالى، أن أحدث تحسينا فى محيط العمال من حيث الوسائل التى يزاولون بها أعمالهم والنظام الذى يستظلون به عند مباشرتهم لهذه الأعمال ثم تحسينا فى أحوالهم الخاصة .

ولقد كان هـذا التطور بنوعيه بطيئا فى مصر بفاءت آثاره بطيئة وضعيفة تبعا لهذا ، ويرجع ذلك إلى أن حالة العمل فى مصر تمتاز بكثرة الأيدى العاملة فى المحيط الزراعى حيث يبلغ عددها حوالى ٦٠٪ من مجموع العمال حسب إحصاء سنة ١٩٣٧ ويزيد عن هذه النسبه بعد ذلك . وهـذا العدد الكثير يتألف من أفراد لا يعرف منهم القراءة والكتابة إلا النزر الضئيل ، ولا يمتلك الفرد من الملاك بينهم إلا ما يبلغ متوسطه ٢,٣٦٦ فدان لكل مالك . وكان لهذا كله أثره على عمال الزراعة وعلى عمال الصناعة، ويرجع ذلك إلى أن مقياس نمو الصناعة هو الإنتاج الصناعى ومقياس ازدهار الإنتاج الصناعى هو الإقبال على هذا الإنتاج والطاقة لاستهلاك المنتجات وطبعا الطاقة لهذا الاستهلاك محدودة فى مصر لأن عدد المزارعين وعائلاتهم — وقد رأينا حالهم مما سبق — يكاد يصل الى الأغلبية الساحقة لعدد السكان جميعا. وهـذا العدد آخذ فى الازدياد بينما أداة عمله الحقيقية وهى الأرض المنزرعة ثابتة بل آخذة فى النقصان إذ أن مساحة الأرض المنزرعة التى يملكها الأفراد كانت فى سنة ١٩٣٠ ، ٥,٤٦٦٥٥٥ فدانا وفى سنة ١٩٣٧ ، ٥,٢٨٥١٦١ فدانا . إذن لابد من بذل جهود فى محيط العامل الزراعى لتحسين حالته وبالتالى لتحسين حالة العمل الصناعى لتحسين حالة الإنتاج بصفة عامة .

بعض الوسائل لتحسين العامل الزراعى :

قد يحصل التباس بين تحسين حالة العامل الزراعى و بين تحسين أنواع المحصولات الزراعية أو تحسين الريف بصفة عامة ،وذلك لأن التحسين الذى يتصل بالعامل الزراعى هو التحسين الذى يتأثر به هذا العامل مباشرة و يظهر أثره فى عقله ودخله فيعرف القراءة والكتابة و بعض المعلومات العامة فيتمكن من الاحتفاظ بجسمه سليما بعيدا عن القاذورات والأمراض ثم يتفاعل تحسين الدخل مع تحسين العقل فيكون العامل قادرا على اختيار نظام صالح يتناسب مع القواعد الوقائية والصحية فى المسكن والملبس .

ويلى تحسين حالة العامل الزراعى التحسين الذى يتصل بالريف عامة وكذلك تحسين المحصولات الزراعية، فذلك التحسين أضعف الأنواع اتصالا بالعامل الزراعى لأنه أكثر مايساعد إنما يساعد المالك إذا الملكية الواسعة على انتقاء بذوره وملاحظة مزروعاته وحفظها من الآفات ثم تيسير السبل لتصديرها وضمان عدم مزاحمة المحصولات الأجنبية لها .

ومن الغريب أن أكثر الجهود التشريعية التى عملت فى ميدان الزراعة تتدرج من حيث الكثرة تدرجا يتمشى بنسبة عكسية مع اتصالها المباشر بالعامل الزراعى .

فقد عنى التشريع كثيرا بتصدير بعض الأنواع و إباحة تصدير البعض الآخر ومراقبة بذور التقاوى أو مراقبة تصدير الحيوانات كما عنى كثيرا بتنظيم العزب بما يكفل استتباب الأمر فيها وتيسير وسائل الرى والصرف وما إلى ذلك . ولا شك أن هذه مبادين يجب أن تطرق ولها أهميتها، إنما يجب أن يسايرها أيضا التحسين فى النواحى التى تتصل بالفلاح مباشرة حتى يكون التحسين فى الزراعة شاملا تحسينا للفلاح ، وتحسينا للقرية ، وتحسينا لأصحاب الأطيان .

ما الذى يمكن لتحسين العامل الزراعى :

١ — لابد أن يبدأ فى التغلب على الأمية الشائعة بين السكان فى أقصر وقت وبأبسط الوسائل على أن لا يوضع العبء كله على الحكومة، إنما تجند فى سبيل ذلك جميع القوى فيكلف كل صاحب أطيان (عزبة) بالقضاء على الأمية بين مزارعيه ، و يقوم طلاب المدارس الثانوية والجامعة بالمساهمة على أن يكون ذلك عملا أساسيا بالنسبة لبرنامج نشاطهم المدرسى كل منهم فى المحيط الذى يتيسر له الإقامة وقضاء العطلة فيه، على أن يكون ذلك بطرق مبسطة لا كلفة فيها ، وأن يصحب مقاومة الأمية العمل على نشر بعض المعارف العامة التى تنمى الإدراك وتوسع مدى التفكير ،وهذه المعارف قد يكون نشرها أكثر أهمية بين

العمال في المدن ، على أن تضطلع بهذا الجهد أيضا جمعيات تتكون لنشر الثقافة العامة وتتألف من شباب المتعلم سواء من قارب على الانتهاء من دراسته العالية أو من فرغ منها فعلا .

وقد كانت هذه الدورس الشعبية منتشرة قبل الحرب العظمى الماضية في القاهرة وفي بعض المدن الأخرى ، وكان قائما بها بعض أعضاء نادي المدارس العليا حينذاك و يعاونهم غيرهم . فربما كان بعث هذه الفكرة من جديد على نمط أوسع يساعد كثيرا على تثقيف الشعب ومحو الأمية .

٢ — إذا ما أمكن تزويد عامة الشعب ولاسيما جمهور المزارعين بمعرفة القراءة والكتابة و بعض المعارف العامة وجب أن نشجع الإقامة في الريف خصوصا بين من ينتظر من وجودهم في الريف خير ، فسكان الريف كما ثبت من الإحصائيات آخذ عددهم في الازدياد . وهذه الزيادة منصبة على جمهور الفلاحين ، بينما فريق الملاك وفريق الشباب المتعلم اعتاد أن ينصرف عن الإقامة في الريف فكان انصرافه عاملا هاما في تأخره سواء من الناحية المادية أو الأدبية . و إذا أردنا أن نشجع الملاك والمتعلمين على الإقامة في الريف فإننا نقصد من ذلك أن يقيموا فيه ليعملوا لا لمجرد الاستمتاع بجماله والهرب من ضوضاء المدن فتكون الإقامة فيه مؤقتة ومرهونة بالحصول على الاستجمام والراحة ، ولذا يجب على من يقيم في الريف ما يأتي :

(ا) أن يساهم في الجهود الطبيعية فيه فيمتلك أرضا معدة للزراعة سواء لزراعة الفاكهة أو الخضر أو لنباتات أو يشتغل بتربية الماشية .

(ب) أن يعيش في الريف كما يعيش الفلاحون حتى يتاح له أن يشعر بشعورهم وأن يندمج فيهم ، ومن الغريب أن العادة جرت على ألا يوجه إلى الريف من أبناء الملاك أو من شباب المتعلمين إلا من أصبح لنقص في استعداده العلمي أو الخلقي لا يصلح للحياة في المدن . وهذا خطأ شائع لأن النجاح في القرية يتطلب جهدا لابد أن يكون صاحبه على درجة من النضوج تمكنه من أن يزاول الزراعة وما تستلزمه من قواعد الفلاحة ومن أصول البيع والشراء والخبرة بالأسواق والوقوف على أنواع الماشية وطرائق تربيتها . كما أن عودة بعض الملاك إلى الريف في سن متأخرة بعد أن يكونوا قد أمضوا حياتهم في المدن فأخذت منهم عصارة جهودهم وخلاصة قوتهم المفكرة لا يستفيد منها العائدون ولا يستفيد منها أهل الريف ، لأن شعور هؤلاء في الريف سيصبح شعور من أنجز مهمته في الحياة ، فأي جهد جديد يصبح أكثر من طاقته ، كما أن اتخاذ وسائل جديدة للحياة قد يكون متعذرا في هذه السن .

فالخير إذن أن يقبل على السكنى في الريف واستثماره والعيش فيه الملاك كبارهم وأوساطهم وكل قادر على العمل فيه عملا يزيد من الثروة الزراعية ويفتح ميدانا

لجهود العمال الزراعيين . بهذا يرتفع مستوى الريف وتزداد خيراته وتصان الثروات المودعة فيه وتأخذ فى النمو ، ومن ناحية أخرى يخف الضغط على المدن و يترك العمل فيها من أعوزته وسائل العيش فى الريف .

تشجيع الصناعات الزراعية :

وسيكون إقبال هذه العناصر الميسورة الحال المستنيرة مدعاة إلى التفكير فى مشروعات زراعية تصلح أداة للكسب ، وأقرب هذه المشروعات إلى الزراعة وتربية الماشية، الاهتمام بالصناعات الزراعية وما يتصل بها من مستحضرات الألبان وتجفيف الفاكهة واستخراج الزيوت، وهذه الصناعات جميعها لا زالت تكون جانبا هاما من وارداتنا ، وقد لوحظ أن بعض هذه الصناعات التى أقيمت على مقربة من الأرياف تمكنت من الاستعانة بكثير من عمال الزراعة بعد أن مرنوا على القيام بها تلقاء أجور زهيدة إذا قيست بأجور الصناعات الأخرى البعيدة من الأرياف، ولا شك أن قلة الأجور ميزة اقتصادية هامة تساعد على القيام بالصناعات المختلفة ، فإذا تم لسكان الريف أن يصلوا إلى قسط من المعرفة والتعليم ، و إذا تحقق للريف أن يعمره طبقات الملاك وفريق من الشباب المستنير، وجب أيضا أن يحظى بتحسين مادى يمكنه من أن يعيش عيشة تكفل له المحافظة على صحته . وللتحسين المادى وسائل قد يكون من أهمها ما يأتى :

(١) العناية بالإكثار من نشر الملكيات الصغيرة بين الفلاحين حتى يتسنى إيجاد طبقة من الملاك الصغار الذين تسمح لهم طبيعة حياتهم بالعمل بأنفسهم فى الزراعة ، وقد يكون ذلك متيسرا عند بيع الأطيان الحكومية المستصلحة أو بتشجيع تكوين شركات زراعية تتولى إصلاح بعض الأطيان البور وتوزيعها على صغار الملاك بشروط سهلة .

(٢) تنشيط حركة الجمعيات التعاونية والعمل على تبسيطها سواء فى تكوينها أو فى طريقة إجراء حساباتها بحيث تتمشى مع بساطة الحياة فى القرية و بساطة معلومات المشتركين فيها والقائمين بها .

(٣) أن يقوم الملاك ولا سيما كبارهم بقسط وافر من الإصلاح فى الريف سواء من تلقاء أنفسهم أو بدافع من الحكومة ، فعليهم أن يتعاونوا فى جميع ما يعود على عمال الزراعة بالتحسين سواء من الناحية الأدبية أو الصحية أو المادية ، ولهم بأصحاب المؤسسات الصناعية أسوة حسنة ، فإن كثيرا من رجال الصناعة يهيئون لعمالهم الوسائل الصحية والوسائل الأدبية التى تساعد على رفع مستوى العمال صحيا وأدبيا .

(٤) العمل على تحسين متوسط أجور العمال الزراعيين على أن يكون ذلك مقترنا بملاحظة أسعار الحبوب حتى تتمشى الأجور مع أسعار المواد الغذائية .

وربما لو أنشأنا مجالس أقليمية مختلفة يمثل فيها الملاك وصغار الزارعين ويرأسها مندوبون من الحكومة للنظر فى أجور عمال الزراعة وأسعار الحبوب نرفع عن كاهل الفلاحين عبئا فادحا ونزيل ماتراه الآن من التناقض الكبير حيث ارتفعت أسعار الحبوب وظلت أجور الفلاحين على انخفاضها السابق .

وقد سبقنا فى اتخاذ هذه الوسائل أكثر البلاد الأجنبية حتى غير الزراعية منها ، وفى مقدمة هذه البلاد إنجلترا حيث أصدرت قانون إنتاج الحبوب فى سنة ١٩١٧ وهو ينص على بعض ما أشرنا اليه .

تحسين حالة عمال الصناعة فى مصر :

ذكرنا أهم الوسائل التى تساعد على تحسين حالة العامل الزراعى ، ولا شك أن لذلك أثره فى تحسين حالة العامل الصناعى بطريق غير مباشر ، وهذا التحسين يجب أن يبدأ أيضا بتحسين حالة العامل من الناحية الأدبية ، ويكون ذلك بالعمل قدر الاستطاعة على مقاومة الأمية بين العمال وعلى إيصال بعض المعارف العامة والضرورية اليهم .

ولا شك أن تضامن قوى الحكومة وأصحاب الأعمال وجمهور الشباب المتعلم كفيلة بتحقيق هذين الغرضين على أتم وجه وبأكثر الوسائل اقتصادا ، إذ بغير هذا التحسين الأدبى لا يمكن مطلقا أن يصل العمال إلى تحسين مادى وحتى لو وصلنا إلى رفع مستوى العامل المادى مع بقاء مستواه الأدبى منخفضا لما أفاده ذلك شيئا .

ومن المزايا التى تعود على العامل من تحسين المستوى الأدبى ما يلى :

(١) العامل المثقف المستنير أقدر من غيره على تفهم صناعته وحذقها ووفرة الإنتاج فيها .

(٢) وتمكنه استنارته من الأخذ بالوسائل الصحية التى تهيئها له الحكومة أو صاحب العمل ، كما تمكنه أيضا من تذوق النظم الاجتماعية التى تضعها التشريعات المختلفة سواء للصناعة ذاتها أو للعمال .

(٣) العامل المستنير قادر على موازنة حالته المالية ولديه قابلية للادخار وللإقبال على نظام التعاون والتأمين وبذلك يكون أرسخ قدما فى الحياة وأبعد نظرا من العامل الجاهل .

(٤) العامل المستنير لديه حصانة من استنارته تحول دون أن يترك قياده لغيره فتخلص الحركة العمالية ممن يستغلون جهل العمال ولا يمتون إليهم بصلة فيشوهون كثيرا من مظهر الحركة العمالية .

وسائل التحسين المـادى :

للتحسين المـادى بين العمال ناحيتان :

الناحية العـامة — وتتناول العمل على تهيئة نظام صحى ملائم لهم سواء فى مصانعهم أو فى مساكنهم وتيسير معالجتهم ومعالجة عائلاتهم ثم العناية بتغذيتهم تغذية رخيصة ولكن تتوافر فيها العناصر اللازمة للمحافظة على صحتهم والشروط الواجبة لوقايتهم من الأمراض .

ولا شك أنه قد يكون من المتعذر أن تشتغل الحكومة بجميع هذه الأعباء، وربما كانت الرغبة فى أن تشتغل بها مدعاة إلى تأخير الاستفادة من إدخال هذه النظم فى محيط العمال إلى الآن.

وإنمـا يجب أن يتعاون فى هذه الجهود الحكومة وأصحاب الأعمال وأن يشترك العمال أنفسهم فى كثير منها ولكن يبقى فقط على الحكومة أن تشتغل بالإشراف على إعداد هذه النظم وتوجيهها .

والناحية الثانية العمل على تحسين حالة العمال المـادية كأفراد، وذلك بتحسين أجورهم.

وطبيعى أن موضوع الأجور موضوع شائك إذ أن تقديرها يتوقف على قدرة الصناعة على الدفع وعلى مستوى معيشة العامل الذى يتقاضى هـذا الأجر وعلى أثمان الحاجيات التى يحتاج العامل إلى شرائها واقتنائها، وما من شك أن ترك تحديد الأجور الى لجان إقليمية تتكون فى الأقاليم ويرأسها مندوب من الحكومة وتتألف من ممثلين للصناعة التى يراد تعديل الأجور فيها وممثلين لعمال هـذه الصناعة أصح وسيلة لإمكان وضع قاعدة عادلة للأجور ، وهناك طائفة كبيرة من العمال يترك تقـدير أجورهم لفئة جشعة من المقاولين فيستغلون حاجة العمال اليهم أسوأ استغلال ونعنى بفئة المقاولين الذين يشرفون على الأعمال العامة سواء فى الحكومة أو فى الشركات الكبرى كالقيام بأعمال النقل أو الاستغلال فى الأعمال الخاصة بحاج الأقطان . والمقاول غالبا لايعطى العمال الا أجورا زهيدة بل ربمـا قصر إما لسوء تدبير فى العمل أو لخلاف بينه وبين صاحب العمل الأصـلى أو طمعا فى مكسب غير شريف فى إعطاء جميع العمال أجورهم كاملة ، وكثيرا ما يكون ذلك سببا لإثارة مشاكل لايمكن فى الغالب أن يؤدى حلها إلى نتيجة وقد لايمكن التغلب على هذا إلا إذا ألزم صاحب العمل سواء أكان شركة أم فردا بمسئولية تضامنية مع المقاول فى الوفاء بأجور العمال على أن تكون أجورا عادلة تتمشى مع ميزانية المقاول وأن يكون متضامنا أيضا فى كل مايترتب للعمال من حقوق عند قيامهم بأعمالهم .

وقد راعى كثير من الدول هؤلاء العمال ، فوجدت انجلترا قانونا ينظم العمل فى المقاولات العامة ومنح العمال يوم راحة فى الأسبوع ووضع حد أدنى لساعات العمل .

هذان الأمران مما بالغ فى المطالبة بهما العمال، وربما كان تقرير حق العامل فى يوم يستريح فيه من عناء العمل كل أسبوع مما يساعد كثيرا على تحسين حالة العامل الصحية، ويمكنه من القيام بأعبائه العائلية كما قد يكون سببا أيضا فى إقباله على العمل بقوة ونشاط متجددين.

أما عن تحديد ساعات العمل فقد بدئ بتحديد ساعات لتشغيل النساء ثم الأحداث ثم بصفة عامة فى بعض الصناعات؛ وربما كان وضع حد أعلى لعدد الساعات فى المصانع بصفة عامة أدعى لأن يقوم العمال بأعمالهم بغير إرهاق مما قد يكون ذا تأثير طيب على حالتهم الصحية وأن يوضع الاستثناء فقط لمن يريد أن يزيد على هذا الحد الأعلى على أن يكون ذلك راجعا إلى مشورة الحكومة.

(٣) مكافأة العامل عن مدة خدمته إذا استغنى عنه صاحب العمل وهذا الحق لاتعترف به التشريعات فى أغلب الدول الغربية ولكنه حق مألوف وشائع فى مصر. ويرجع هذا إلى أن الدول الأخرى أوجدت من أنظمة التأمين سواء التأمين ضد المرض أو الشيخوخة أو ضد البطالة ما يكفل ترك مبدإ المكافأة؛ كما أن عمال الدول الأجنبية على درجة من الاستنارة تمكنهم من الاستعانة بالتوفير المنزلى أو بالاشتراك فى جمعيات تعاونية وهذه وسائل قد يكون فى اتباعها مايجعل الحاجة ليست ماسة إلى مطالبة صاحب العمل بمكافأة عن مدة مزاولة العمل.

وقد اقتصر المشرع فى قانون عقد العمل على تحديد نوع واحد من التعويض وهو تعويض العامل إذا استغنى عنه صاحب العمل دون أن يصدر منه إنذار له بالاستغناء بينما ترك التعويض الذى ينشأ عن استعمال حق الاستغناء هذا بعد الانذار إذا ترتب عليه أضرار إلى المحاكم تقدره مراعية نوع العمل وسن العامل ومدة الخدمة والعرف الجارى بعد تحقيق ظروف الفسخ.

وربما كان من الخير أن يحدد هذا التعويض حتى يقضى على الجزء الأكبر من شكايات العمال وحتى يكون هذا التحديد متمشيا مع ماجرى عليه كثير من المؤسسات الصناعية وأقرته الحكومة فى ذلك.

(٤) يجب العمل على سرعة الاعتراف بالنقابات وتنظيمها لأن النقابات رغم أنها موجودة فعلا فى مصر منذ أكثر من خمسة وعشرين عاما إلا أنها مضطربة فى تكوينها وفى أغراضها، فنشأ عن ذلك أنها كانت فى كثير من الأحيان أداة سيئة عادت على العمال بأضرار متوالية؛ لذلك فإن تنظيمها مادامت قد وجدت بالفعل وانتشرت — أجدى على النظام الاجتماعى بصفة عامة وعلى العمال بصفة خاصة من اهمالها.

وتباشر النقابات المنظمة أعمالا بها تساعد كثيرا على تحسين أحوال العمال المادية وأهمها منح إعانات للأعضاء فى حالة الشيخوخة والمرض والحوادث والبطالة لمن كانوا يعولونهم فى حالة الوفاة ونفقات التأمين على حياة الأعضاء وضد المرض والبطالة والشيخوخه ونفقات الدفن فى حالة وفاة عضو أو من يعوله . وكذلك تساهم النقابات فى إنشاء صناديق ادخار وجمعيات تعاونية وصناديق للتأمينات الاجتماعية .

ولا شك أن هذه الأغراض الجليلة تهيىء للعمال حياة طبيعية فضلا عن وضع بذور صالحة للروح التعاونية وللتضامن الاجتماعى .

(٥) العناية بإيجاد أنظمة تساعد على نظر المنازعات التى تنشأ بين أصحاب الأعمال والعمال ، وقد يكون إيجاد هذه النظم ألزم للعمل من إيجاد تشريعات كثيرة تبين ما للعمال وما عليهم ، وذلك لأن المشاكل التى تقع بين العمال وأصحاب الأعمال قد لا تقع تحت حصر فإيجاد هيآت أقليمية تحل هـذه المشاكلة أجدى من محاولة حصر هذه المشاكل ووضع أحكام عامة كلية لكل منها .

ولا شك أنه نظرا لحداثة الصناعة فى مصر وتفشى الأميـة بين العمال ولأن النقابات لم تعترف بها ولم تنتظم بعد يحسن أن تستقل الحكومة بنظر هذه المنازعات على أن يمهد لنظام آخر نحو ويتدرج ، وهو نظام هيئات تنظر مشاكل العمال وتشرف عليها الحكومة وتتألف من ممثلين لأصحاب الأعمال والعمال على أن تكون هذه الهيئات :

(١) طائفية أى هيئة قاصرة على نوع خاص من الصناعة .

(٢) محلية فتقتصر كل هيئة على أقليم بالذات .

(٣) أن يراعى فى القواعد التى تسير عليها البساطة والسرعة .

(٤) أن يكون رأيها حاسما ونهائيا فى أوجه النزاع .

وعمـال الصناعة فى مصر شأنهم فى التطور شأن الصناعة نفسها فكلما تطورت ونمت تطور العمال ونمت مطالبهم وتنوعت حاجتهم ، ولعله من الخير إذن أن نقتصد فى إجابة هذه المطالب وألا نجعل التشريع أو التنظيم الاجتماعى يسبق التطور الاجتماعى . كذلك من الخير ألا نقيس التطور الاجتماعى فى مصر قياسا مطلقا على التطور الاجتماعى فى غيرها لأن لكل تطور أسبابا ومقومات وبداهة لكل تطور أدواء وعلاج خاص وليكن رائدنا فى تنظيم التطور الاجتماعى أن نأخذ بيد الصناعة الضعيفة حتى تقوى وأن نشجع الصناعة الحديثة حتى تزدهر وأن نعاون العامل .

الحيلة فى درء الأخطار

للأستاذ محمد أبو بكر ابراهيم

المفتش بالتعليم الثانوى

الحيلة مركبة فى نفوسنا ؛ فهى من نزعات الفطرة البشرية ؛ لان الإنسان لا يفتأ يتخذ من الوسائل ما يعينه على السلامة ، والخلاص من الأذى ، و يبتكر من الحيل — بدافع نفسانى — ما يباعد بينه و بين كل مبغض مكروه ؛ لتطيب له عناصر الحياة ؛ فينعم بما فيها من مشتهيات ولذائذ .

والحياة طباق — تجمع بين السهل والصعب ، والعسر واليسر ، والصحة والمرض ، والفرح والترح . ولا تجئ فيها نعمة إلا بذهاب أخرى ، ولا تمر ريح رخاء إلا تلتها ريح نكباء.

ولكن الإنسان لا يريد أن يواجه منها إلا الجانب الميسور ؛ لأنه بطبيعته يحب اليسر والرخاء ، و يتشوف إلى العافية والسعادة ؛ وهى تأبى إلا أن تموج بالفقر والجوع ، ونقص فى الأموال والأنفس والثمرات .

طبعت على كدر وأنت تريدها صفوا من الأقذار والأكدار
ومكلف الأيام ضد طباعها متطلب فى الماء جذوة نار

من هذه الصعاب يتخذ التدابير التى توحى بها مواهبه ، وتتفق مع قدرته وأخلاقه وسلوكه ؛ ليتقى النواحى القاسية التى قد تضر جسمه ، أو تؤذى نفسه أو تودى بثروته ومتاعه.

والناس فى هذه التدابير طبقات متفاوتة فى المهارة ، والدهاء ، والمكر ، والخداع ، والتحايل .

فمنهم من ضلت نفسه فجاءت وسائله لا تتفق مع العرف ، والقوانين الوضعية والإلهية والنظم القائمة المرعية . يرى الغاية مبررة للوسيلة ، سواء أكانت الوسيلة مشروعة أم غير مشروعة : وهذا الفريق من الناس لا يعرف سوى منفعته الشخصية ، وحاجته الوقتية ؛ فتدفعه غرائز الشهوة ، والانتقام ، والتسلط ، والقهر إلى الاستخفاف بالأخلاق والاستهتار بالنظم ؛ كما تدفعه غريزة الخوف إلى الاستخفاء من الناس ، والهرب من السيف والرقابة

فيدبر فى الخفاء أمورا يخالها مجدية ، ويستخدم أساليب يظنها موصلة إلى أغراضه. ولا يزال مسوقا بهذه الغرائز الفطرية التى لم تعدل ولم تهذب حتى يقارب الحيوان فى تصرفه وسلوكه بل يفوقه مكرا وحيلة وخداعا ؛لأنه يسلط من ذكائه شعاعا لا ينير له إلا سبيل الشر فيسلكها آمنا من العقوبة الرادعة . قد ضعف إيمانه بمجتمعه ، ووطنه ، وخالقه ؛ وقوى إيمانه بمصالحه ومطالبه وذات نفسه .

وهذا هو السر فى فشو كثير من أنواع الضلالات الاجتماعية كالغش فى التجارة ، واحتكار السلع والمنتوجات ، والتطفيف فى الكيل والميزان ، والله جل شأنه يقول " ويل للمطففين الذين إذا اكتالوا على الناس يستوفون،و إذا كالوهم أو وزنوهم يخسرون . ألا يظن أولئك أنهم مبعوثون ليوم عظيم " .

و إن هؤلاء القوم — بهذه التدابير الطائشة — يسيئون إلى مجتمعهم فى أوقات الشدة إساءة لا تغتفر ، و يتهزون فرصة الضعف والفقر والجوع والضائقة المالية فيكونون حربا على أمتهم ، وعونا عليها لأعدائها . و ينشرون عدوى الخبث والتدليس ، والكذب والنفاق وسوء المعاملة ؛ فتتلوث بلادهم . وقانا الله شرهم .

ومن الناس من يحتاط فى تدبيراته الحازمة ؛ فيوفق بين ميوله وميول غيره، و يلائم بين حاجاته وحاجات أمته ، ويتخذ شرعة العدل والإنصاف والدين ؛ فيكون سمحا إذا باع أو اشترى ، مضحيا بشىء من ماله إن دعا الداعى للتضحية . يحب للناس ما يحب لنفسه ، ويكره لهم ما يكرهه لها ، و يشاركهم فى وجدانهم وألمهم ومسغبتهم ونكبتهم . فيختار من الوسائل أصلحها وأقومها ، وأكثرها ملاءمة للقوانين ، وانسجاما مع الأخلاق . فإن نزل البلاء ، واشتد الغلاء ، وكثر المدلسون ، كان عفا نزيها ، ضابطا لنفسه ؛ حاكما لنزعاته وشهواته .

تنصرف نفسه عن متع الحياة ونفائسها وأعلاقها إذا ما غلت أسعارها ، وارتفعت أثمانها ، وعز مطلبها والحصول عليها ؛ فلا يعلق قلبه بها ؛ إذ لا حاجة له فيها . ومن ثم تصبح فى نظره رخيصة تافهة لا وزن لها ولا قيمة .

وهذا العنصر من الناس قليل فى هذه الأيام وفى غير هذه الأيام .

فالحيل من طبائع البشر . ألا ترى أن الكاتب الذى تعوزه القدرة على المعانى الرائعة ، والأخيلة البارعة يحتال بتزويق عبارته ، وزخرفة أساليبه ، وتزيين كتاباته ؛ بألوان المحسنات البديعية الكثيرة من جناس وطباق وسجع وتورية. ويركن إلى تراكم الاستعارات ،

وتزاحم التشبيهات؛ كى يستر ضعفه الفكرى، ويشنف الأسماع برنين ألفاظه، وجرس كلماته، ويصرف الأذهان إلى بريق محسناته ، ولمعان سجعاته . أما الكاتب المقتدر فلا يعنيه من هذه المظاهر إلا ما تيسر منها، وصلح به اللفظ والمعنى من غير تكلف أو شطط . لا يستخدم من المحسنات والاستعارات إلا بمقدار ما يستخدم من الملح فى الطعام .

والمرء الذى يجد الحياة أمامه مرة لا تطاق، وشديدة لا تحتمل ويجد الحياة فى ظلال الخيال حلوة هنيئة — يفر من عالم الحقيقة، بهذه الوسيلة الجميلة ، إلى عالم الأحلام والآمال والأمانى فإذا اشتد به الفقر انتحى ناحية ليخلو لنفسه ، ويناجيها وتناجيه ، ويحادثها وتحادثه فيرى فى عالم الخيال صورا ممتعة طريفة من ألوان الغنى والثراء ، ويتخيلها حقيقة واقعة . ويعيش من أجلها فى أسعد حال ؛ وأهنأ بال .

وهذا تنفيس كريم ، يزيل عن صاحبه كابوس القحط والبؤس ؛ ويطرد عن نفسه آلام العسر والضيق . ويهبه ما شاء من حياة خيالية كلها مال وبنون ، ونعيم ومجون . كالدمعة يرسلها الباكى فتخفف لوعته ، وتفرج كربته .

ومثل هذا من ولى منصبا عظيما وهو لا يحسن القيام عليه فإنه يحتال بشتى الوسائل الخداعة التى يراها ساترة لضعفه وعجزه ؛ فيشتد فى التوافه ، ويعاقب غير المقصرين من مرءوسيه ، ويلتزم الصمت حيث يجب الكلام ، ويختلق الأقاويل والتهم والأباطيل ليخوف بها كل من اتصل به من الناس ، حتى يهاب جانبه ويخشى بطشه ، وحتى يقول عنه الجاهلون : عادل قاس فى عدله ، ومصلح مسرف فى إصلاحه .

كل ذلك ؛ ليدل على الحقيقة غشاء كثيفا ، وليعيش فى صلف وكبرياء ، وفخر وخيلاء؛ وليقضى ما يموج فى صدره من آلاف المطالب من غير أن تعرف حقيقته أو يدرك كنهه وما ينطوى عليه عقله .

والإنسان بحيله قد يموّه الباطل سدا للنقص ، ورأبا للصدع ، وقد تنكشف حيلته فتظهر جليته :

إذا اشتبهت دموع فى خدود تبين من بكى ممن تباكى

والإنسان بحيلته رفرف فى الهواء، وغاص فى البحار، واستغل الأثير والبخار والكهرباء، واتخذ من الطبيعة أدواته وآلاته . وجعل للحرب فنونا لا حد لها ولا حصر . وليس للأمم الضعيفة إزاء الحياة العامة الواقعة سوى أن تتخذ هى أيضا من الذرائع والوسائل ما يحميها من جبروت الأمم القوية ، ويعصمها من أخطار الأمم المتحاربة الفتية . وهذا يتطلب منها سياسة ومكرا ودهاء ورأيا .

محمد أبو بكر ابراهيم

هذا التعليم وهؤلاء المعلمون

للأستاذ عماد الدين عبد الحميد

المحقق القضائى بمصلحة الآثار

أمامى الآن مطبوع جديد صدر حديثا ، هو الجزء الأول من تقويم يتحدث عن التعليم الإلزامى فى مصر . جمعت فى هذا الجزء الأول آراء من أبدوا آراءهم فى هذا النوع من أنواع التعليم ، من حضرات الشيوخ والنواب المحترمين ، فى جلسات البرلمانات المتتابعة .

ولست أريد أن أتحدث هنا عن الفكرة الجميلة فى جمع هذه الآراء فى تقويم ولا عن قيمة الجهد الذى بذل فى تجميع هذه الآراء ، حتى أحيي صاحب هذه الفكرة فيما فكر فيه ، أو أن أقدر قيمة هذا الجهد بقدر الأثر الذى يمكن أن ينتجه .

لكنى — وهذا التقويم أمامى — أرانى أمام أثر ملموس لموضوع " البرامج المحبوسة " التى تحدثت عنها فى الماضى ، فحملت حاقبة تأخير فك القيود عنها و إطلاقها من أسرها أولئكم الذين حالوا دون ذلك أو قصروا فيه .

أمامى برامج خاصة بإصلاح حال التعليم الإلزامى فى مصر ، تعاقب المتحدثون فيها منذ زمن طويل ، وكان هؤلاء المتحدثون من الرجال المسئولين عن تنفيذ هذه البرامج ، لأنهم شيوخ الأمة ونوابها الذين اختارتهم الأمة لتمثيلها وحمايتها و إقرار كل مشروع ينفعها أو يدفع الضر عنها . تكلم هؤلاء فى هذه البرامج سنوات طوالا ، وما تزال برامجهم حبيسة المضابط ، سجينة محفوظات الدولة !

* * *

قد ينظر قوم إلى قضية المعلمين الإلزاميين أو التعليم الإلزامى نظرتهم إلى قضية طائفة وأنا أعجب كيف ينظر قوم إليها هكذا ، ولماذا لا يعيرونها من تفكيرهم ومن تقديرهم ومن تنفيذهم ما هى جديرة به — عن حق — من العناية والالتفات .

لست من المعلمين الإلزاميين حتى يقال إننى أتكلم لصالح الطائفة التى أنتمى إليها .. ، ولكنى من المصريين ... فإذا أراد قائل أن يقول شيئا فليقل إذا إننى أتكلم لصالح الأمة التى أنتسب إليها ، والوطن الذى أنا مواطن فيه .

ولعل هذه نقطة الخلاف بيني ، فى هذا البحث، وبين الذين ينظرون إلى قضية هؤلاء كقضية طائفة ، وأنا أرى فيها قضية أمة بأسرها .. لأنها قضية عشرات الألوف من المنكوبين بوظائفهم ، وهم المشرفون على تهيئة أفكار النشء لجميع الأجيال المستقبلة .

يقولون إن التجربة الطويلة قد أثبتت عدم نجاح التعليم الإلزامى ، و يريدون أن يلقوا تبعة خيبة هذا التعليم على المعلمين الإلزاميين . ولكنى لا أستطيع أن أحمل هؤلاء المعلمين — كهيئة — تبعة خيبة هذا التعليم .

قد أستطيع أن أحمل معلما معينا تبعة تقصيره أو إهماله ، وهذا المعلم يلزم أن يؤخذ بالجزاء الذى يستحق ، كنتيجة لتقصيره الشخصى أو إهماله الذاتى . ولكن خيبة التعليم الإلزامى ، كلون من ألوان التعليم ، لا يمكن أن يتحملها المعلمون الإلزاميون — كهيئة — ولا يجوز أن نحملهم شيئا من تبعة هذه الخيبة ، فإن خيبة هذا التعليم ترجع فى الأصل إلى أسباب ليس المعلمون مسئولين عنها ، بل إنهم طالما شكوا منها ولم يستمع أحد إلى شكاواهم .

وإذا أردت أن أوجز هذه الأسباب فإنى أراها تكاد تحصر فى مسائل أربع ، هى : ثقافة المعلم الإلزامى ، برامج التعليم الإلزامى ، الحال الشخصية للتلميذ الإلزامى ، والحال الشخصية للمعلم الإلزامى .

أما عن ثقافة المعلم الإلزامى ، فالذى أراه قبل مناقشة قيمة هذه الثقافة أن المعلم نفسه ليس مسئولا عن قيمة ثقافته ، وإنما المسئولون عنها هم الذين اختاروا له لون هذه الثقافة وحددوا البرنامج الذى قضى عليه ان يتلقاه حتى يكون معلما ، وحالوا بينه و بين رغبته فى أن يعلو درجات أخرى فى التعليم . . . فلماذا نحمله هو إذن تبعة ضعف مستواه الثقافى ، وقد فرض هذا المستوى عليه فرضا ؟ !

فإذا بحثنا فى الفكرة القائلة بضعف هذا المستوى ، عن الحقيقة ، وجدنا أنفسنا أمام سؤال يقول : " هل يهبط هذا المستوى كثيرا عما يلزم أن يكون عليه هذا المعلم فى أداء واجبه المحدود ؟ " الذى أراه أن مستوى هذا المعلم قد يكون كافيا ، من الناحية التعليمية ، لقيامه بواجبه المحدود على وجه مرض ، ولكنى لن أقول هذا ، وسأذهب إلى حد القول بأن هذا المستوى لا يكفى ، فماذا يلزم عمله إذن ؟ . .

هل يسرح المعلمون الإلزاميون لأن مستواهم الثقافى — الذى وضعهم غيرهم فيه — لا يجعلهم صالحين لأداء واجبهم ؟ إن كان الأمر كذلك فأغلقوا إذن أربعة آلاف مدرسة إلزامية فى مصر ، تضم مليون تلميذ ، سرحوا معلميها وتلاميذها إلى أن يفتح الله على مصر بثلاثين ألف معلم من الطراز المطلوب ، بعد عمر طويل إن شاء الله ! !

وإذا لم نسرح هؤلاء ، وتركناهم بعد ثبوت عدم كفايتهم بالتجربة ، فأى جريمة نرتكب فى حق الوطن !

يبدو لى أن الحل لهـذا لا يكون بتسريحهم ، ولا يكون بتركهم على حالهم من عدم الكفاية ، ولكن يكون بايجاد وسيلة لرفع مستواهم الثقافى إلى الحد المرغوب فيه .

لن أناقش حقهم فيما يطلبون من تقرير نظام جواز حصولهم على درجات علميـة فوق ما حصلوا عليه ، وهم كثيرا ما سعوا إلى تحقيق هذا المطلب الذى تتبين عدالته واضحة بناء على حق المساواة فى التعليم الذى يقرره الدستور ، أو بناء على حق المساواة فى الفرص الذى يوجبه العدل الاجتماعى .

ولكن تخطر فى بالى فكرة لرفع هـذا المستوى ، لعلها لا تقـابل بابتسامات السخرية أو صمت الإهمال من المسئولين ، هى أننى ألاحظ أن هذه المدارس الإلزامية تظل مغلقة فى إجازات طويلة ، سنوية وقطنية ، عطلات سنوية ، شأنها فى هذا شأن جميع المدارس ، وعطلات قطنية يسرح فيها تلاميذها لجمع دودة القطن إنقاذا لمحصول الذهب الأبيض من الهلاك . فلماذا لا تكون هذه العطلات فرصة طيبة يجمع فيها المعلمون حيث يمكن أن يلقنوا ما يراد تلقينهم إياه من دروس ترفعهم إلى المستوى المطلوب ؟

أنا واثق من أن المعلمين أنفسهم يرحبون ترحيبا بمثل هذه الفكرة ، ولكنى أشك فى أن المشرفين على شؤون التعليم يقابلون بالارتياح فكرة جمع هؤلاء المعلمين معا لتثقيفهم ... ولكنى فى أية حال أراه اقتراحا مناسبا لرفع المستوى الثقـافى لهؤلاء المعلمين ، يلزم من يعارضه أن يقترح ما يراه مناسبا فى هذا الشأن ، وإلا ... فلا تقولوا إن مستوى هؤلاء يهبط بهم إلى حد عجزهم عن أداء واجباتهم ، وبالتالى تحميلهم تبعة خيبة التعليم الالزامى .

أما عن برامج هذا التعليم ، التى يلقنها هذا المعلم للتلاميذ ، فمن المسئول عن تحديد هذه البرامج واختيار موضوعاتها ؟ أهم المعلمون الإلزاميون ؟ الذى أعرفه أن المعلم الإلزامى ليس له فى الأمر ناقة كما يقولون ... ولغيره القافلة جميعا !

فإذا كانت البرامج غير صالحة ، وتؤثر إلى حد ما فى نتيجة نجاح التعليم الإلزامى أو خيبته ، فليسأل عن هذه البرامج واضعوها ، ولتصحح هـذه البرامج على الصورة الصـالحة المجدية ... ولا تحملوا المعلمين تبعة أمر غيرهم فاعله !

وأما عن الحـال الشخصية للتلميذ الإلزامى ، فلا شك عنـدى فى أنها تؤثر تأثيرا كبيرا فى نتيجة نجاح هذا التعليم أو خيبته . فالتلميذ الذى يذهب إلى المدرسة خالى الجوف يخرج منها خالى الرأس ... فاطعموا هؤلاء أولا ، دبروا لهم القوت ... ثم علموهم !

وتدبير القوت لهؤلاء يجىء عن أحد سبيلين ، فإما أن تطعم الحكومة — وهى مسئولة — هؤلاء التـلاميذ فى المدارس من مال الدولة ، أو أن تتفضل الحكومة فتغمر الإنسـانية

برعايتها بأن تبحث كيف يطعم هؤلاء التلاميذ فى بيوتهم ... وهى عند هذا تتطرق إلى بحث حال أسراتهم وذويهم ... وما اذا كان دخل هذه الأسرات يكفى خبزها اليومى !

لا تسألونى أنا عن مورد المال لإطعام هؤلاء ، ولكن اسألوا الذين يملكون الطين ، واسألوا أصحاب رءوس الأموال ، اسألوا هؤلاء إن كانت أجور أرباب هذه الأسر من الفلاحين والعمال تكفى خبز هذه الأسر ... افعلوا هذا وابحثوا عن العلاج ... ، تجدوه إن شاء الله فى أن يأخذ كل بقدر عمله ... ثم لا تحملوا المعلمين الالزاميين تبعة ما غيرهم فاعله !

ومسألة أخرى تتصل بالحال الشخصية للتلميذ الإلزامى هى إكراهه على التخلف عن المدرسة بواحد من سببين كلاهما يدفع الوالد دفعا إلى تشجيع ولده على التخلف عن المدرسة بل إكراهه على هذا إكراها ، وكلا السببين كذلك يؤدى حتما إلى اضطراب الدراسة حتى يصير المعلم حائرا بين أن يتجاهل التلميذ غير المنتظم — عند عودته إذا عاد — فلا يعيد عليه ما فاته من الدروس فيكون تلميذا خائبا . . أو أن يهتم به ويعيد تلك الدروس عليه فيعطل المنتظمين فى الدراسة ، الأمر الذى يجعلهم حتما متأخرين فى التحصيل ، وهذان السببان هما : تعدد القيود الرسمية المفروضة على التلميذ أو والده التى تشكو منها عقليات هؤلاء الآباء وتضيق عن تحملها ظروفهم ؛ ثم حاجة الوالد ، لفقره ، إلى معونة ولده له فى عمله اليومى ، فمثل هذين السببين يجب أن يفحص جيدا وأن يعالج علاجا ناجعا على حسب مقتضيات البيئة والحال الشخصية ، ثم لا تحملوا المعلمين الإلزاميين تبعة ما غيرهم فاعله !

بقى أن أتحدث عن الحال الشخصية للمعلم الإلزامى ، وقد أرجأت الحديث عن هذا الحال — كسبب من أسباب خيبة هذا التعليم — إلى آخر هذه الكلمة ، لا لتفاهتها ... ولكن لخطورتها !

فالمعلم الإلزامى يتقاضى مرتبا لا يكفى لإطعام " بهيم " فى حقل من حقول القرية التى هو معلم فيها ... ، والمعلم الإلزامى يجب أن يأكل هو وأسرته ، وأن يكتسى هو وأسرته ، وأن يسكن منزلا هو وأسرته ، وهذه ضرورات الحياة الأولى ، فمن أين له بنفقات هذه الضرورات ، ومرتبه ثلاثة جنيهات ؟ !

هذا عن ضرورات الحياة ، أما عن قواعد التربية وما تقتضيه من ضرورة ظهور المعلم بين تلاميذه كمثال يحتذى فى كل شئ ، فلا حاجة بى إلى الحديث عما تقتضيه هذه القواعد وأنا لم أصل بعد إلى كيف يحصل المعلم على نفقات ضرورات الحياة !

أين اذن للمعلم هذه النفقات ؟

إنه إما أن يقبل الحياة كما فرضت عليه ، فيخالى خنوعا ، والويل للوطن من أجيال قادمة سوف تتلقى الخنوع والعبودية أول ما تتلقى من دروس الحياة ...

أو ان يرفض هذه الحال رفضا ، وعندها ... إما أن يكون شريرا فيسرق ويحتال ، والمعلم السارق لايخرج إلا لصوصا ، والمعلم المحتال لايخرج إلا محتالين ... والويل كل الويل للأمة من أجيال قادمة سوف تتلقى السرقة والاحتيال أول ماتتلقى من دروس الحياة .

فإذا كان شريفا ، وأبى أن يسرق وأن يحتال ، فلن يكون غير ناقم ... ، ناقم على نفسه أولا ، وعلى الذين وضعوه هذا الوضع ثانيا ، وعلى النظام أخيرا ... ثم ماذا يلقن المعلم الناقم جيشا مجندا بين يديه من التلاميذ ، طوع إرادته ، وفى سن ليس لهذا الجيش فيها تفكير أو اختيار ... لاشيء غير النقمة ... وليهنأ عندها المشرفون على شئون التعليم بأنهم لم يخرجوا للوطن بنظمهم غير جيل من الناقين .

لقد كنت أصغى منتبها إلى نبرات صوت رفعة رئيس الوزراء — وهو يتلوخطاب العرش الأخير — عندما كان يتحدث رفعته عما تعتزم الحكومة أن تعمل خاصا بالتعليم الأولى الإلزامى ، كنت أصغى منتبها إلى هذه النبرات كأنما كنت أريد أن أتحقق منها إن كان ما يقال ككل ما قيل وما يقال ... أو أنها صادرة عن إيمان صادق بحق هذا البلد وهؤلاء التلاميذ فى الإصلاح ، إيمانا يجعل ما يقال برنامجا للتنفيذ ... لاخطابا للتحبيذ ... ثم قرأت خطاب العرش مرة ومرات ، وتلوت فقراته الخاصة بهذا التعليم على مهل و بعناية ، فلم أجدها تحدث بشيء بقدر ما تحدث بأن هذا التعليم هو الركن الأساسى فى الحياة الاجتماعية والسياسية.

تعليم هذا أمره ، وهذه خطورته ، وهذه نظرة الحكومة ونظرة الناس إليه ، يلزم أن يعجل بإصلاحه من وجهة برامجه ونظمه ، وما يتطلبه نجاحه من ناحية إصلاح حال تلاميذه وحال معلميه .

* * *

المعلم الإلزامى أستاذ فى مدرسته ، وأستاذ فى قريته ، وأستاذ فى البيئة التى يعيش فيها و بين كل من يتصلون به . فلعل الذين يهمهم صالح هذا البلد ومستقبله ينظرون إلى قضية المعلمين الإلزاميين ، الذين يعدون بعشرات الألوف و ينتشرون فى جميع أنحاء الوطن ... لعلهم ينظرون إلى هذه القضية على ضوء هذه الحقائق .

عماد الدين عبد الحميد

حدائق الموتى

ومقابر الأحياء

حين يشارف قطار حلوان مداخل العاصمة من الناحية الجنوبية الشرقية ، تقع العين على مفارقات عجيبة لا نحسب أنها تلحظ فى غير مصر من بلاد الله .

فما يكاد يغادر المعادى ، تلك الضاحية الجميلة المنسوقة على طراز الجنة — إن كان للجنة طراز معروف بين أبناء الفناء — حتى يشرف على مغاور " المدابغ " ومقاذرها ؛ وهذه يسكنها جماعة من الأحياء يقول الدستور : إنهم وجميع المصريين أمام القانون سواء . ثم ما يكاد يغادر هذه المباءات وتلك المقابر، حتى يشرف على غياض "مارى جرجس" وحدائقها الغناء ؛ وهذه يثوى فيها جماعة من الموتى السعداء . حتى إذا انتهت تلك الغياض واختفت عن الأنظار طالعتها كهوف " طيلون " وأكوامها القذرة ، وهذه مساكن جماعة أخرى من الأحياء ، يقرر الدستور كذلك أنهم وجميع المصريين أمام القانون سواء !

وكأنما قامت مقاذر المدابغ من ناحية وطيلون من ناحية أخرى على جانبى تلك الغياض الوريفة فى مارى جرجس سورا من الأشواك يحمى هذه الرياض ، وكأنما قام سكان هذين الحيين من الأشقياء حراسا على أولئك الموتى السعداء !

هذه المفارقات العجيبة تتوالى على العين فيما لا يزيد على ربع الساعة فى مدخل من مداخل العاصمة ، ولكنها ليست المفارقات الوحيدة فى هذا الباب ، فقد سمعنا عن بعض من كلفوا مدافنهم ثلاثين ألفا من الجنيهات ، وأمدوها بالنور الكهربائى وبالماء الساخن والبارد ، وأجهزة التليفون والراديو لعلها تسمع من فى القبور !

وبينما هذه المدافن كذلك توجد عشرات الأحياء لا ينفذ إليها النور ، ولا تستقى إلا من آسن الماء ومناقع الموارد ولا تسمع عن الراديو إلا فى قصص العفاريت والجان !

ولا نحب أن نعقد الموازنة بين مساكن بعض الأحياء وبعضهم فى العاصمة والريف ولكننا نكتفى بعقدها بين حدائق الموتى ومقابر الأحياء فى جيل واحد من الناس والزمان ، وهى تبدو فى صورة مفارقة بشعة ينفر منها ذوق بنى الإنسان .

وهكذا كل شىء فى مصر ذو وضع مقلوب ، كوضع الحدائق للموتى والمقابر للاحياء والسبب لا يرجع إلى اليوم أو الى الأمس ، وإنما يرجع لسياسة الحكم القديمة المتطاولة فى العصور السحيقة ، وهى سياسة السادة والعبيد : السادة الذين لهم كل شىء ، والعبيد الذين لا يملكون شيئا .

وقد أثمرت تلك السياسة على مدى الأجيال ذلك التفاوت العظيم فى توزيع المغانم والمغارم وفى توزيع العناية والاهمال بين المدينة والريف وبين بعض أحياء المدن وبعض أحيائها الاخرى ، وبين بعض طبقات الشعب وبعض طبقاته ، بلا مثيل له إلا فى الهند حيث البراهمة والمنبوذون . وفى الهند وجد المنبوذون "غاندى" يطهرهم ويزكيهم ويحاول أن يفتح لهم أبواب المعابد وأبواب الحياة ، والمنبوذون فى مصر فى حاجة الى " غاندى " آخر يرد إليهم اعتبارهم فى عالم الواقع لا فى عالم النظريات القانونية .

من قال : إن هؤلاء الذين يعيشون فى حى المدابغ وأمثالهم سواء مع بقية المصريين المتمتعين ؟ وكيف تتحقق هذه المساواة — حتى القانونية — وهؤلاء يملكون المال الوفير والصحة الكاملة والعقل المستنير . وأولئك محرومون من هذه جميعا . كيف يتساوون حين تشجر بينهم الخلافات القانونية ، وهؤلاء يعرفون القانون ويتقنون طرق التقاضى ويوكلون المحامين للدفاع ! وأولئك سوائم ترعى ولا تجد ماترعاه ؟!

لنكن عمليين ، فلو كان هؤلاء وأولئك أمام القانون سواء ما حدث هذا الذى يقصه علينا أحد الكتاب فى هذه المجلة عن حى المدابغ وعن سكانه العمال فيقول :

" وارتقينا ربوة عالية ، فإذا بنا نشرف على واد فسيح اجتمع له الماء والهواء وسعة الصحراء ولكنه ماء آسن راكد ، وهواء فاسد خانق ، وصحراء مترية ليس فيها سوى الركام والأنقاض .

"هذا هو حى المدابغ ، وإن شئت فقل هو حى الوباء ومصدر الأمراض والأدواء . وما ظنك بمكان لا ترى فيه إلا كل قبيح ولا تشم إلا الكريه ؟ سرنا فيه بين أوحال وقنوات تجمع فيها ماء المدابغ المتخلف من تنظيف الجلود وظل بها حتى زاد فسادا وملىء وباء .

"وسارع الأهلون إلينا يشكون الحكومة قبل أن نشكو إليها ، يقولون إنهم بعثوا بالمظالم والالتماسات تارة بالبريد وأطوارا بالبرق ونادوا تفتيش صحة القاهرة ومصلحتى المجارى والتنظيم ولكن ذهب جهدهم أدراج الرياح فاستكانوا ورضوا بما حاق بهم من أذى وبلاء.

"على أن المصيبة على فداحتها — مصيبة ترك المجارى مكشوفة يأسن بها الماء — مفيدة لشركة السماد التى يسهل عليها جمع الطين المختلط بالمواد العضوية لتبيعه سمادا قيما بثمن كبير .

"وانتقلنا إلى مدابغ الحور — والحور جلود الماعز وما شابهها — فكادت المياه المتخلفة أمامها تعوقنا عن دخولها لولا تضحيتنا بنظافة أحذيتنا وجواربنا فى سبيل بلوغ غايتنا .

"دخلنا المدبغة فهالنا مارأينا بها : صبية ورجال عرايا لا تسترهم إلا خرق صغيرة ، يعملون وقد اختلط عرقهم بنفايات الجلود ودمائها ، غائصين فى الماء الآسن الى سيقانهم .

"وتقدم إلينا صاحب المدبغة، فسألته عن حال العمال فأجاب: "معدن ... أحسن منا نحن أصحاب المدابغ. أجور عالية وصحة كاملة وساعات شغل طبق نص القانون، انظر إلى الأجزخانة التي عملناها تنفيذا لأمر مصلحة العمل" وأشار إلى صندوق صغير به بعض زجاجات صغيرة وقليل من القطن.

"يشتغل عمال المدابغ في الوضع الذي وصفته عشر ساعات في اليوم، وأكثرهم لا يتقاضى أجرا ثابتا، بل يعملون بما يسمونه "الطريحة" فترى العامل كالآلة يعمل دائبا مستميتا لإنجاز أقصى ما يمكن، وهو رغم ذلك لا يكاد يحصل على كفافه إذ لا يتجاوز أجر الرجل في المتوسط ستة قروش في اليوم والغلام قرشا واحدا.

"غير أن أمر الأجور ليس ذا بال إذا قيس بما يتعرض له العمال من ضرر يذهب بصحتهم ويعود عليهم بأخطر الأمراض. ففساد الهواء في داخل المدبغة وفي خارجها والبلل والماء الذي يغرقون فيه بأقدامهم وسيقانهم طول يومهم يسبب لأكثرهم مرض السل والروماتيزم.

"وقد سألت البعض كيف يقوى العمال على الجو الخانق الذي لم نطقه لحظات، فقال "البركة في الشاي والنشادر" إذ كلما أغمي على أحدهم يعمل على إفاقته بالنشادر وأعطى قليلا من الشاي لينهض ويعود إلى مغالبة الموت ومواصلة الكفاح في سبيل العيش.

"على أن هناك فريقا من العمال يعملون فيما هو أبشع مما رأيت وأشنع. إذ يقتضيهم عملهم أن ينزلوا عراة في أحواض الجير ويمكثوا فيها طول يومهم. ولسنا ندري كيف يقوى هؤلاء المساكين على احتمال نار الجير الكاوية؟"

هؤلاء هم عمال المدابغ وسكان الحي، فهل هؤلاء سواء مع بقية المصريين المتمتعين المترفين؟ هل هؤلاء سواء مع أولئك حتى أمام القانون؟ وهل يصل القانون الى هذه المجاهل، ثم يترك هذه الحالة المفزعة التي يصفها الأستاذ محمد عبد الكريم في تلك السطور؟

إن العصر الحديث أو الحكم الحديث مطالب أن يرد الأمور إلى نصابها، وأن يرد على هؤلاء الآدميين وأمثالهم كرامة الآدمية، وأن يجعلهم وجميع المصريين سواء حقيقة أمام القانون!

ولسنا نطالب بإزالة الفوارق بين الأفراد، فهذه الفوارق ضرورة طبيعية لابد منها مادام الأفراد يولدون غير متكافئين ولكننا نطلب تقريب هذه الفوارق، بحيث تجمع بين الجميع رابطة إنسانية، فلا يصبح هؤلاء جنسا وأولئك جنسا آخر، كما هو الحال في مصر منذ عشرات الأجيال.

والسبيل إلى ذلك هو (أولا) رفع الأجور ، فقد تفاءل الكثيرون برفع الحدّ الأدنى للأجور إلى خمسة قروش . ولكن ماذا تساوى هذه القروش الخمسة فى هذه الأيام ؛ إنها تساوى ثمن قدح من الذرة أو رطل من اللحم العجالى فماذا تصنع لرجل يعول زوجة وأربعة أولاد — وهو متوسط من يعوله العامل الواحد — إن هذه القروش الخمسة قيمة اسمية فى هذا الغلاء الذى يزيد فى ثروة الأغنياء كما يزيد فى فقر الفقراء .

والسبيل إلى ذلك (ثانيا) هو إعفاء الفقراء وضروريّاتهم من الضرائب والرسوم ، وقد بدأت الحكومة بداية طيبة باعفاء صغار الملاك من الضريبة وبقى أن تعفى ضروريّاتهم من الرسوم عند الاستيراد أو عند الانتاج المحلى وأن تعوّض ذلك من رسوم الكماليات التى لا يعجز مستهلكوها عن دفع الأثمان المرتفعة .

والسبيل إلى ذلك (ثالثا) هو فرض ضرائب إضافية باسم الخدمة الاجتماعية ، وإنفاق المتحصل منها على رفع مستوى الطبقات المحرومة التى لا تحصل فى حياتها على مستوى الحيوانات . وليس فى هذا مبالغة ؛ فلتكن لهؤلاء الآدميين بعض حقوق الحيوانات !

تسيل جهود أو دماء غزيرة ... لينصب تمثال ويرفع منزل
وما نصب التمثال للكادح الشقى ... وليس له فى ذلك القصر موئل
ولكن قصاراه شراب ولقمة ... وأفراخه خضر وأنشاه مطفل
فيا رحمة الإنسان أدعوك فانجلى ... أمام بنى الانسان ، لو كان يخجل !

شاعر

طريقة صنع الزوجات والأمهات

عند تركيا جارتنا القريبة

كان جماعة من المتوقرين يأخذون على النهضة التركية الحديثة إغراقها فى تقليد المجتمع الأوربى ، وإهمالها لكل ما أثر عن المجتمع الشرقى من تحفظ واستمساك بالتقاليد . وكانت هذه الجماعة تغلو فتزعم أن كل ما أثمرته النهضة من قوة وعزة وتقدم ورقى لا يكاد يوازى ما حطمته من التقاليد الاجتماعية ، وما أزالته من قواعد المجتمع الشرقى .

فالآن يبدو أن هـذه دعوى مبالغ فيها ، أو أن عقلاء الأمة التركية قد أخذوا يفيقون من نشوة النصر وينتبهون لقوة التيار التى تجرفهم بعنف . ومن يقرأ الخبر التالى الذى ورد باحدى برقيات الأهرام ، لايشك لحظة فى حقيقة هذا الذى نقول :

" جاء من أنقرة أن وزارة المعاف أصدرت أمرا يقضى بأن تلتزم التلميذات والمدرسات جانب الاعتدال فى ملابسهن فيستغنين عن مظاهر البذخ والترف لأسباب منهـا أولا : قلة المواد اللازمة التى تصنع منها الملابس ؛ وثانيا : تجنب انصرافهن عن مواصلة التعليم ... وفى جملة ماحرم عليهن لبس الجوارب الحريرية والأحذية ذات الكعوب العالية ، وكذلك منعهن من تجميل وجوههن بالأصباغ وتمويج شعرهن "

هؤلاء التلميذات اللواتى حظرت عليهن هذه المظاهر هن زوجات المستقبل وأمهاته ، وأولئك المدرسات اللواتى منعن من البذخ والتبرج هن صانعات أولئك الزوجات والأمهات . والمدارس التى تضم هؤلاء وأولئك هى المصانع التى تخرج ربات البيوت وأمهات الجيل . فحسنا تصنع جارتنا القريبة فى طريقة صنعهن على هذا المنوال !

ولقد شهدت السنوات العشر الأخيرة فى مصر انقلابا عجيبا فى مظاهر التلميذات والبنات المصريات على وجه الخصوص . ذلك أن السيدات المتزوجات وحدهن كن قبل هـذه السنوات العشر يستبحن لأنفسهن استخدام "التواليت" للتجمل ؛ وكان الفرق بين السيدة والآنسة أن الثانية تبدو بوجه طبيعى وأظافر كذلك ، فاذا بهذه السـنوات الأخيرة تزيل الفوارق بين السيدات والأوانس ، فجميعهن مطليات الوجوه والشفاه ، مدهونات الأظافر طويلاتها وبعض أوانس من يسمونهم " الطبقات الراقية " ظلمـا للرقى ! يدخن كذلك ويباح لهن من السهر والاختلاط ما كان منذ قليل وقفا على السيدات !

وهذه فوضى لا مثيل لهـا فى كثير من البلاد الأوربية نفسها حتى الآن ، هى فوضى القرود حين تقلد ، فـا نزيد نحن فى شىء — ولا سيما المرأة المصرية — على أن نتبع

طريقة القردة فى التقليد ! ومصيبتنا العظمى هى فى "الطبقات الراقية" فقد بات هذا الاسم مرادفا لقولك: "الطبقات المستهترة" . فكل من أرادت أن تكون اليوم "راقية" وجدت الطريق ممهدا سهلا ، وما عليها إلا أن تستهتر فتندمج فى هذه الأوساط .

لقد أعجبتنى كلمة قالتها إحدى الراقصات : إن هناك مظاهر وأعمالا تصنعها الراقصة ! فيقال عنها : "أرتست" فاذا صنعتها أخرى من بعض الأوساط قيل عنها : "بنت ذوات". وهـذه المظاهر : هى التدخين وتناول المشروبات الروحية والتبذل فى الحفلات الساهرة والاستهتار بكل قيود المجتمع والأخلاق !

فى مصر "كوليرا" استهتار ! وباء يجتاح اليوم جميع الحواجز ، وهو يهب أولا من ناحية "بنات الذوات" ثم يصيب الطبقة الوسطى — وهى عماد المجتمع فى كل شعب — وينحدر إلى الأوساط الفقيرة فى عنف كالإعصار !

والأمة فى شبه دوار لا تكاد تنتبه إلى هـذه "الكوليرا" الوبائية. والدولة زائغة البصر لا تكاد تتبين قوة العاصفة ، والمجتمع فى أثناء ذلك تنهار أركانه كالحروف التى تنخرها المياه المتسربة ثم يحرفها التيار .

ولم يكن يلذ لنا — مع ذلك — إلا أن نوجه النقد البليد إلى النهضة التركية لخروجها على التقاليد . فها هى ذى النهضة التركية تفيق قبلنا ، وقد جنت ثمرات النهوض ، بينما كنا نحن فى شبه دوار كالمخمورين الذين لا يرون الشخوص إلا أشباحا وخيالات . فهل لنا أن نصحو من هـذا الخمار وأن نفيق من ذلك الدوار لنصنع فقط ما صنعته جارتنا القريبة فى مصانع الزوجات والأمهات ؟ !

إن البيت المصرى ينهار رويدا رويدا ، بل ينهار فى عنف وقسوة ، فى تيار المدنية الكاذبة ، فى تيار الحفلات الساهرة والمظاهر المستهترة . ينهار على رنين الكئوس فى "البار الأمريكانى" داخل البيوت "والجرسنيرات" وعلى الدخان المتصاعد فى لفائف التبغ بين الشفاه المصبوغة والأظافر الطويلة المدهونة . وما وراء ذلك كله من أشياء !!!

إن الأسرة المصرية تنهار لأن المرأة المصرية خرجت من "الحريم" خلف "الشيش" إلى أضواء الليالى الحمراء دفعة واحدة بلا تدرج ، مستجيبة لأصوات طائشة ظلت تدعوها باسم المدنية واسم الحرية واسم "باريس" و"هوليوود" ! ؛ وأصوات سفسطائية ظلت تدعوها باسم حق المرأة فى المساواة المطلقة بالرجال !

والفريق الأول لا تستحق دعواه المناقشة . أما الفريق الثانى فلا ندرى كيف نفهمه أن المساواة ينبغى أن تنصرف إلى أداء واجبات الجنس كامله فى المجتمع ؛ وأن وظيفة المرأة فى تكوين البيت الصالح والأسرة السليمة لا تقل شرفا إن لم تزد على وظيفة الرجل

فى العمل والإنتاج ؛ وأن انصراف المرأة عن واجبها الأول لا يجوز إلا تحت تأثير عوامل قاهرة وظروف استثنائية عامة أو خاصة ، كحالة الحروب ، وحالة نقص الأيدى العاملة من الرجال ، وحالة فقدان العائل وضرورة الارتزاق .

لا ندرى كيف نستطيع أن نفهمهم هذه البديهيات ، وهم يحسبون أنفسهم رواد العصر الحديث بهذه الدعوة السفسطائية ، ويخشون أن يفقدوا لقب " الرواد " إذا اعتدلوا فى الدعوة ، وآمنوا بمنطق الواقع فى المجتمع المصرى خاصة . ذلك المجتمع الذى يتعطل عن العمل نصف المتعلمين فيه وكثيرون من غير المتعلمين لضيق مجال العمل على الشبان !

" فى مصر أزمة سيدات " و " فى مصر أزمة أمهات " هذه حقائق لا سبيل إلى إنكارها ، ولا تجدى فى دفعها المؤتمرات النسوية والخطب الرنانة عن حقوق المرأة . فمصر لا تطلب اليوم خطيبات ومحاميات وموظفات فى المكاتب والدواوين . إنما تريد أمهات صالحات يقفن تيار الانحلال ، ويصنعن الجيل الجديد صنعا متقنا ، ويبنين البيوت المصرية على أساس متين ؛ وبذلك يؤدين الواجب المقدس الذى تفرضه عليهن النهضة المصرية ، والذى تفرضه كذلك وظيفة الجنس الطبيعية .

" ومصانع " الزوجات والأمهات هى المدارس ؛ فإذا أعددنا لهذا المصنع حتى يخرج زوجات وأمهات صالحات ؟ لقد زودناه بنفس الأدوات التى تزود بها مدارس البنين ، واتبعنا فيه نفس الطرائق التى نصنع بها البنين ؛ ولما كنا لا نستطيع أن نغير ما صنعته الطبيعة تغييرا تاما ، فقد اكتفينا بتشويهه ، فأخرجنا متعلمات ، لاهن فتيات ولا هن فتيان كالأغربة تحجل ثم لا تطير أو تسير !

ولقد علقت المقطم على برقية الأهرام التى أوردناها فى صدر هذا الكلام فقالت :

"فهذا الذى لجأت إليه تركيا بعد من عزم الأمور . وقد أحسنوا إذ بدأوا به فى معاهد البنات ، فالشعوب الشرقية بحاجة إلى أمهات صالحات لا إلى نساء طائشات متبذلات . فانك قد تسمع عن امرأة مرتب زوجها لا يكاد يبلغ أربعين جنيها تشترى فستانا بعشرة جنيهات ! فهذا هو السفه الذى من نتائجه الحرمان فى المستقبل وسوء تربية الأولاد والتعرض للهالك .

فليذهب مثل تركيا فى الادخار بين جميع الشعوب الشرقية فما أحوجنا جميعا الى مثل هذه الأمثال " .

ونحن ننظر إلى المسألة من وجهة أعم من التوفير والادخار ، ونطالب بمثلها لا للتلميذات والمدرسات فحسب ، بل لجميع الفتيات والسيدات ، لعل فيها بعض التقويم والترميم لهذا المجتمع الذى يتحلل كل يوم وينهار .

مثل من أسباب البؤس والتشرد

يعمل فى مصحتى الأمراض الصدرية فى حلوان والعباسية وفى مستوصفات الصدر فى القاهرة وبعض عواصم المديريات ، طائفة من " التمورجية " معرضين للعدوى بهذا المرض الوبيل فى كل لحظة من اللحظات .

والمرتبات التى يتناولها " التمورجية " مبالغ ضئيلة تتراوح بين الجنيهين ونصف الجنيه وبين الثلاثة الجنيهات والنصف يضاف إليها بدل عدوى مقداره خمسة وعشرون قرشا .

وهى مبالغ ضئيلة كما ترى لا تكفى رجلا يعول فى الغالب أسرة ، لكى يتغذى غذاء وافيا يحفظ عليه صحته فيقاوم ميكروبات المرض التى يبيت فيها ويصحو ، والتى تكمن فى كل زاوية من زوايا البيئة التى يعيش فيها ، بل تكمن فى جسمه هو منتظرة أول فرصة تضعف فيها صحته لتفتك بصدره ورئتيه فى خفية وبدون إنذار من ألم أو اعتلال .

وفى هذا الشهر كانت الفريسة لهذا المرض رجلا من هؤلاء التمورجية اسمه "صالح شعبان" تعرض لليكروب أربعة عشر عاما بين مصحة حلوان أولا ومستوصف السبتية أخيرا ، ثم خر صريعا على سريره فى المصحة .

فما ذا ترك هذا الرجل ، أو ما ذا خلفت تلك الفريسة ؟

إنه ترك وراءه تسعة أطفال وزوجة بائسة ، وترك لهم مكافأة عن مدة خدمته لا تجاوز خمسة وعشرين جنيها بعد هذا الأمد الطويل ، وبعد هذا الجهاد الشاق !

خمسة وعشرون جنيها وعشر نفوس ، أو عشرة أجساد فى حاجة إلى الطعام والشراب والسكن واللباس فى هذا الغلاء .

ما ذا يصنع هؤلاء العشرة بهذه الخمسة والعشرين جنيها ، كيف يعيشون ؟ كيف يتقون المرض بل كيف يتقون الجوع ، وعائلهم الوحيد مسجى فى الرمال ؟

المصير معروف. هو التشرد ! إلا أن يدركهم الله برحمته فيعطف عليهم القلوب ، وتدركهم جهات البر والخدمة الاجتماعية بالإسعاف قبل فوات الأوان .

وهنا تبرز جمعية مكافحة الدرن ولكنى أعرف أن مواردها محدودة وأن المطلوب منها فوق المجهود وأن كوارث الدرن فى حاجة الى مضاعفة الجهد ومضاعفة الإحسان وهذه حالة واحدة من الحالات التى تواجهها الجمعية فى كثير من الأحيان .

حينما خر هذا الرجل ضحية الواجب مصابا فى أثناء تأدية عمله لم يكن فى داره قرش واحد ينفق فى تجهيزه ودفنه . وقد ضرب زملاؤه مثلا رائعا فى النبل والأريحيـة فتبرعوا كل على قدر طاقته وكان مجموع هذه التبرعات عشرة جنيهات .

ولكن هؤلاء الزملاء النبلاء فى حاجة إلى كل قرش تبرعوا به . فى حاجة إليه ليقاوموا به مثل المصير الذى انتهى إليـه زميلهم . فى حاجة إليـه ليذودوا به الميكروب عن رئاتهم ورئات أطفالهم وزوجاتهم . فأين هى أريحية الناجين من المرض المحصنين ضد الميكروب ؟ أين هى أريحية القادرين الذين لا تعجزهم القروش ولا الجنيهات ولا المئات ؟

فى وزارة الصحة مئات الأطباء والموظفين الكبار ، وهم أعرف الناس بفتك الميكروب وخطورة الداء ، فلو تبرع كل منهم بعشرة قروش كل شهر لجمعية مكافحة الدرن لاستطاعت هذه الجمعية أن تساعد أسرة هذه الفريسة وأمثالها من الأسر البائسة الكثيرة .

وفى البلد آلاف الأثرياء فلو تبرع كل منهم بعشرة قروش فقط كل شهر لشملت " الخدمة الاجتماعية " آلافا من المحتاجين إليها ، المعرضين للبؤس والتشرد فى كل مكان .

وهذا المثل القاسى الذى بين يدى لا يسعنى ، وأنا على علم تام بظروفه كاملة ، إلا أن أدعو للنجدة فيه كل هيئة أو فرد قادر على النجدة .

أدعو إليه صندوق الإحسان بوزارة الشؤون الاجتماعية وقسم الخيرات بوزارة الأوقاف وجمعية مكافحة الدرن بما تستطيع ، كما أدعو كل قادر على نجدة هؤلاء العشرة الجياع .

ولعل هذا الحادث أن يحفز الهمة للتبرع لجمعية مكافحة الدرن ، كما يحفز المسئولين لتأمين عائلات هؤلاء المعرضين للخطر فى كل لحظة حتى لا تكون مكافأتهم فى النهاية هى هـذه المكافأة الضئيلة التى لا تسمن ولا تغنى من جوع .

يجب أن يكون هناك نظام لمنح من يعولهم هؤلاء الضحايا مكافأة شهرية دائمة ، إذ أن نظام المكافأة ، أو حتى نظام التعويض ، لا يضمن استمرار مورد الرزق للأرامل والأطفال بعد موت عائلهم على هذه الصورة المفجعة .

والله للأرامل والأيتام .

المحرر

طبعت بالمطبعة الأميرية ببولاق
فى يوم ١٦ من جمادى الأولى سنة ١٣٦١
(٣١ من مايو سنة ١٩٤٢) ما
مدير المطبعة الأميرية
محمد بكرى

للطبعة الرسمية ١٤٦١-١٩٤٢-٥٠٠٠